

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIETE EGYPTIENNE D'ETUDES HISTORIQUES.

المجلد التاريخية المصرية

يشرف على تحريرها

محمد مصطفى زيادة

الأمين العام

محمد شفيق غربال

رئيس الجمعية

سكرتير التحرير

أحمد محمد عيسى

سنة ١٩٥٧

المجلد السادس

تطلب من مقر الجمعية ١٠ شارع البستان (٢ / ناصر الدين)

ومن المكتبات الكبرى

محتويات العدد

صفحة

البحوث :

من ذكريات الحركة القومية العربية :

للأستاذ الأمير مصطفى الشهابي ١

يُونانيس في مصر :

للمرحوم الدكتور وهيب كامل ٩

نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط :

للأستاذ توفيق اسكندر ٣٧

الإقطاع الإسلامي : أصوله وتطوره — دراسة مقارنة :

للدكتور إبراهيم علي طرخان المدرس بكلية الآداب فرع الخرطوم ٤٧

مصر والبحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

للدكتور شوقي الجمل المدرس بكلية المعلمين ٧٧

أزمة فاشودة سنة ١٩٩٨ :

للدكتور علي إبراهيم عبده السكرتير الثاني بجامعة الدول العربية ١١١

ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس ١٣٥

للدكتور عبد العزيز محمد الشناوي ١٣٥

نصوص تاريخية :

قراءتان في كتابات المؤرخين في مناهجهم وأهدافهم :

للأستاذ محمد شفيق غربال ١٥٩

نقد الكتب :

عرض وتحليل لكتاب عن حياة الجنرال ونجت :

للأستاذ محمد شفيق غربال ١٦٧

نقد لكتاب انجلترا والشرق الأوسط :

للأستاذ أحمد طربين المساعد بمعهد للدراسات العربية ١٧٥

أنباء ومؤتمرات :

مؤتمر الآثار الثاني في البلاد العربية ١٨٩

التسجيل الحديث للآثار المصرية القديمة :

للدكتور محمد جمال الدين مختار ١٩٥

البحوث

من ذكريات الحركة القومية العربية

تفضل الأستاذ الجليل الأمير مصطفى الشهابي فأذن لي بنشر هذا الفصل الرابع من تاريخ الحركة القومية العربية ،
فله من قراء هذه المجلة أجزل الشكر وأطيب التناء .
محمد شفيق غربال

حلقة الشيخ طاهر الجزائري :

كانت دمشق في النصف الثاني من القرن الماضي غارقة في سبات عميق
يحرص عمال الترك على ألا يوقظوها منه . لما في يقظتها وطموحها إلى المجد
من أضرار تلحق بحكمهم الاستبدادي ، وبتسلطهم الاستعماري على بلاد
العرب .

ونجد أنه عند ما كان مدحت باشا والياً على الشام برز في دمشق رجل
نابعة في علمه وتفكيره ونشاطه وإخلاصه وهو الشيخ طاهر الجزائري .
لقد كان الشيخ طاهر ضليعاً بالعلوم العربية والدينية ، ومجيداً للتركية وعارفاً
للفارسية ، ومطلعاً على مجمل العلوم العصرية . وكانت له صلة صداقة برئيس
ديوان الولاية التركي واسمه بهاء بك ، ففي أحاديث الشيخ معه أقنعه بضرورة
افتتاح مدارس حكومية تدرس العلوم بالعربية ، وتعنى بتدريس آداب هذه
اللغة . واحتج لرأيه هذا بأن مدارس الإرساليات الأجنبية من بروتستانتية
وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها ، خلافاً للمدارس الحكومية العثمانية .
فإذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الأجنبية نشء له تفكير خاص ومذاهب
سياسية لا تسر الدولة . ولذلك يجب مقاومة هذه النزعات بالطريقة التي
يتبعها الأجانب .

كان بهاء بك ، فاضلاً واسع التفكير ، سرعان ما اقتنع بصحة هذا الرأي ، وأقنع الوالي مدحت باشا باتخاذ الأساليب الآيلة إلى تحقيقه . وكان مدحت باشا هو صاحب الدستور الأول والملقب بأبي الأحرار العثمانيين وكان مشهوراً بحبه للحرية وبمساعيه لإصلاح شئون الدولة .

وعين الشيخ طاهر مفتشاً عاماً للمعارف في الولاية . ولكن مدحت باشا عزل في ذلك الحين (١٢٩٥ هـ) وبقي رئيس ديوان الولاية في منصبه . فاستقر رأيه مع الوالي الجديد ، حمدي باشا ، على أن يتم تحقيق الفكرة المتفق عليها مع الشيخ طاهر على أساس إنشاء جمعية سميت « الجمعية الخيرية » تكون شبه رسمية . وتعينها الحكومة بالمال ، ويخصص لها أبنية وقفية وحكومية تفتح فيها المدارس ، ويكون لها مطبعة تطبع الكتب التي تنهض بالمعارف ، ولا سيما الكتب المدرسية باللغة العربية .

واستطاع الشيخ أيضاً أن يحقق أمنية من أعظم أمنائه وهي جمع الكتب الموقوفة على المساجد والمدارس في قبة الملك الظاهر بدمشق فتألفت من تلك الكتب نواة المكتبة الظاهرية التي تتبع اليوم المجمع العلمي العربي . وقد جمع فيها منذ أيام الشيخ ، بضعة آلاف من المخطوطات العربية النفيسة ، وفيها اليوم غرف للبحث والمطالعة .

ولم تستنسخ حكومة السلطان عبد الحميد في اسطنبول قيام نهضة عربية يستعان فيها بسلطة الدولة وبأموال خزانتها ، فألغت مفتشية المعارف ، وعرقلت أعمال الجمعية الخيرية . ثم عادت بعد بضع سنوات فعينت الشيخ طاهراً مفتشاً لدور الكتب في الشام ، ثم اتهمته بالاشتراك في إذاعة نشرات كانت جمعية « تركية الفتاة » تنيعها للطعن باستبداد السلطان عبد الحميد ، فنزح الشيخ إلى مصر ملجأ الأحرار .

وفي تلك المدة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام ، في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الخمس الأولى من القرن

العشرين كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين والنهباء والمفكرين العرب ، فتألفت من جماعهم أكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعلم العلوم العصرية ، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية ، والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية ، والأخذ بالصالح من المدنية الغربية^(١) . ومن الثابت عند العارفين أن هذه الحركة التي نشأت منذ تأسيس الجمعية الخيرية ، وأخذت تتشعب وتتسع في الحلقة المذكورة ، تعد أقدم أساس وأوسع ركن قامت عليه النهضة الأدبية والعلمية في عاصمة الأمويين .

ومن الطبيعي أن يتولد في هذه الحلقة الأدبية وخارجها شعور قوى بالوضع السيئ الذي كانت عليه شعوب الدولة العثمانية عموماً ، والشعب العربي فيها خصوصاً . وقد نتج عن هذا الشعور قيام حلقة أوجعية سرية سياسية في دمشق مؤلفة من أعضاء عرب وأتراك^(٢) ، هدفها السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق ، بجعل الحكم شورى في الدولة ، أي بنشر الدستور المعلق . وكان لأفراد هذه الجمعية اتصال سرى برجال «تركية الفتاة» الذين قاموا فيما بعد بثورة سنة ١٩٠٨ ، وانتهوا في السنة التالية إلى خلع ذلك السلطان .

وذكر لي الأستاذ فارس الخوري وغيره من الأعضاء العرب في الجمعية أنه كان هم فيها ، وفيما بينهم ، خطة خاصة وهي العمل على إبلاغ عرب الدولة حقوقهم ضمن الرابطة العثمانية .

(١) كان من الرجال الأول في هذه الحلقة علماء مصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي ، والشيخ عبد الرازق البيطار والشيخ سليم البخاري وغيرهم ، ثم التحق بها عدد كبير من كانوا دونهم في السن منهم رفيق العظم ومحمد كرد علي وفارس الخوري وعبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وعبد الوهاب المليجي وعبد الرحمن الشهبندر وسليم الجزائرى ، واشتهروا جميعاً فيما بعد بأعمالهم العلمية والسياسية .

(٢) كان في هذه الحلقة السرية ضابطان عريان من الأركان هما سليم الجزائرى وأسمد درويش الطرابلسي ، وفيها من العرب المدنيين فارس الخوري وشكري العسلي وعبد الوهاب المليحي « عبد الوهاب الإنكليزي » وغيرهم ، ومن الأتراك أمير اللواء بدرى بك ومدير المعارف حسين عوفى بك .

حلقة دمشق الصغيرة وجمعية النهضة العربية :

بعد هذه الإمامة بالحركة الأدبية والسياسية في ذلك الزمن ، آن لنا أن نتكلم قليلاً على حلقة سياسية سرية مجهولة^(١) تألفت بدمشق في سنة ١٩٠٣ من الميلاد . وكانت أعمالها بلا مراعاة من أجل الأعمال القومية الواعية المنظمة ، ومن أكبرها تأثيراً في جميع الحركات القومية العربية التالية التي كانت مغبتها استقلال الأقطار العربية عن الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨ م) .

فقد كان في الصفوف (الفصول) الأخيرة من مدرسة الحكومة الثانوية بدمشق ، وفي خارج تلك المدرسة ، شبان نبهاء في ميعة الصبا يتردد بعضهم على حلقة الشيخ طاهر الجزائري ، ويصفون في انتباه وتواضع إلى ما كان يدور فيها من أحاديث ومحاورات في اللغة العربية وقواعدها وآدابها ، وفي حضارة العرب والإسلام ، وفي ذلك التراث العلمي العظيم من المخطوطات التي خلفها لنا الأجداد وفي الجهل الضارب أطنابه بالبلاد العربية ، وفي الوسائل التي يجب التوصل بها لرفع مستوى التفكير والتعليم جميعاً الخ . وسرعان ما نتج عن اتصال هؤلاء الشبان بحلقة الشيخ ، واتصال بعضهم ببعض . ظهور نزعة قومية عربية فيهم ، فراحوا يفكرون ويتناقشون في الخفاء فيما كان للعرب من أوضاع سيئة في دولة تنكر للغتهم ولقوميتهم . على حين أنهم كانوا أكثر من نصف سكان تلك الدولة .

وما عثموا أن ألفوا حلقة خاصة نعتت بحلقة دمشق الصغيرة ، تميزاً لها من حلقة دمشق الكبيرة ، أي حلقة الشيخ طاهر الجزائري ، وكان محب الدين

(١) أشار إليها محب الدين الخطيب في مجلة « الزهراء » التي كان يصدرها في القاهرة (٢ م ص ٤٢٠) ، وذكر لي شيئاً كثيراً عنها ، وما زلت أحتفظ بدفاتر لأخي عارف الشهابي تشمل على مساجلات ومراسلات نثرية وشعرية لبعض أعضائها .

الخطيب لولب الحلقة الصغيرة ، وأكثر شبابها اتصالاً بالشيخ وحلقته^(١) . وكان الهدف الظاهر لهؤلاء الشبان في حلقهم مدارس تاريخ العرب وقواعد اللغة العربية وآدابها ، وتأسيس غرف للمطالعة . ومدارس أهلية لنشر العلم وأسس القومية . أما هدفهم الخفي فقد كان بعث العروبة من رقادها بتلقين شباب العرب الوسائل المؤدية إلى هذا البعث . وكاوا على صغر سنهم بعيدى النظر يرون أنه لا بد من مرور زمن طويل . في عمل متصل منظم ، قبل أن ينشأ في جمهرة العرب وعى صحيح ، وقبل أن ترسخ في نفوسهم نزعة قومية ترتكز على الإيثار والتضحية . ولذلك كانوا يقتصرون في دعوتهم السرية على برنامج سياسى محدود . وهو مضالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لامركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم ، ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها .

وأخذ هؤلاء الشبان ينشرون دعوتهم في السر ويضمون إلى حلقهم النابهيين من شباب دمشق . ثم انتقل بعضهم إلى بيروت ، فراحوا يتصلون بمن كانوا يتوسمون فيهم الاستجابة لمبادئهم من طلاب الكلية الأمريكية وكلية الشيخ عباس الأزهري على الأخص .

وفي سنة ١٩٠٥ من الميلاد انتقلوا للدراسة في مدارس اسطنبول العالية ، فوجدوا فيها عدداً كبيراً من الطلاب العرب كان معظمهم ضعفاء في اللغة العربية ، جهلاء بآدابها وبتراثها العلمي ، أذهانهم خالية من الفكرة القومية ، خائفين من أن يتهموا بنزعة عربية ، مؤثرين التكلم بالتركية ، متباهين بالتحدث مع الشبان الأتراك بلهجة رقيقة اسطنبولية يلفظون فيها العين ألفاً ، والحاء هاء ، والقاف كافاً وهلم جرا .

(١) كان من أعضاء الحلقة البارزين محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وعثمان مردم ولطفي الحفار وصالح قنباز وصالح الدين القاسمي . وعندما أصبحت الحلقة « جمعية النهضة العربية » دخل فيها شبان ينتمون إلى أسر مختلفة وأطلقى محب الدين الخطيب على مذكرات له يقول فيها : « وأنه شباب الحلقة وأعلام قدراً في نظري عارف الشهابي » .

لقد هال هذا الوضع شبابنا القوميين من حلقة دمشق الصغيرة ، فاتفق
 محب الدين الخطيب وعارف الشهابي على أن يتطوعا لتعليم هؤلاء الطلاب
 اللغة العربية وآدابها ، في يومين أو ثلاثة أيام من كل أسبوع ، على أن يبثا
 فيهم فكرة القومية العربية في حذر وتؤدة . وسرعان ما اقتسما النباء من
 الطلاب ، وراحا يدرسانهم ، ويجلبان لهم من مصر مجلة المقتبس التي كان
 يصدرها الأستاذ محمد كرد علي ، ومجلة المقتطف وجرائد اللواء والمؤيد والأهرام
 وغيرها ، وكلها كان دخولها محظوراً ، فكانت ترسل إليهم بالبريد الأجنبية (١) .

وفي السنة نفسها أسسا في اسطنبول ، ومعهما عبد الكريم قاسم الخليل
 وشكري الحندي ، « جمعية النهضة العربية » ، على أن يكون مركزها الثابت في
 دمشق حيث كان رفاقهم في الحلقة الصغيرة . وانتخب محب الدين الخطيب
 رئيساً لها في اسطنبول ثم في دمشق . ولعل هذه الجمعية الوطنية السرية تعد
 أول جمعية قومية عربية منظمة نشأت في أوانها ، فكان لها أكبر تأثير في بث
 الشعور القومي الواعي في شباب العرب . قبيل إعلان الدستور وخلع السلطان
 عبد الحميد .

ومما لا مرية فيه أن أعمال هذه الجمعية ، أو قل أعمال حلقة دمشق الصغيرة
 ومن انضم إليها من شباب العرب كانت تصدر كلها عن عقيدة وطنية راسخة .
 وخطط محكمة ، وشعور بالتبعة . وأن اتصال هؤلاء الشباب برفاقهم في
 اسطنبول واتحاد الشام وسع مجال الحركة القومية ، وكثر عدد رجالها العاملين
 الذين أسسوا بعد الانقلاب العثماني ، المنتدى الأدبي . وجمعية « العربية الفتاة » ،
 وجمعية « العهد » ، وعقدوا المؤتمر العربي في باريس ، وشاركوا في الثورة
 العربية النخ . وهؤلاء الرجال هم الرعيل الأول الذين لهم الفضل الأكبر في

(١) ما أذكره أنني عند ما ذهبت مع أخي عارف الشهابي تلميذاً في السنة المدرسية
 ١٩٠٧ - ١٩٠٨ والسنة المدرسية ١٩٠٨ - ١٩٠٩ دخلت مباءته ، وتلقيت فيها درساً في
 قواعد العربية وآدابها ، وفي تاريخ العرب وحضارتهم ، واستمعت إلى أحاديث في القومية
 العربية ونزعاتها ، وفي الوسائل الواجب اتخاذها للنهوض بالأمة العربية إلى صفوف الأمم
 الحية المستقلة .

إيقاظ الشعوب العربية من سباتها ، وفي توجيه الحركات الوطنية في الأقطار العربية التابعة للدولة العثمانية . وهم الذين داوموا على الكفاح بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨ م) ، ووجهوا كفاحهم وجهة الاستعمار الفرنسي والإنكليزي في بلاد الشام والعراق حتى استقلت . وقد هلك منهم عشرات في سبيل هذا الهدف القومي السامي . وما زال منهم بقية على قيد الحياة .

ولم يتناول أحد حلقة دمشق الصغيرة وجمعية النهضة العربية بالبحث الدقيق على ما كان لهما من تأثير كبير في الحركات القومية . ولكي نعرف شيئاً عن الوطنية التي كانت تتأرجح في صدور أعضائها ، هاكم أبياتاً من قصيدة طويلة لعارف الشهابي نظمها في فروق « اسطنبول » في السابع عشر من ربيع الآخر سنة ١٣٢٥ (١٩٠٧ م) أي في زمن السلطان عبد الحميد ، وهي موجهة إلى الأمة العربية ، ومكتوبة بخطه في دفتر كان يجمع فيه قصائده . وأشاد في هذه القصيدة بمجد العرب وسؤددهم وحضاراتهم في الماضي ، وندد بجهلهم وخنوعهم للأجنبي في الحاضر ، وأشار إلى عدد من الشعوب التي نهضت من كبوتها واستقلت ، وحث الأمة العربية على العلم وتأسيس المدارس الوطنية ، والتشبث بحقوقهم الضائعة . ومما جاء فيها عن مدارس الحكومة والمدارس الأجنبية السائرة قوله :

فدى للبنين وذى للبنات	تراها تلظى دروساً دروساً
يوثم إليها بعيد الشروق	جموع الشباب خميساً خميساً
يسوس عقولهم الأجنبي	كأننا على العجز من أن نسوساً
ويلقى علوماً تمت النفوس	ولا خير فيما يمت النفوساً
إلى أن محى ضوء آمالنا	ولم يبق من ذاك إلا نسيساً

وختمها بالأبيات الآتية في الحث على النهوض للمطالبة بحقوق العرب الضائعة :

بنى وطني آن وقت القيام ووقت البروز ووقت الزحام

وأن نتمطى بتلك القيود
 وأن لا نوول بأوطاننا
 وأن نرفع البؤس عن أمة
 أحييكم يا جنوداً جرت
 وأن نطلب العيش عيش الكرام
 إلى الأجنبي ونبقى نيام
 تسام إلى الذل سوق السوام
 إلى قسم المجد جرى السهام

مصطفى الشهابي

يونا ليس في مصر

كاتب هذا المقال المرحوم الدكتور وهيب كامل ، وقد سلمه للمجلة قبل وفاته بأسبوعين في يناير سنة ١٩٥٧ . والدكتور وهيب كامل معروف لقراء هذه المجلة . وقد كان لموته المفاجئ رقة أسف شديد في الأوساط العلمية .

تخرج الفقيه في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣٩ ، من قسم الدراسات انقديمة وحصل منه على درجات الماجستير عام ١٩٤٢ ؛ ثم حصل من جامعة لندن على درجة الدكتوراه ببحث عنوانه The Sources of Plantine Comedy .

ونشر الفقيه كتباً وأبحاثاً عديدة منها - باللغة العربية - هيرودوت في مصر (دار المعارف ١٩٤٦) ، وديودور الصقلي في مصر (دار المعارف ١٩٤٧) ، واسترابون في مصر (مكتبة الأنجلو ١٩٥٣) ، وأميانوس ماركليانوس في مصر (مكتبة الأنجلو ١٩٥٥) . كما نشر أبحاثاً ومقالات عديدة باللغة العربية والإنجليزية ، ظهر الكثير منها بمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة .

والمجلة إذ تنشر لقراءها هذا البحث ، تحيي ذكرى مؤلفه الفقيه الكريم وتسال الله له خير الجزاء بقدر ما قدم للعلم والمتعلمين .

كان يونا ليس أقنع شعراء الهجاء عند الرومان ولعله أبرز شاعر هجائي في العالمين القديم والحديث جميعاً . أخرج في القرن الثاني للميلاد ست عشرة قصيدة هجائية . أصدرها في خمس مجموعات على فترات متقاربة . ولا نعرف من سيرته إلا النذر اليسير نستنبطه من أبيات شعره التي تعتمد فيها أن يخفي ملامح شخصيته وراء ما يعالج من موضوعات . ولعل استخفاءه هذا كان نتيجة للخوف مما يتصدى له الهجاءون عادة من بطش الأباطرة . أو لعله كان زهداً في التحدث عن نفسه الحزينة وظروفه القاسية ، أو لعله كان ، موضوعياً ، يؤثر إبراز الموضوع الذي يتناوله ويفرض على ذات نفسه أن تتوارى فلا تلوح من خلال ما يصور من مخازي المجتمع الذي يهجو .

وتضم المجموعة الأولى القصائد من ١ - ٥ . وقد وردت في القصيدة

الأولى إشارة إلى نفي ماريوس پريسكوس^(١) الذى لم تنته محاكمته إلا سنة ١٠٠ ب . م . فلا بد أن تكون هذه المجموعة قد صدرت بعد هذا التاريخ . وثمة إشارة أخرى ، وردت فى القصيدة الثانية ، إلى حملات الإمبراطور أوتولى أنها « تستحق أن تسجل فى الحوليات الجديدة والتاريخ الحديث^(٢) » وقد وصف المؤرخ تاكيتوس هذه الحملات فى « تاريخه » الذى صدر فيما بين ١٠٤ و ١٠٩ ولعله أشار إليها أيضاً فى حولياته وقد كان متوفراً على إصدارها حوالى ١٠٩ . فالأرجح أن تكون هذه المجموعة قد صدرت حوالى سنة ١١٠ .

والمجموعة الثانية قاصرة على القصيدة السادسة وهى كبرى قصائده . وفيها إشارة إلى زلزال فى الشرق^(٣) ؛ فقد حدث زلزال فى أنطاكية فى ديسمبر سنة ١١٥ . ولا بد أنه كان مادة للحديث فى روما فى السنة التالية . فالأرجح أن يكون هذا الكتاب قد صدر سنة ١١٦ .

وتضم المجموعة الثالثة القصائد ٧ - ٩ . وقد أعلن الشاعر فى أولها « أن الأمل فى الأدب والدراسات الأدبية يتوقف على قبصر لأنه » وحده يحترم ربات الفنون وهن فى هذا العصر حزينات^(٤) . وهى تحية لعل الشاعر قد استقبل بها عهداً جديداً لإمبراطور جديد يرعى الفنون ويعين الفنانين . وأخرى بهذا الإمبراطور الجديد أن يكون أدريانوس وقد دخل روما سنة ١١٨ . وتضم المجموعة الرابعة القصائد ١٠ - ١٢ وليس فيه من الإشارات ما يعين على جلاء سيرة الشاعر .

وتضم المجموعة الخامسة القصائد ١٣ - ١٦ . وقد كتبت القصيدة ١٣

(١) ١ ، ٤٩ - ٥٠ « إن ماريوس فى منفاه يجرع الحمر من الساعة الثانية بعد الظهر ، ويرتج فى غضب السماء ، أما أنت أيتها الولاية فقد كسبت القضية ولكنك تبكين » . وقد طالبت ولاية أفريقية بمحاكمة ماريوس پريسكوس فأدين بتهمة الرشوة وسوء الإدارة ونفى . وقد ورد وصف المحاكمة فى رسائل بلينيوس (المجموعة الثانية ، الرسالة ١١ ، ١٢)

(٢) ٢ ، ١٠٢ - ٣ .

(٣) ٦ ، ٤١١ « إن المدن تهتز ، والأرض تغوص » . راجع فى تاريخ الزلزال « حرب ترايانوس البارثية » تأليف ف . أ . لير . اكسفورد ١٩٤٨ ص ٩٥ وما بعدها .

(٤) ٧ - ١ - ٣ .

في سنة ١٢٧ . ذلك أن الشاعر يواسي فيها بعض أصدقائه وقد وقع فريسة للاحتيال فيخاطبه بقوله :

« وهل تعجب أنت مما حدث وقد جاوزت الستين إذ ولدت في عهد قنصلية فونتيوس^(١) » وقد كان فونتيوس قنصلاً سنة ٦٧ . ثم إن الشاعر يصف في قصيدته ١٥ حادثة وقعت في مصر فيقول « وقعت حديثاً في عهد قنصلية يونكوس^(٢) » وقد كان يونكوس قنصلاً سنة ١٢٧ . ثم أن الشاعر في قصيدته ١٤ ينعي على الرومان تهودهم وتختنهم^(٣) . وقد قام اليهود سنة ١٣١ بثورة عارمة من أسبابها أن الإمبراطور أدريانوس قد أصدر أمره بمنع الختان . فلا بد أن تكون القصيدة قد كتبت قبل صدور هذا الأمر الإمبراطوري الذي جعل التختن عملاً غير مشروع . وإذن فقد صدرت المجموعة الخامسة فيما بين ١٢٧ ، ١٣١ .

وإذن فقد كان نشاطه الأدبي واقعاً في عهدي الإمبراطورين ترايانوس (٩٨ - ١١٧) وهادريانوس (١١٧ - ١٣٨) ولغله لم يمتد إلى آخر حكم هادريانوس .

وفي شعره إشارات طفيفة أخرى إلى حياته . فهو يتحدث في قصيدته ١١ عن نفسه باعتباره رجلاً مسناً^(٤) ، وقد صدرت هذه القصيدة ضمن المجموعة التي نشرت فيما بين ١١٨ . ١٣٠ فأحرى بنا أن نضع ميلاده بين سنة ٦٠ ، ٧٠ ميلادية

وهو يتحدث عن مضر في قصيدته ١٥ ويقول « كما لاحظت بنفسى^(٥) وهي إشارة إلى زيارته لمصر وإقامته بين أهلها^(٦) .

(٢) ١٥ ، ٢٧

(١) ١٣ ، ١٦ - ١٧

(٤) ١١ ، ٢٠٣

(٣) ١٤ ، ٩٦ - ١٠٦ .

(٥) ١٥ ، ٤٥

(٦) راجع J. Wright Duff في A Literary History of Rome in the Silver Age

الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٥ ص ٦٠٢ هامش ٢١١ حيث يقرر أن قوله « كما لاحظت بنفسى » ليس دليلاً ملزماً على زيارته لمصر .

وإننا لنعلم أن يونانليس كان مقيماً في روما حوالى سنة ٩١ ، ٩٢ لأن صديقه الشاعر مارشيا ليس قد كتب إليه في ذاك الحين رسالتين (١) . وهناك سيرة قديمة تغزى أحياناً إلى المؤرخ سيوتونيوس ولكنها على التحقيق متأخرة عنه (٢) ، وهى تقول (٣) «يونيوس يونانليس : ليس من المحقق إن كان ابن أو ربيب عتيق ثرى . مارس الخطابة إلى منتصف عمره تقريباً إرضاء لنزعه لا استعداداً لتعاطى الفلسفة أو المحاماة . وبعد أن كتب قصيدة هجائية من أبيات قليلة وإن كانت مرضية ضد الممثل باريس وضد شاعر آخر ازدهاه أنه حظى بوظيفة حربية لمدة ستة أشهر فحسب . توفر في إمعان على كتابة هذا الضرب من الشعر . ومع أنه ظل مدة طويلة لا يجرؤ على إلقاء شعره حتى في المحافل الصغيرة . فإنه سرعان ما سُمع في المحافل الخاصة بنجاح عظيم مثني وثلاث . حتى أنه كان يضيف أبيات جديدة إلى القصائد التى كان قد صاغها من قبل .

« إن ما لا يمنحه العظماء سوف يمنحه ممثل . فلماذا تزور دور النبلاء العظيمة من الكاميرين والباريين ؟ إن بيلوپيا هى التى تعين القادة وفيلوميلما هى التى تعين الطرابنة » .

وكان المثل محل رضا في هذا الحين في البلاط وكان يرقى يومياً الكثيرين ممن يتملقونه ، ومن ثم فقد اتهم يونانليس بأنه كان يشير تلميحاً إلى هذا الذى يجرى في البلاط . وبالرغم من أنه كان في الثمانين من عمره يومئذ فقد نفى عن المدينة في وظيفة حربية وأرسل قائداً إكتيبة في طريقها إلى أقصى حدود مصر . ولقد اختير له هذا الضرب من العقوبة لأنه يناسب ما اقترف من جرم حين عابث . والحق أنه مات بعد وقت قصير جداً من الحزن والمضض .

(١) مارشيا ليس ، ٧ ، ٢٤ و ٧ ، ٩١ .

(٢) كتب سيوتونيوس كتابه سنة ١١٤ وقد عاش يونانليس إلى ما بعد ١٢٧ فلا بد أن تكون سيرته هذه بقلم متأخر عن سيوتونيوس .

(٣) راجع نص هذه السيرة في J. E. B. Mayer "Thirteen Satires of Juvenal" سنة ١٨٧٨ الجزء الثانى المقلمة صفحة ١١ وفى كتاب G.G. Ramsay "Juvenal and Persius" سنة ١٩٤٠ . المقدمة صفحة ١٧ .

وهناك ثمان سير وشروح أخرى كلها. أحدث من هذه السيرة عهداً ،
وهي تتضارب تضارباً يحملنا على الأخذ بها بحذر شديد . فنها ما يذهب إلى
أن نفيه كان إلى بريطانيا *contra Scotos* وهي متأثرة ولا شك بدقة وصفه
لبعض أرجاء الجزائر البريطانية^(١) . ومنها ما تذهب إلى أن نفيه كان في
عهد الإمبراطور نيرون^(٢) (٥٤ - ٦٨) وهو خطأ ظاهر لأن يونا ليس
كان لا يزال في قيد الحياة سنة ١٢٧ . ومصدر هذا الخطأ أنه كان هناك
مثلان يسميان باريس ، وقد خلط الشراح بينهما أما أحدهما فقد قتل في عهد
نيرون وأما الآخر فقد لاقى المصير نفسه في عهد الإمبراطور دوميتيانوس
(٨١ - ٩٦) ، فكان الأولى بالشرح أن يصرفوا الكلام الوارد في القصيدة
النسابة إلى ثانيهما دون الأول . ومع ذلك فالظاهر أن دوميتيانوس - على
شدة مقت الشاعر له^(٣) - لم يكن مسئولاً عن نفيه ، لأن مارشاليس كان
يراسل يونا ليس في روما سنة ٩١ أو حولها ، ولم يكن مارشاليس من استقلال
الرأى وقوة الشخصية بحيث يراسل صديقاً وقع تحت طائلة سخط الإمبراطور
هذا ولم تقل « السيرة » إن الممثل المهجو كان محل رضا البلاط ، بل قالت
إن ممثلاً كان في ذلك الحين أثيراً لدى البلاط . وكان الممثل باريس قد اتهم
في علاقته بزوجة الإمبراطور دوميتيانوس فاغتاله سنة ٨٣ . وليس من
الجائز أن الشاعر نفي في ذلك العهد البعيد . ومن هنا ذهب رامساي Ramsay
إلى أن كل المحاولات التي تهدف إلى وضع نفي الشاعر في عهد الإمبراطور
دوميتيانوس قد باءت بالفشل^(٤) وأن الأرجح أنه حدث في عهد الإمبراطور

(١) راجع Duff « المصدر نفسه » صفحة ٦٠٠

(٢) راجع الشرح على البيت ٩٢ من القصيدة السابعة . Propter hunc versum

missus est in exilio a Claudio Nerone.

(٣) إن كره يونا ليس للإمبراطور دوميتيانوس مستفيض . انظر ٢ ، ٢٩ - ٣٣ ،

و ٤ ، ٣٧ - ٣٨ ؛ ٦٩ - ٧١ ؛ ٧٢ - ١٠٣ ؛ ١٥٠ - ١٥٤ .

(٤) المصدر نفسه . المقدمة صفحة ١٩ .

أهتريانوس لأنه كان من رعاة الممثلين والفنانين من جميع الأنواع وأنه كان قميناً أن يثور لإهانة يتوهمها موجهة ضد أحد أخصائه^(١)

ويرى هايت^(٢) أنه بالرغم من أن الممثل باريسن قد اغتيل سنة ٨٣ فن الممكن أن يكون يوناليس قد كتب سنة ٩٢ هجاء لأحد أحلاس البلاط ممن يتمتعون بنفوذ فيه أقوى من نفوذ النبلاء وخصوصاً فيما يتعلق بالترقيات العسكرية ، فرأى فيه الإمبراطور عيباً في ذاته الإمبراطورية وتعريضاً بنزاهة الحكم فنفاه.. والحق أن هذا التفسير لا يعدو أن يكون فرضاً لا يعززه إلا أن الشاعر كان شديد المقت للدوميتيانوس وإلى أنه جاء مصر .

فلو صح أن الشاعر قد نفي لسبب أو لآخر حول هذا التاريخ فأين كان منفاه ؟ إن كتاب السير والشرح يختلفون في هذا كل الاختلاف فمنهم من يزعم أنه نفي في ليبيا^(٣) ومنهم من يزعم أنه نفي في « واحة » وهم يعنون الواحة الخارجة^(٤) . ولكن منشأ القول بنفي الشاعر هو السيرة التي نقلناها . فأولى بنا أن نتبعها وهي تقول إنه نفي إلى « أقصى حدود مصر » وهي تعني على الأغلب أسوان وقد كانت مركز ثلاث كتائب رومانية في ذلك العهد^(٥)

(١) المصدر نفسه المقدمة صفحة ٢١

(٢) Juvenal The Satirist: G. Highet أكسفورد سنة ١٩٥٤ صفحة ٢٥

(٣) راجع chronographia. Joannes Malalas ١٠ ، ٣٤١ ، وقد ورد النص في Mayor . المصدر نفسه صفحة ١٢ ، وفي Highet المصدر نفسه صفحة ٢٣٩ . ويلاحظ . أن هذه المنطقة كانت إلى عهد الإمبراطور دقلديانوس تابعة لولاية كويت وقورينة . فلم تكن إذن في مصر .

(٤) راجع الشارح على البيت الأول من القصيدة الأولى حيث يقول :

hos autem libros in exilium missus ad civitatem ultimam Aegypti
Hossim ab ipso Domitiano scripsit

وراجع الشارح أيضاً على البيت ٣٨ من القصيدة الرابعة حيث يقول :

propterea quod Juvenalis sub specie bonoris relegtus est ad cohortis
curam in Aegypto Hoesa, ubi mortuus est.

(٥) راجع L'Année romaine d'Égypte J. Lesquier سنة ١٩١٨ صفحات

ويعزز هذا الرأي ما يبدية يونانيس من معرفة بأسوان باعتبارها سوق للعاج فهو يقول « أما اليوم فلا يجد الأغنياء لذة في مأكلهم ، ولا نكهة لسمك موسى Rhombus ولا لدّما damma وتبلسو العصور والرياحين كأنها عطنة إن لم تكن ألواح المائدة عريضة قائمة على فهد ضخم فاغرفاه من العاج الصب المتخذ من السن الذى ترسله إلينا أسوان » (١).

ولعله رأى وهو فى أسوان بعض أهل مروي فهو يصف نساءهم وصفاً كأنه صادر عن شاهد عيان : « من يعجب لحلق وارم فى جبال الألب أولشدى امرأة من أهل مروي أضخم من طفلها السمين ؟ » (٢).

والحق أن يونانيس كان مشغول الخاطر بمصر وأهلها وآثارها وديانها منذ بدأ ينشر شعره ، وهو دائم الإشارة إليها من قريب أو بعيد لا تغيب عن ذهنه قط . فهو إن نعى قلة الأتقياء قال « إن الأتقياء قليل ، لا يكاد عددهم يبلغ عدد أبواب طيبة أو مصبات النيل الثرى (٣) » وإن عاب على الإمبراطور أوتو ولعه بمظهره قال « إن الإمبراطور أوتو يظل فى مرآته قبيل المواقع وهو شىء لم تأت سميراميس وهى تحمل جعبتها فى مملكتها ، لأشورية ولا كليوباترة التعسة على ظهر سفينتها فى أكتيوم » (٤) وإن أراد أن يقول إن الرجل بأعماله لا بحبه قال « أسلم يا جايوليوكوس أو أنت ياسيلانوس مهما يكن منبتك فإن أنت أثبت لوطنك أنك مواطن نادر ممتاز فسيخبر بك وسيردد الجميع ما يردده الشعب كله عندما يجردون أوزيريس » (٥).

(١) راجع القصيدة ١١ ، ١٢٠ - ١٢٤

(٢) « » ١٣ ، ١٦٢ - ١٦٣

(٣) « » ١٣ ، ٢٦ ، ٢٧

(٤) « » ٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩

(٥) « » ٨ ، ٢٦ - ٣٠ . لقد تواترت الأقوال عند المؤرخين القدماء بتحليل

المصريين عند ما يجردون عجل أبيس إذ كانوا يعتقدون إنه تجسد لأوزيريس .

راجع مينو كيوفيلكس ٢٢ *mox in uentis parvulo gaudet Isis, sacerdotes. exultant*

وانظر ترتوليانوس « ضد ماركيو » ١ ، ١٣ *Osiris . . . quaesitur et cum*

gaudio invenitur

هذه إشارات بريئة . ولكن شعر يونانليس يفيض بأبيات تتم عن كرهه لمصر وأهلها وديانتها وتغلغل هذه الديانة في روما بل إن حقه على أحد المصريين كان من الأسباب التي دفعته إلى كتابة الهجاء . فهو يقول في مستهل هجائياته :

« إذا ما بنى الخصى الرقيق بزوجة ، وإذا ما كشفت ميوبا عن ثديها وامتشتت حربة وتصدت لصيد الدب الاترسكى ، وإذا ما انبرى أحدهم وقد كانت ذقني الخشنه تثر عند ما كان يحلقها لى فى شبابى فتحدى بثروته الخاصة النبلاء قاطبة ، وإذا ما كان فرد من حثالة النيل هو كريسپينوس وقد كان عبداً فى كانويوس^(١) يطوح بعباءته الصورية على كتفه ويهوى خاتماً صديقاً على أصابعه الندية لأنه لا يستطيع أن يحتمل ثقل حجر كريم أكبر من هذا حجماً . فمن العسير أن لا يكتب المرء الهجاء^(٢) . لقد بلغ كريسپينوس هذا مرتبة قائد الحرس الإمبراطورى فى روما . ولكن حقه يونانليس المتأجج عليه

= وانظر أيضاً بلوتارخوس إيزيس وأوزيريس ٣٩ .

وحدث فى سنة ٧٠ أن عثر على أبيس وقد حضر تيتوس Titus حفل تنصيبه (راجع سيوتونيوس «حياة تيتوس») وقد كانت حفل تنصيب أبيس سنة ١٢٢ مناسبة لقيام اضطرابات فى مصر . وإنا لنعلم أن العجل أبيس كان له أجل معلوم لا يحل له أن يتجاوزوه وهو خمسة وعشرون عاماً . فأغلب الظن إذن أن المناسبة التي علقت بذهن الشاعر والتي أشار إليها فى هذه الأبيات كانت مناسبة تنصيب العجل أبيس التالى للعجل الذى حضر تيتوس حفل تنصيبه سنة ٧٠ وهى تقع بين ٩٥ ، ٩٧ .

وقد ظل الاحتفال بتنصيب العجل أبيس يحيا فى مصر إلى أواخر القرن الرابع الميلادى فقد رأى المؤرخ أميانوس ماركيلنيوس فى حوادث عام ٣٦٣ «أنه قد رفع إلى الإمبراطور يوليانوس كتاب من والى مصر يقول فيه إنه بعد مجهود شاق قد أمكن أن يجلدوا أخيراً بعد ردى من الزمن عجل أبيس وهو أمر فيما يعتقد سكان مصر يبشر بالرخاء ووفرة المحاصيل ومختلف الخيرات » . (الكتاب ٢٢ ، ١٤ ، ٦) .

(١) موقعها الآن كوم سمعدى بالقرب من أبى قير . وكانت تشتهر بالعبث والمجون (راجع استرابون ١٧٠ ، ١ ، ١٧) وقد عرف عنها يونانليس هذا الفجور وكان يضرب بها الأمثال فقال : « عند ما هربت إيبيا زوجة عضو مجلس الشيوخ مع مصارع إلى فاروس والنيل أى إلى مدينة لاجوس الشهيرة فإن كانوبوس نفسها قد استنكرت مخازى روما وأحوالها » . القصيدة (٦ ، ٨٢ ، ٨٤)

(٢) القصيدة ١ ، ٢٢ ، ٣٠ -

ويكرهه الدّفين له قد حملاه على مهاجمته أشد الهجوم وأعنفه غير عابئ بما قد تجره عليه هذه المرأة من عواقب وخيمة حتى لقد ذهب البعض إلى أن كريسيڤيوس هذا كان مسئولاً عن نفي الشاعر إلى مصر (١).

وقد قال يهجوّه وهو لا ينوى أن يكف عنه :

« هاكم كريسيڤيوس مرة أخرى ، فلا بد لي من حق ذكره في المحافل كثيراً . فهو وحش ليس به من فضيلة واحدة تنقذه من رذائله . وهو داعر قليل ليس فيه من قوى إلاشهواته ، وزانٍ لا يتعفف إلا عن الأنسات فحسب فإذا يجديه إذن أن تتسع ساحاته فتضني خيله . وأن تنفسح أرجاء أحراشه التي يتريض في ظلّاتها ، وأن تكثر الأفدنة والقصور التي اشتراها بالقرب من قلب المدينة ؛ ليس من شريد سعيد . وخصوصاً الداعر المتفحش الذي ضاجعته منذ عهد حديث كاهنة معصوبة الشعر (٢) قضى عليها أن ترقد تحت الثرى ولا يزال دمها يجري في عروقها » .

« سأحدث الآن عن أشياء أقل خطراً . ومع ذلك فلو أن شخصاً غيره قد أتى نفس العمل لوقع تحت طائلة اللوم . ذلك أن ما يشين الرجال الفضلاء من أمثال تيتيوس وسيڤوس يزين كريسيڤيوس وماذا عساك أن تصنع إن كان الشخص نفسه أبشع وأشنع من كل ما يقوم به ؛ لقد اشترى بوريه بستة آلاف سيسترتيوس (٣) أي ألف سيسترتيوس لكل رطل فيها كما يقول الذين يتحدثون عن الأمور الضخمة بتعابير ضخمة . ولو أنه حصل بهذه الهدية

(١) انظر G. Highet المصدر نفسه صفحة ٢٩ . وكان أول من نادى بهذا القول هو B. Borghesi في كتابه *Annotazione alle satire di Giovenale* باريس ، ١٨٦٩ صفحات ٥١٣ - ٥١٦ .

(٢) كانت كاهنات فستا Vesta العذارى يلبسن عصابة Vitta حول شعورهن . وكن ينذرن للإلهة بكورتهن - وقد حكم على هذه الكاهنة بالدفن حية لقاء إهدارها هذا النذر .
(٣) أي حوالي ٦٠ جنيهاً .

الكبيرة على المكانة الأولى في وصية عجور لاولده . أو لو أنه أرسلها — وهذا أفضل — إلى صديقة رائعة الجمال تتركب محفة مغلقة ذات نوافذ عريضة . لمذحت خطته الماكرة . ولكن لا تنتظر شيئاً من هذا القبيل . فقد اشترأها لنفسه ، إنا لنشهد اليوم أشياء كثيرة لم يأتها أبداً أبيكيوس^(١) النقيب الشحيح . وهل انفتحت أنت يا كريسينوس — وقد كنت فيما مضى تأترب بردى^(٢) وطنك — هذا المبلغ لقاء سمكة ؟ لعل السمك كان يمكن أن يشتري بأقل من ثمن السمكة . إن ضياعاً تشتري في ولاية من الولايات بهذا المبلغ ، وتشتري أكبر منها في أبوليا بهذا الثمن . وكيف نتصور أصناف الولايات التي كان يلتهمها الإمبراطور نفسه إذا كان كل هذا القدر من المال لا يمثل إلا جانباً ضئيلاً وصنفناً واحداً على هامش مأدبة متواضعة وقد يتجسأه جلس مطيلس من أحلاس القصر العظيم هو الآن رئيس الفرسان وكان همه فيما مضى أن ينادى بأعلى صوته على قراميط بلده النفاسدة^(٣) .

وهو يصفه في حضرة الإمبراطور فيقول : « وكان حاضراً أيضاً كريسينوس ، وبالرغم من أن الوقت كان الصباح المبكر فقد كان يفوح برائحة لا تكاد تفوح بمثلها جنازتان^(٤) .

ولو أن الأمر اقتصر على هجاء كريسينوس هذا لسهل تعليله بأن العداوة استعرت بينه وبين الشاعر نخصومة كانت بينهما . أو ليأس الشاعر من خير رجاء على يديه . ولكن يوناليس لا يكاد يسمع بمصرى أو بمن له صلة بمصر حتى يشحن للهجو لسانه في مرارة وحقاء . كان يسير في السوق forum يوماً فرأى تمثال طيريوس يوليوس الكسندر وقد كان والياً على مصر من سنة ٦٧

(١) عاش أبيكوس في عهد الإمبراطورين أغسطس وطيريوس وكان يشتهر بالفهم والولع بأطياب الموائد (راجع سنیکا الرسالة ٩٥) .

(٢) قال بلنيوس في حديثه عن البردى (١٣ ، ٢٢) كان المصريون يصنعون من لبابه الشراع والحصير كما كانوا يصنعون منه الملابس .

(٣) القصيدة ٤ ، ١ - ٣٣ .

(٤) سنة ١٠٨٠ - ١٠٩ .

إلى سنة ٧٠ (١) . وكان الرجل يهودياً لا يمت لمصر إلا بأوهى الصلات ومع ذلك فقد تعرض هجو الشاعر إذ يقول : « ثم بلغنا تماثيل النصر التي تجرأ أحد المصريين من حكام الصحراء الشرقية (٢) لا أدري له اسماً فوضع بينها ألقابه . وحلال بالقرب من تمثاله ألا يقتصر الناس على التبول » (٣) .

هذا مبلغ كرهه لرجلين يمتان لمصر ببعض الصلة . أما كرهه للشعب المصري فقد تجلى في أوضح صورة في قصيدته الهجائية الخامسة عشر وقد جاء فيها ١ - ١٣ « من يجهل ياولوسيوس البيثيني ضروب المسوخ التي تقديسها مصر المفتونة (٤) : فهذه المنطقة تعبد التمساح (٥) وتلك تقديس الأبيس المتخوم بالشعابين (٦) وفي المنطقة التي تدوى فيها الأوتار السحرية من ممنون

(١) انظر كتاب "A History of Egypt under Roman Rule" J.G. Milne

الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٤ صفحات ٢٢ - ٢٩

(٢) لقد أثبت M. Rostowzew في "Römische Mitteilungen" أن لقب « حاكم

العرب » Arabarches حاكم المنطقة التي تسمى في مصر ببلاد العرب .

(٣) القصيدة ١ ، ٣٠ - ٣١ .

(٤) لقد كان تقديس المصريين لبعض الحيوانات موضوعاً أثيراً لدى الكثيرين من الكتاب

القدماء . انظر هيرودوت ٢ ، ٦٥ - ٧٦ . ويودور الصقلي ١ ، ١١ - ٢٦ ، ٨٣ - ٩٠ ، استرابون ١٧ ، ١ ، ٣٨ ، ٤١ ، وباوتارخوس « إيزيس وأوزيريس » ٧١ - ٧٥ ، وماكسيموس الصوري ٨ ، ٥ .

(٥) يعنى الإله « سبك » وكان يعبد في كروكوديلوپوليس أى مدينة الفيوم الآن

(٦) الأبيس يمثل الإله تحوت وقد كان مقدساً في هرموبوليس الكبرى أى الأشمونين وهرموبوليس الصغرى أى دمنهور . وقال هيرودوت ٢ ، ٧٥ « وتذهب الرواية إلى أن الحيات المجنحة تطير في الربيع من بلاد العرب صوب مصر ولكن الطائر أبا منجل (الأبيس) لا يدعها في طريقها بل يبيدها . ويقول الأعراب إنه من أجل هذه الخدمة يقديس أبو منجل عند المصريين تقدسياً عظيماً . ويوافق المصريون على أنهم يقديسون هذه الطيور من أجل هذه الخدمات » . ويقول بلينيوس ١٠ ، ٧٥ ويستعيز المصريون بالأبيس ضد هجمات الشعابين » . وقال كيكرو في كتابه « في طبيعة الآلهة » ١ ، ٣٦ « فالمصريون وهم ماثار السخرية لا يقديسون الحيوان إلا لفائدة يجنونها منه . فالأبيس (أبو منجل) وهو طائر كبير ذو سيقان قوية ومنتقار طويل صلب يهلك عدداً كبيراً من الحيات . فهذه الطيور إذن تحمى مصر من الأمراض الوبائية بقتلها والتهاهما للحيات الطائرة التي تجلبها الرياح الجنوبية الغربية من صحراء ليبيا . وهكذا تجنب مصر ويلات لدغاتها وهي حية وشر العدوى عند مماتها » . وقال أميانوس ماركيلينوس ٢٢ ، ١٥ ، ٢٥ : =

المصلوع^(١) وحيث تقع طيبة القديمة المتداعية بأبوابها المائة^(٢) يتألاً التمثال الذهبي للنسنان^(٣) . هنا يعبدون القطط^(٤) وهنا سمك النيل^(٥) . وهناك

« ومن الطيور المصرية الأيبس وهو مقدس وأليف ومحجوب لأنه ينقل بعض الحيات إلى أعشاشه ليتخذها طعاماً له ، فيكون بذلك سبباً في هلاك هذه اللعنات المميته وندرتها . وهذه الطيور أيضاً تصطرع مع جحافل الحيات المجنحة ، التي تأتي من مستنقعات بلاد العرب وتنتج سموماً خبيثة . وتهزمها في معارك جوية وتلتهمها قبل أن تغادر حدود بلادها » .

(١) في الأساطير اليونانية أن أن ممنون ابن تيثونوس وإلهة الفجر . وقد أطلق الإغريق اسمه على تمثال أمنحتب الثالث وزوجه الليبية في . وأول من وصف ظاهرة صدور الأنعام عن التمثال هو : استرابون ١٧ ، ١ ، ٤٦ حيث قال « ويوجد هنا تمثالان ضخمان متجاوران كل منهما من حجر واحد . أحدهما سالم أما الآخر فقد تهدم من القاعدة إلى الأجزاء العليا على إثر حدوث زلزال فيما يقولون . والمعتقد أنه يصدر مرة كل يوم صوتاً كأنه صغير خافت من ذلك الجزء من التمثال الذي بقى على العرش ومن القاعدة . وعند ما كنت حاضراً في هذه البقاع مع ايليوس جالوس وجمهور حاشيته من الأصدقاء والجند ، (سنة ٢٥ ق) سمعت أنا نفس الصوت حوالى الساعة الأولى (الأولى من شروق الشمس أى السادسة صباحاً) ولكنى لست بقادر أن أجزم فيما إذا كان الصوت قد صدر من القاعدة أم من التمثال أم قد أطلقه أحد الذين كانوا واقفين في دائرة بالقرب من القاعدة . ذلك أنى أميل - لنفء العلة - إلى تصديق أى شيء إلا أن يكون الصوت صادراً من الحجارة المصنوفة على هذا النحو » . ولما زار الإمبراطور سيفيروس مصر سنة ١٩٦ ب . م . أمر بترميم التمثال فلم يصدر عنه صوت منذ ذلك التاريخ .

(٢) كانت طيبة وموقعها الآن الأقصر تعرف بذات المائة باب فقد قال هوميروس « الاللياذة » (٩ ، ٣٨٣) طيبة ذات المائة باب ، التي ينطلق من كل باب منها مائتا محارب بخيلهم ومركباتهم » .

وقد زارها استرابون سنة ٢٥ ق . م فقال (١٧ . ١ . ٤٢) وترى إلى الآن آثار عظمتها ممتدة مسافة ثمانين أستاذ طولاً وتوجد بها معابد عديدة وقد خرب قمبيز أكثرها . والمدينة الآن مجموعة من القرى » .

(٣) Cercopithecus ؛ جاء في معجم الحيوان للفريق أمين المعلوف أنه الحجرس وهو قرود صغير طويل الذنب يعرف عند عامة المصريين بالفسناس . وكان يرمز للإله تحوت ويقدس من الأشمونيين .

(٤) القط يرمز للإلهة باست وكانت تعبد في يوباسطين وموقعها الآن الزقازيق . قال هيرودوت (٢ ، ٦٧) « وتنقل القطط بعد موتها إلى مقاصير مقدسة في مدينة يوباسطيس حيث تحفظ وتدفن » . وقال ديودور الصقلي (١ ، ٨٣) ومن يقتل عامداً أحد الحيوانات المفدسة يلاق الموت ه أما من يقتل قطاً أو أبا منجل (أيبس) فسواء قتلها عامداً أو غير عامد فالموت نصيبه على كل حال .

(٥) قال هيرودوت (٢ ، ٧٢) « ويعتبر مقدساً من الأسماك ، النوع الذي يسمى بالشبوط وثعبان الماء وهذان النوعان من الأسماك مقدسان فيما يقولون للنيل » . وقال استرابون (١٧ ، =

القرى كلها تعبد الكلب^(١) . ما من أحد يعبد ديانا^(٢) . وحرام أن يدنس الكرات والبصل^(٣) وأن يقضم بالأسنان . يا له من شعب قدسى تنمو عنده هذه الآلهة في حدائقه ؟ إن الموائد كلها تعزف عن ذى الوبر^(٤) من الحيوان ، ومن الحرام هناك ذبح صغار الجداء^(٥) . ومع ذلك فمن الحلال أكل اللحم البشرى^(٦) .

= ١ . ٤٠ ، (ويوجد على الضفة المقابلة من النهر مدينة أوكسير نخوس = أى مدينه القنومة (هى البنسة الآن) وإقليم هذا الاسم . وهناك يعظمون القنومة ويوجد عندهم معبد للقنومة مع أن سائر المصريين يشتركون في تعظيمها وأهل إقليم لاطوبوليس (هى إسنا الآن) يعظمون اللوطوس وهو نوع من السمك فى النيل » .

(١) كان الكلب مقدساً للإله ست . قال استرابون ١٧ ، ١ ، ٤٠ « مدينة لينوبوليس أى مدينة الكلب (وموقعها الآن الشيخ فضل فى مواجهة بنى مزار حيث يعظم أنوبيس وحيث تقام مأدبة مقدسة للكلاب » . ويقول ديودور الصقل ١ ، ٨٧ « يصور المصريون الإله الذى يسمونه أنوبيس على هيئة إنسان له رأس كلب إشارة إلى أنه حارس أتباع أوزيريس وإيزيس ... » إن كافة المصريين يشتركون فى تعظيم بعض الحيوانات كالثور والكلب والقطة »

(٢) الإلهة Diana تقابل عند اليونان أرتيميس وقال هيرودوت ٢ ، ١٣٧ « والإلهة بوباسطيس هى فى اللغة اليونانية أرتيميس »

(٣) قال بلوتارخوس « إيزيس وأوزيريس » (٨) « ولكن الكهنة يعزفون عن البصل ويكرهونه ويتعمدون أن يتجنبوه » . وقال بلينيوس (١٩ ، ٣٣) « والمصريون يعدون الثوم والبصل بين الآلهة عند الحلف » . هذا عن البصل أما الكرات فلم يرد ما يشير إلى تقديسه فى غير هذا الموضع .

(٤) يعنى الكبش وهو مقدس لخنوم . قال استرابون ١٧ ، ١ ، ٤٠ « أهل سايس (صا الحجر) يعظمون الكبش وكذلك أهل طيبة « الأقصر » وقال هيرودوت (٢ ، ٤٢) « ولا يضحي أهل طيبة بالكباش فهى عندهم مقدسة » .

(٥) يقول استرابون (١٧ ، ١ ، ١٩) منديس (تل اربع فى الجنوب الشرقى من المنصورة) حيث يعبدون بان « ويقول هيرودوت (٢ ، ٤٦) « يقدر أهل منديس الماعز ولكن الذكور منها أكثر من الإناث ورعاة الذكور يحظون بتعظيم أكثر من رعاة الإناث ، ويقدر واحد من الذكور بوجه خاص ، فإذا مات يعم الحداد العظيم كل إقليم منديس وفى مصر يسمى الماعز وبان كلاهما بمنديس » .

(٦) لقد أنكر هيرودوت مجرد التضحية بالإنسان فنتساءل (٢ ، ٤٥) « كيف يجوز لعم لا تحل لهم التضحية بالحيوان إلا الخنازير والثيران والعجول ما كان منها طاهراً والأوز ، أن يضحوا بآدميين ؟ » ومع ذلك فقد قال ديودور الصقل (١ ، ٨٤) « يحكى أن القحط هصر المصريين مرة فصاروا فى عوزهم يأكلون بعضهم بعضاً ولكن أحداً منهم لم يهتم - مجرد تهمة - بتناول أى الحيوانات المقدسة » .

ثم يقول (٢٦ - ٨٣) بعد استطراد قصير « سأروى الآن قصة عجيبة وقعت حديثاً في عهد قنصلية يونكوس (١) خارج أسوار قفط المحرقة . سأروى خبر جريمة ارتكبتها الشعب كله هي أبشع من كل ما في المآسى المسرحية من جرائم . فإن أنت استعرضت كل الجرائم في المآسى المسرحية فلن تجد بين كتاب المآسى من جعل الشعب هو المجرم . واسمع أى جريمة أتت بها الهمجية العارمة في عصرنا هذا .

إن العداء القديم المتأصل والكره الأبدى الذى لا تندمل جراحه أبداً لا يزال إلى الآن متأججاً بين المدينتين المتجاورتين أمبي (٢) وتنثيرا (٣) . فالحق في كليهما عظيم شامل لأن كل منطقة منهما تمتعت آلهة جيرانها (٤) . لأنها تؤمن أن الآلهة الوحيدة التى يجوز أن تعد آلهة هي الآلهة التى تعبدتها هي

(١) كان يونكوس قنصلاً سنة ١٢٧ ب . م .

(٢) كان المعتقد قديماً أن أمبي هي كوم أمبو ولعل ما حدا بالعلماء إلى هذا الرأى ما اكتشف في كوم أمبو من جبانات شاسعة للتأسيح المحنطة . راجع Moset (المصدر نفسه) صفحة ٣٦٥ . وحيث أن كوم أمبو « تبعد عن مدينة تنثيرا وهي دندرة الحالية بمسافة تزيد عن ١٢٠ ميلاً فقد شك في صحة وصف المعركة لأن كوم أمبو على الجانب الأيمن من النيل في حين أن دندرة على الجانب الأيسر منه ، ثم إن واحدة منهما فقط إلى الشمال من قفط . وإذن فلا يمكن أن تقوم بينهما معركة على الإطلاق .

وقد ذهب العلماء بصدد هذا الشك مذهبين فأما الأول فقد أنكر صحة نسبة القصيدة الخامسة عشرة برمتها إلى يوناليس (راجع C. Kempf في كتابه De Satira quinta decima quae sub Juvenalis nomine circumfertur ، برلين سنة ١٨٤٣) وأما الثانى فقد أنكر أن يوناليس زار مصر (راجع Duff. المصدر نفسه ص ٦٠٢ هامش (١) .

ولكن J. Dümichen أخرج سنة ١٨٧٩ في برلين كتابه في تاريخ مصر القديمة Geschichte des Alten Agyptens وبرهن فيه (صفحة ١٢٥ - ١٢٦) على أن أمبو هي مدينة نبط المتاخمة لدندرة . وفي سنة ١٨٩٥ قام W. M. F. Petrie J.E. Quibell بالحفائر في هذه المنطقة وأخرجها سنة ١٨٩٦ كتابهما Naqada and Ballas وأثبتا فيه أن أمبي هي نبط بما لا يدع مجالاً للشك (انظر صفحات ٦٥ - ٧٠) .

(٣) موقعها الآن دندرة وكان اسمها في العصر اليوناني الروماني أفروديتوبوليس أى مدينة هاتور .

(٤) كان الإله ست يعبد في أمبي ويقول Moret (المصدر نفسه ص ٦٨) إن نبط كانت أقدم مراكز عبادة الإله ست ومعقل أتباعه السياسى . وهي بالقرب من نقادة وبلاص على الضفة الغربية من النهر في مواجهة قفط . وكان ست يصدر على شكل تمساح . أما دندرة =

نفسها وقد حدث في فترة العيد عند أحد هذين الفريقين أن بدا لأعيان خصومهم وقادتهم كلهم أنه لا بد من انتهاز هذه الفرصة حتى لا يتمتع أعداؤهم بيوم فرح وحبور . ولا بلذة العشاء الفاخر إذ تمتد المواسم أمام المعابد وفي مفترق الطرق ويسهرون على الأرائك تمتد بالليل والنهار إلى أن تطلع عليها شمس اليوم السابع^(١) . إن مصر ولاشك عاتية ولكن شعبها الهمجى لا يختلف في الترف كما لاحظت بنفسى حتى عن كانوبوس الشهيرة^(٢) . أضف إلى هذا

= فقد كانت مركزاً من مراكز عبادة الإلهة هاتور . وقد قام الإمبراطور دوميتيانوس ببناء بوابتين لمعبدها في دندرة سنة ٨٨ . وكان أهل دندرة يشتهرون بكراهيتهم للتماشيح قال استرابون (١٧ ، ١) « وفي مدينة تنثيرا على عكس الأمر عند سائر المصريين لا يعظم التماسيح بل يعد أبغض الحيوانات كلها . ذلك أنه بالرغم من أن سائر المصريين يعرفون ضراوة الحيوان ومبلغ فتكه بالجنس الإنساني فإنهم مع ذلك يقدسونه ولا يؤذونه ، في حين أن أهل تنثيرا يتعقبونها ويقتلون بكافة الطرق . ويقول البعض إنه كما يوجد نوع من النفور الطبيعي بين البسليين بالقرب من فوريثة وبين الزواحف ، فكذلك الحال بين أهل تنثيرا والتماشيح حتى إنهم لا يصيحبهم منها ضر . بل إنهم يغطسون في نهر بلا خوف ويعبرونه في حين لا يجرؤ أحد غيرهم على ذلك ... وهم يعبدون أفروديتي^٣ » . وقال بلينيوس (٨ ، ٣٦) « إن فئة من الناس تدعى أهل دندرة من اسم الجزيرة التي يسكنونها في النيل ذاته تعادى التماسيح ... وهؤلاء وحدهم هم الذين يجرؤون على مهاجمته فهم يسبحون في النهر ويعتلون ظهره كما لو كانوا يمتطون صهوة جواد ، وعند ما يفرغوا ويميل برأسه للوراء للعض يدخلون في فيه عصا ويمسكون بطرفها بأيمن والشمال ويسوقون أسيرهم إلى الشط كما لو كانوا مسكيناً بأعنة . وهم يخيفون التماسيح بمجرد الصراخ حتى يضطرونها لقيء ما التهمت من جثث حديثة لدفنها . ولذلك فإن التماسيح لا تقرب هذه الجزيرة وحدها كما أن رائحة هذا القبيل من الناس تنوذاها كما تنوذ رائحة البسليين الحيات » .

(١) لقد أورد F. Petrie في كتابه Denderah ، لندن ١٩٠٠ ص ٥٧٠ - ٥٩ . وصفاً دقيقاً لولائم كبرى كانت تقام في دندرة . أما أن المصريين كانوا يولون خارج البيوت فظاهر من قول هيرودوت (٢ ، ٣٥) « وهم يأكلون خارج بيوتهم في الطرقات » . ومن قول ميلاد (١ ، ٥٧) « إنهم يتناولون طعامهم علناً خارج بيوتهم » أما عن عدد أيام العيد فيقول أميانوس ماركيلينوس (٢٢ ، ١٥ ، ١٧) « وبالرغم من أن التماسيح ضارية على اللوام ، فإنها تنبذ ضراوتها وتهدأ كأنها عقدت هدنة عسكرية طوال أيام العيد السبعة التي يحتفل فيها كهنة حنف بميلاد النيل » .

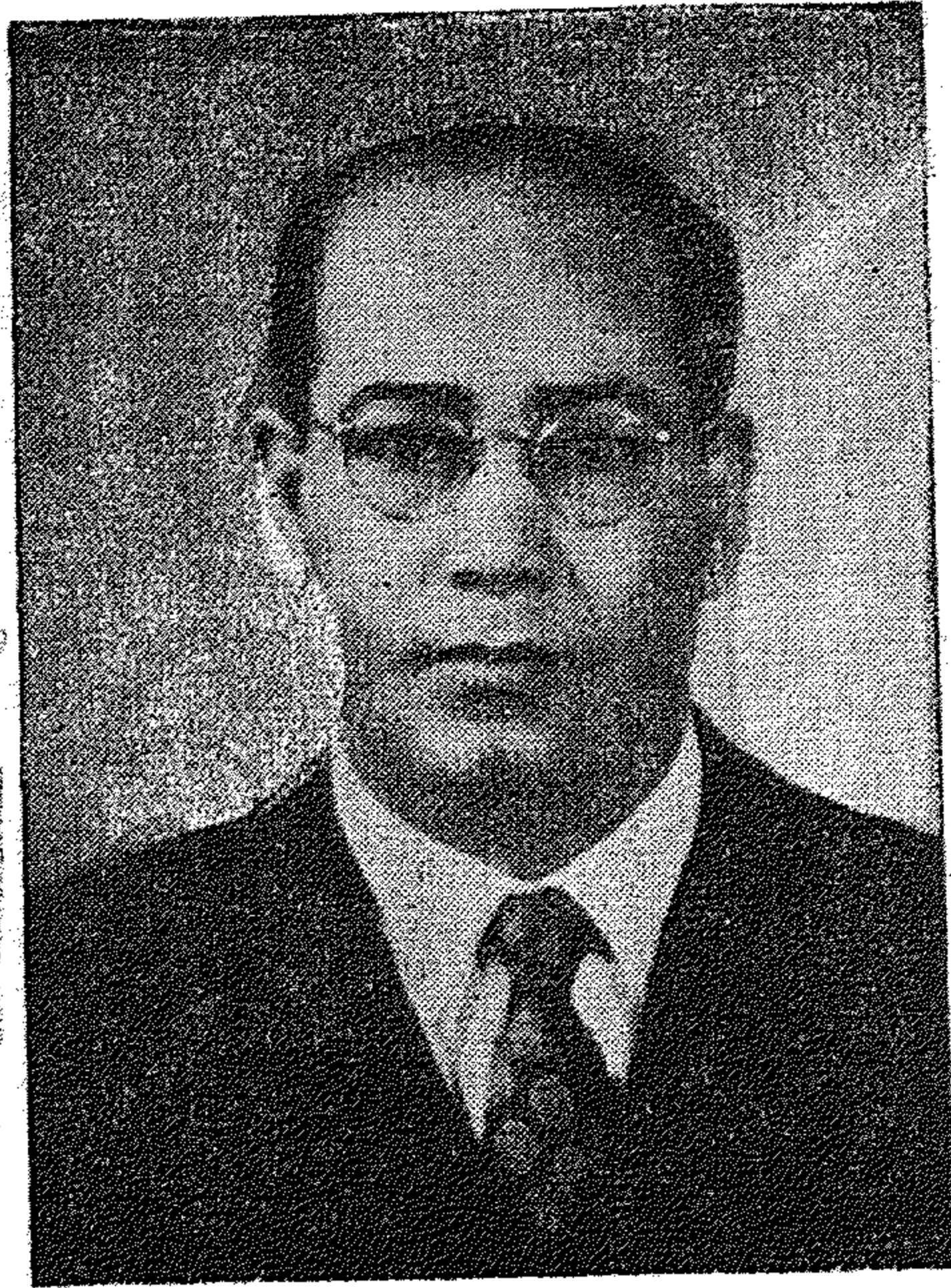
(٢) راجع الهامش (١) ص ١٦ .

أن الانتصار سهل على قوم مخمورين يترنحون في شراهم^(١) . ففى ناحية قام نفر يرقصون على أنغام زمار^(٢) اسمر وقد تعطروا بما اتفق من عطور ، وكللوا جباههم بأكاليل من مختلف الورود . وفى الناحية الأخرى كان الحقد ضاريا . وقد بدأ السباب يدوى أولا ، وهو بمثابة تغير الاشتباك لنفوسهم الملهبة . وعندئذ التحموا وقد تعادل الصراخ فى الجبهتين وصالت الأيدي الغزل بدلا من السلاح ، فقل من الأصداغ ما نجت من الجراح . ولم تخرج ألف واحدة سالمة من كل هذا الشجار . ويمكنك أن ترى الوجوه مشدوخة الآن فى الجبهتين جميعاً ، وقد تغيرت الآن سماتها وبرزت العظام من الأصداغ المشجوجة ، كما ترى قبضات أيديهم وقد تلطخت بالدماء التى سالت من العيون . ومع كل ذلك فهم يعتقدون أنهم يلهون ويشنون حرباً كلعب الأطفال لأنه لم تسقط على الأرض جثث يطأونها . ولا غرو فما جدوى الدهماء فى كل هذه الآلاف من المتشاجرين ، إذا كانوا كلهم سيعيشون ؟ ومن ثم اشتد الهجوم أكثر من ذى قبل فقد فتشوا الأرض عن الحجارة^(٣) وهى أسلحتهم الوطنية فى الفتن وأخذوا يطوحون بها بأذرعهم . وهى ليست كالحجارة التى

(١) يقول هيرودوت (٢ ، ٧٧) « إن المصريين يتعاطون خمرأ مستخرجة من الشعير إذ لا يوجد فى بلادهم كروم » . وقال بلينيوس (١٤ ، ٩) إن النبيذ السينيقي (السنودي) ينتج فى مصر وهو يصنع من ثلاثة أنواع شهيرة من العنب تنمو فيها . وتحدث (١٤ ، ١٩) عن خمر البلح وفى (١٤ ، ٣٩) عن خمر الشعير .

(٢) قال هيرودوت (٢ ، ٢٨) فى وصف عيد دبونيسوس « ويتقدم الزمار الموكب » وقال استرابون (١٧ ، ١ ، ٤٤) وفى أييلوس يقدسون أوزيريس ، ولا يسمح فى معبد أوزيريس لمغن أو لنافخ ناي أو عازف قيثارة أن يستهل الشعائر كما هى العادة فى سائر طقوس الآلهة .

(٣) قال استرابون (١٧ ، ١ ، ٥٣) « لقد صمد بترونيوس وليس معه إلا حرسه من الجند عند ما حاجه جمع لا يحصى من السكندريين بوابل من الحجارة » .



المرحوم الدكتور وهيب كامل

كان يقذف بها تورنوس^(١) أو أياس^(٢) أو كالى ضرب بها ابن تيديوس^(٣) أينياس على حقوه ولكنها تليق بأن تطلقها أيدي لا تشبه أيديهم فهي مولودة في عصرنا هذا . ذلك أن الجنس الإنساني بدأ حتى في عصر هوميروس ينوى فالأرض الآن تخرج رجالاً أشقياء ضعاف^(٤) ولذلك فإن كل إله يرمقهم يسخر منهم ويمقتهم .

« ولنعد الآن من هذا الاستطراد إلى قصتنا : فبعد أن ازدادوا بالمدد تجاسرت فئة منهم فاستلست السيوف وبدأت المعركة من جديد بالسهم الخطرة . فما كان من سكان تنيرا المجاورة ذات أحراش النخيل الظليلة إلا أن لاذوا بالفرار . هرولين أمام هجوم أهل أومبي . وكان الرعب الشديد قد استبد بواحد منهم فأسرع في الجرى فعثر وقبض عليه . وما كان من الفئمة المنتصرة إلا أن مزقته إرباً وأجزاء كثيرة حتى يكفي قتيل واحد الكثيرين . والتمته كله ونهشت عظامه . ولم ينضج بالسلق في أوانٍ ولم يشو على السفايد فقد رأوا أن انتظار إنضاج النار سيكون طويلاً وثقيلاً فرضوا بالحثّة نيئة .

وهو لا يلتمس للشعب عذراً فيما وصف فهو يقول (١١٩ - ١٢٨) ولكن ما الخطب الذي دفع هؤلاء إلى هذا ؟ أى مجاعة طاحنة هصرتهم أو أى أسلحة مبيدة حصرتهم فاضطرتهم إلى الاجترأ على مثل هذا الإثم المشنوء ؟

(١) تورنوس في « الإلياذة » لفرجيليوس هو ملك الروتوليين وقد قاوم غزو الطرواديين أشد مقاومة والإشارة إلى ١٢ ، ٨٩٦ - ٩٠١ .

(٢) أياس ابن تيلامون قائد السالامينيين في حصار طروادة . والإشارة إلى « الإلياذة » ١٨ ، ٧ م ، ٢٦٩ ، ١٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ .

(٣) ابن تيديوس هو ديوميديس وهو قائد أهل أرجوس في حصار طروادة . والإشارة إلى « الإلياذة » ٥ ، ٣٠٢ - ٣٠٥ .

(٤) كان اليونان ، والرومان من بعدهم ، يؤمنون بنكسة الجنس الإنساني وبأن العصر الذهبي كان أسبق العصور ثم تلاه العصر الفضي ثم البرونزي ثم عصر الأبطال وهو العصر الذي يمثله شعر هوميروس ثم أخيراً العصر الحديدي وهو أسوأ وأحط العصور كلها .

فلو أن أرض منفيس جفت فهل كان في وسعهم أن يأتوا أكثر من هذا كيداً في النيل الذي أبى أن يفيض ؟

لا السمبريون^(١) والبريتانيون المرعبون^(٢) ولا السرماطيون^(٣) نعتاة ولا الأجاثريسيون^(٤) المخبولون قد هاجوا مثل هياج هذا الشعب الخانع^(٥) التافه الذي كان همه من قبل أن يضع أشرعة صغيرة على قوارب من الخرف وأن يزود الزوارق الفخارية الملونة بمجاديف صغيرة^(٦).

ونلاحظ أولاً أن القصيدة تفيض بالكراهية للمصريين . حقاً إن يونانيس كان يكره الأجانب عموماً من يونانيين^(٧) ويهود^(٨) وكللانيين^(٩) إلا أن كرهه هؤلاء لا يبلغ مبلغ الحقد العارم الذي جعله يقف هذه القصيدة برمتها على هجاء مصر وأهلها . وإن هذا الحقد قد أعماه عن شيئين . أعماه عما كان يجري في سائر البلاد من مخازم لم يذكر منها واحدة . كما أعماه عما كان يدور في روما نفسها في « حلبات المصارعة » حيث كان الإنسان يتصدى للحيوان كما كان يتصدى لأخيه الإنسان ولا يخرج من حلبة المصارعة إلا قاتلاً أو مقتولاً .

(١) السمبريون Cimbri شعب سلتى اتحد بالتوتون وانحدروا جنوباً في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد وهزموا الرومان مرات عديدة كان آخرها سنة ١٠٥ ق . م ولكنهم لحسن حظ الرومان لم يعبروا جبال الألب فيغزوا روما وإنما ساروا إلى أسبانيا . ولما رجعوا كان الرومان قد استعدوا لهم فهزمهم سنة ١٠٢ ، ١٠١ ق . م ونحوف الرومان منهم ضربوا بهم المثل في القسوة .

(٢) وصفهم هواتيوس في الأغاني (٣ ، ٤ ، ٢٣) « بأنهم قساة على الأجانب » .

(٣) هم سكان شرق روسيا وبولندا

(٤) وصفهم هيرودوت (٤٠ ، ١٠٠) بأنهم سكان ترانسلفانيا .

(٥) قال استرابون (١٧ ، ١ ، ٥٣) « لا المصريون أنفسهم محبوبون للحرب ، مع أنهم كثر ، ولا القبائل المجاورة » .

(٦) قال استرابون (١٧ ، ٤١) « إن بعض الناس يتخفون مراكب من الفخار » .

(٧) انظر ٣ ، ٦١ ، ١١ ، ١٠٠ ، ١٣ ، ١٢١ .

(٨) انظر ١٤ ، ٩٧

(٩) انظر ٦ ، ٥٥٣ .

كل ذلك والناس من حولهم يتلذذون بما يشاهدون ويزجون فراغ يوم العطلة . وكانت في يونانيس حسنة لا تنكر هي كرهه للاستعمار واستغلال المحكومين . قال مخاطب والياً . « وعند ما تدخل آخر الأمر الولاية التي كنت تحلم مدة طويلة أن تكون حاكماً لها . فضع لحاماً واحداً لنزقك . وضع حداً أيضاً لحشعك وارثي لحال أهل الولاية المعلمين . فإنك لترى عظامهم قد جفت وخلت من نخاعها . واحترم ما تأمر به القوانين . وما يوصى به مجلس الشيوخ^(١) . ولما طالبت ولاية أفريقية بمحاكمة ماريوس پريسكوس وأهمته بالرشوة وسوء الإدارة ، وأدين ونفى : كتب يونانيس معلناً عطفه على الولاية وأهلها يقول « إن ماريوس في منفاه يجرع الخمر من الساعة الثانية بعد الظهر ويرتع في غضب السماء . أما أنت أيتها الولاية فقد كسبت القضية ولكنك تبكين^(٢) » . وكانت مصر ولاية رومانية يغتصب قمحها وتستنزف مواردها ، وتثن تحت وطأة الاحتلال الروماني الغاشم ولكنها لم تحظ من يونانيس مع معرفته بأحوالها بكلمة رثاء أو عطف واحدة . مما يرجع كرهه للبلاد وتحامله في وصف أهلها .

ونلاحظ ثانياً أنه يهاجم الديانة المصرية هجوماً لا ينم عن كرهه لها ولمعتنقها فحسب ؛ بل ينم عن خوفه وقلقه من تغلغلها في المجتمع الروماني^(٣) وتقويضها دعائم الديانة الرومانية . فهو يتهكم بها أشد التهكم ويقذع في هجاء كهنتها أفحش الإقذاع ويندد بمعتنقها من الرومان تنديداً كله مرارة وتثريب . قال يتهكم بامرأة تقية ٦ ، ٥٢٦ - ٥٤١ « إما ما أمرتها أبو^(٤) البيضاء فسوف تذهب إلى

(١) انظر ٨ ، ٨٧ - ٩١

(٢) راجع هامش (١) ص ٩

(٣) راجع « عبادة إيزيس في إيطاليا » The Cult of Isis in Italy للدكتور محمد

سليم سالم « رسالة » ليثربول سنة ١٩٣٧ .

(٤) هي ابنة إيناخوس ملك أرجوس أثار بها إعجاب زيوس وحفيظة هيرا ، فسختها بقرة . وللأسطورة أصول في الأساطير المصرية القديمة . وهي هنا تعبير عن إيزيس .

حدود مصر وتحضر مياه مستقاة من مروي^(١) الحارة لترشها على معبد إيزيس الذى يقوم بالقرب من الميدان الحربى لأنها تؤمن أن الأمر قد صدر إليها بصوت الآلهة نفسها . يا له من عقل وقلب تتحدث إليه الآلهة بالليل ! ولذلك فإن المرتبة الأولى والعليا لتولى لأنوبيس^(٢) الذى تحيط به طائفة لابسى الكتان^(٣) حلقى الرعوس^(٤) . وهو^(٥) يسخر من الباكين وهو يجرى . وأنوبيس هو الذى يحصل لها على الصفح إذا لم تمتنع زوجة عن الجماع فى الأيام التى ينبغى أن ترعى قداسها . وهو الذى يقتص قصاصاً كبيراً إذ ما تدنس فراش الزوجية أو إذا رثى الثعبان الفضى يحرك رأسه . وإن دموعه وهمساته المدروسة لتدل على أن أوزيريس سوف لا يأبى الصفح عن الحرم . وذلك طبعاً بعد أن يرشى بأوزة سمينة وشطيرة من كعكة التضحية . « والحق أن إيزيس قد غزت قلوب أهل روما فامتلات معابدها هناك بالندور وقد رأى يونانيس فى الندور الذى ملأت معابده روما شاهداً على أن « إيزيس هى التى تقيم أود مصورينا »^(٦)

(١) لقد أثبتت الحفائر التى قام بها جارستانج وسائس وجريفيث وأخرجوا نتائجها فى كتابهم *Meroe* ، لندن سنة ١٩١١ ؛ أن معبد إيزيس فى مروي كان يحتوى على أدوات للطهور من العصر اليونانى الرومانى . مما يؤكد أن بعض عباد إيزيس كانوا فعلاً يزورون معبدها هناك . راجع G. Highet المصدر نفسه صفحة ٥٤٢ - ٣٤٣

(٢) فى الديانة المصرية القديمة هو حادى الموتى وكان يصور برأس كلب وقد عاون إيزيس فى البحث عن جثة أوزيريس ومن هنا كان دائماً فى ركبها .

(٣) قال هيرودوت (٢ ، ٣٧) إن ملا بس الكهنة المصريين من الكتان .

(٤) قال هيرودوت (٢ ، ٣٧) « ويخلق الكهنة كل أجسامهم كل يومين » .

(٥) أى الكاهن الذى يمثل أنوبيس فيلبس قناعاً يصور كلباً يجرى . والباكون هم الذين يحددون على موت أوزيريس . قال هيرودوت (٣ ، ٦١) يصف العيد فى مدينة بوسيريس « يضرب الرجال والنساء جميعاً صدورهم وهم آلاف كثيرة جداً من الناس ، وليس لى أن أذكر على من يحددون » .

(٦) انظر القصيدة ١٢ ، ٢٤ - ٢٨

وقد حاول أن يحطم نفوذ إيزيس في روما فصور معابدها مباءت للخنا والفجور فإذا إزينت عادة فلأن عشيقها ينظرها في إحدى الحدائق أو بالقرب من محراب « إيزيس القوادة»^(١). وإذا تعرض أحد أتباعها للغواية فليس في عبادتها عاصم « ومن الناس من يخشى أن يكون العقاب في إثر الجريمة ، وهو يؤمن بالآلهة ولكنه مع ذلك يأثم ويجادل نفسه على هذا النحو . لتصرف إيزيس بيدني كما تشاء ولتطح ببصري بناقوسها Sistrum المرعد ما دمت حتى بعد فقدان بصري أحفظ بالأموال التي نحت الأمانة فيها»^(٢) .

والحق أن الديانة المصرية كانت تجد في روما رتعا خصبيا وكان نفوذها يتزايد فيها إلى حد يزعج أهل النكر من الرومان ، فكانوا يشنون على مصر ودياناتها حملة من الدعاية تخفف من نفوذها إلى حين . وقد حدث هذا بشكل واضح مرتين ، أولاهما بعد موقعة اكتيوم سنة ٣١ ق . م والثانية بعد زيارة الإمبراطور هادريان لمصر سنة ١٣٠ ب . م .

فقد كان من تأثير كليوباترة على قيصر وزيارتها لروما ودعايتها لمصر أن انتشرت عبادة إيزيس في روما إلى حد اضطرمعه «الحكم الثلاثي» أن يقيم معبداً لإيزيس في روما سنة ٤٢ ق . م استرضاء للجماهير واجتذاباً لعطفهم^(٣) وتفشت عبادتها في روما حتى أن كهنتها ومريديها برزن في أدب العصر الأغسطي^(٤) فلما كانت موقعة اكتيوم نفيت إيزيس خارج أسوار روما^(٥)، وشنت حملة للدعاية ضد مصر وديانتها^(٦) . وكانت السياسة العامة هي محاربة

(١) انظر القصيدة ٦ ، ٤٨٧ - ٤٩١

(٢) » » ١٣ ، ٩٠ - ٩٤ .

(٣) راجع ديوكاسيوس ٤٣ ، ٢٧ ، ٤٧ ، ١٥

(٤) راجع كاتولوس ١٠ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٣ ، وبروبرتيوس ١١ ، ٣٣

(٥) راجع ديوكاسيوس ٥٣ ، ٢

(٦) راجع فرجيليوس «الإنشادة» ٨ ، ٦٨٥ - ٧١٣ وهوراس الألماني ١ ، ٣٧

٤ ، ٩ وبروبرتيوس ٣ ، ١١ ، ٢٩ - ٥٨ وأوفيدوس «التناسخيات» ١٥ ، ٨٢٦ - ٨

ولوكانوس «فارصاليا» ٨ ، ٥٤١ - ٥٥٠ .

نفوذ الديانة المصرية في روما ، طوال حكم الإمبراطورين أغسطس وطيبيريوس^(١) حرباً فترت في عهد الإمبراطورين كاليجولا وكلوديوس . فلما جاء نيرون عاد نفوذ الديانة المصرية من جديد^(٢) . وكان الإمبراطور أوتو (سنة ٦٩ م) أول من اشترك فعلاً في إقامة الشعائر المصرية من الأباطرة^(٣) . واتخذ الإمبراطور فسباسيانوس (٦٩ - ٧٩ م) متهجداً خاصاً في معبد سيرابيس^(٤) وكانت عبادة إيزيس أثناء الصراع العنيف الذي قام سنة ٦٩ م نشطة حتى أن دوميتيانوس استخفى في زى أحد كهنتها^(٥) وقد رد إليها هذا الصنيع بأن أعاد بناء معبدها في الميدان الحربى سنة ٩٢ م على نطاق واسع^(٦) . أما الإمبراطور هادريانوس فتده أولع بمصر وديانتها وآثارها فأطال فيها إقامته واختلط بعلماء المتحف في الإسكندرية وأقام في قصره في تيبور (تيفولى) جناحاً مصريةً سماه كالإيوس كانت اثروائع الفنية التى اشتمل عليها مزيجاً من الفن المصرى الخالص والفن الرومانى^(٧) . وتبع الناس في روما هوى الإمبراطور وأصبح الحديث عن مصر والأخذ بتراثها زى العصر الشائع في روما حتى لقاء بلغ عنه بعض الناس مبلغ اخوس ، فصار لمنجميها وعرافيها

(١) راجع ديوكاسيوس ٥٤ ، ٦ ، ٦ ، وتاكيوس « الحوليات » ٢ ، ٨٥ ، وسينيكا « الرسائل » ١٠٨ ، ٢٢ وسويتونيوس « حياة طيبيريوس » ٣٦ .

(٢) راجع تاكيوس « الحوليات » ١٥ ، ٣٦ وسويتونيوس « حياة نيرون » ٤٠ ، ٤٧ .

(٣) راجع سويتونيوس « حياة أوتو » ١٢ .

(٤) راجع سويتونيوس « حياة فسباسيانوس » ٤ ، ٥ ، ٧ وتاكيوس « التاريخ » ٨١ ، ٤ .

(٥) راجع تاكيوس « التاريخ » ٣ ، ٧٤ وسويتونيوس « حياة دوميتيانوس » ١ .

(٦) لقد حضر تيتوس Titus حفل تنصيب العجل أبيس في مصر . راجع سويتونيوس

« حياة تيتوس » .

(٧) راجع "Hadrian's Villa at Tivoli" لتوماس أشبي Thomas Ashby

في كتاب : Wondess of The Pest (نشرة J.A. Hammeston سنة ١٩٣٨) الجزء

الثالث ص ٩٣٧ - ٩٤٧ .

مكانة ملحوظة في المجتمع الروماني^(١) . وكانت النساء في روما يستشن المنجم المصري بتوزيعه قبل الإقدام على عمل من الأعمال^(٢) . فلا غرو أن ينبرى شاعرنا ليناهض هذا النفوذ الأجنبي الذي يجتاح روما ويكاد يقضى على تقاليدھا الدينية والاجتماعية . ولا جناح علينا إذا نظرنا إلى قصيدته الخامسة عشر كلها أعلى أنها ضرب من ضروب الدعاية ضد مصر وديانتها .

ونلاحظ ثالثاً أن يونانيس لم يكن في مصر وقت حدوث المعركة التي وصفها . فهو يقول إنها حدثت في عهد قنصلية يونكوس أي في سنة ١٢٧ م . وفي هذه السنة عينها كان الشاعر في روما وقد كتب يداعب صديقه الذي وقع فريسة لمحتال يقول « لقد جاوزت السنين إذ ولدت في عهد قنصلية فونتوس^(٣) . وقد كان فونتوس كاييتوقصلاً سنة ٦٧ م . فلا بد إذن أن يونانيس كان في روما سنة ١٢٧ م . وقوله في القصيدة « كما رأيت بنفسى » لا ينصب إلا على الموائد الممدودة التي رأى مثلها فيما مضى على المعركة التي دارت . وإذن فكل ما يرويّه الشاعر من أنباء المعركة ووصفها وتفصيلها يجب أن يؤخذ بالحذر الواجب مع من ينقل عن سماع .

نحن لا نشك في قيام معركة بين أهل دندرة وأهل نبط وبلدتان متجاورتان وقد أقامت دندرة حولها سوراً لتقاء لشر جيرانها^(٤) والأوراق

(١) لقد كان المنجمون المصريون يمشون في ركاب الإمبراطور أوتو والإمبراطور ماركوس أوريليوس ويصحبونهما أينما ارتحلا . انظر تاكيتوس « التاريخ » ١ ، ٢٣ وديوكاسيوس . ٨ ، ٧١ .

(٢) انظر يونانيس (القصيدة ٦ ، ٥٨٠) فإذا رقدت وقد ألم بها المرض لا تتصور أن ساعة أصلح لتناول الطعام إلا الساعة التي يوحى بها بتوزيعه .

(٣) راجع هامش (٣) ص ١٠ .

(٤) انظر Q. Highet المصدر نفسه ص ٢٩ ، وراجع هامش (٢) ص ٢٢ .

البردية تحدثنا عن قيام أمثال هذه المعارك بين البلدان المتجاورة^(١)، والمؤرخون القدماء يشيرون إليها بين الحين والحين^(٢)

وإنما الذى نتساءل عنه هو طبيعة هذه المعركة . فقد روى بلوتارخوس أنه عند ما قامت المعركة بين أهل أوكسيرنخوس وأهل كينوبوليس تدخلت الجيوش الرومانية لفضها وإعادة الأمن . ولما قامت المعركة بين أهل منفيس وهليوبوليس فيما تقول « التواريخ الأوغسطية » يمم الإمبراطور هادريانوس وجهه شطر مصر لإعادة الأمور فى نصابها . وهذه معركة تقوم بين بلدين قريبين من قفط . وقنط معسكر من معسكرات الجيش الرومانى فى مصر^(٣) فلماذا لم يتدخل الجيش لفض المعركة ؟ هل كان قائد الكتيبة الرومانية المرابطة فى قفط أخبر بالعادات المصرية من السائح الرومانى الذى تصادف مروره فى هذه المنطقة ونقل ما رأى إلى يونانيس فى روما ؟ وقد بدأت المعركة بقذف الحجارة فأحرى بالرومانى الغريب أن يبتعد عن معتركها فهو فى الأكثر لم يشهدها عن كثب . بل رأى أطرافاً منها ونقلت إليه أطراف فجمع شملها ورواها للشاعر الذى صاغها بما يتفق مع مراميه فى الدعاية ضد مصر بما يتقنه من أفانين المبالغة والتهويل ، يعينه عليهما ما يلقيه فى حنايا وصفه من لمسات واقعية يستقيها من إقامته فى مصر . والذى يعيننا الآن هو ماذا رأى الراوى فعلاً .

إن نبط أقدم مركز لعبادة الإله ست . وقد اكتشف فيها پترى سنة ١٨٩٥ جبانة قديمة ومعبداً فيه صلوات كثيرة موجهة إلى ست نبطى

(١) راجع بردى القاهرة ١٠٣٥١ ، ١٠٣٧١ وبردى أوكسيرنخوس ١٨٢١ ، ١٨٥٣ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ . وانظر كتاب "Life and Letters in the Papyri" G. Wiener سنة ١٩٣٣ صفحة ١٧ - ١٨ .

(٢) انظر بلوتارخوس « إيزيس وأوزيريس » ٧٢ والتواريخ الأوغسطية Historia Augusta فى حياة هادريانوس . وراجع J. G. Milne المصدر نفسه ص . ٣٤ ، ٤٣ .

(٣) راجع J. G. Milne المصدر نفسه ص ١٧٧

أى ست الإله الخاص بنبط أوست إله النبطيين وهو ابن نوت إلهة السماء وسيد مصر العليا . ولعل ست كان أقدم إله حظى بلقب سيد فلا بد إذن أن يكون أتباعه ومريدوه قد فرضوا إلههم في مبدأ العصور التاريخية على الأقاليم الجنوبية وجعلوه أول ملك لمصر العليا . ولم يكن ست من آلهة النور ، بل كان إلهاً من آلهة الظلام والشر^(١) . وهو أعدى أعداء الثالوث الأقدس إيزيس وأوزيريس وحورس .

أما إيزيس - في هيئة هاتور - وهي الأم الكبرى وزوج حورس الأكبر فكانت تعبد في دنبرة في معقل عبادة خصمها ست وهو في صورة التمساح سبك^(٢) .

ولقد هيأت الطبيعة للإله ست أن يتعالى على آلهة النور ، فلم يكن للنور أن يتغلب على الظلمة . ولا للنهار أن يتغلب على الليل . وهذا الكسوف والخسوف واحقاق القمر كلها شواهد على غلبة ست . هذه كلها كانت هجمات من الإله ست ضد العين اليمنى (الشمس) والعين اليسرى (القمر) للإله حورس . وقد كان المصريون يسمونها معارك السماء (خنوم پت) وكان حورس وست يسميان « المتحاربين » وكان من طبيعة هذه المعارك وهذه الحرب ألا يتغلب فيها الواحد على الآخر بل هي سجال بينهما فيتعادلان فيها كما يتعادل الليل والنهار^(٣) . ولقد كانت هذه الحروب والمعارك موضوعاً محبباً في الأدب الأسطوري المصري القديم . قال بلوتارخوس « يقول المصريون طبقاً لما يعتقدون ، إن طيفون (= ست) يضرب عين حورس مرة ومرة ينتزعها ويبتلعها . وعندئذ يعطيها ثانية للشمس . وهم يرمزون بالضربة إلى احقاق القمر كل شهر وبالانتزاع يرمزون إلى خسوفه الذي تداويه الشمس بالإشراق عليه فور خروجها من ظل الأرض^(٤) .

(١) انظر Moret المصدر نفسه ص ٦٨ - ٦٩

(٢) المصدر السابق ص ١١٠

(٣) المصدر السابق ص ٧٠

(٤) إيزيس وأوزيريس ، ٥٥

فإذا ما رجعنا إلى القصيدة الخامسة عشر ونظرنا إليها في هذا الضوء وجدنا أن المعركة قد قامت أثناء العيد ، يوم مد أهل دندرة الموائد أمام المعابد ، وقاموا يرقصون على أنغام المزمار ، وشربوا الخمر حتى ثملوا وتعطروا وكللوا رؤوسهم بالأزهار . ثم حدث الهجوم من أهل أمبي أتباع ست ولكن الحرب بدت للشاهد الراوى كأنها من لعب الأطفال ، ثم استلت السيوف فهرول أهل دندرة متراجعين أمام أهل أمبي أى رجع أتباع إيزيس أمام جحافل أتباع ست فهي أقرب إلى التمثيلات الدينية في ملابسها وظروفها كما تبدو من وراء الحجاب الكثيف الذى أسدلته عليها أغراض الدعاية ضد مصر والنيل من سكانها . قد يكون أحد أهل دندرة قد سقط فعلا على الأرض فوق تحت وطأه أقدام المهاجمين . ويحتمل أن يكون هذا حلقة من حلقات التمثيلية وقد جاء في وصف المعركة « ومع كل ذلك فهم يعتقدون أنهم يلهون ويشنون حرباً كلعب الأطفال لأنه لم تسقط على الأرض جثث يثأونها » .

قال هيرودوت يصف تمثيلية دينية من هذا الطراز في باپريميس :

« حينما تخرج الشمس للمغرب تتفرغ طائفة قليلة من الكهنة لتمثال الإله ، أما أكثر الكهنة فيقفون في مدخل المعبد ممسكين بعصى خشبية ، ويقف قبلهم رهط آخر من الرجال يوفون نذورهم وهم يزيدون على الألف عدداً ، ويمسكون بعصى خشبية مثل الآخرين . أما تمثال الإله فيوضع في مقصورة صغيرة من الخشب المذهب وينقل في ليلة العيد إلى موضع مقدس آخر . أما الفئة القليلة التي كانت قد تركت للعناية بالتمثال فتجر مركبة ذات أربع عجلات فوقها المقصورة وقد وضع فيها تمثال الإله . ويحاول الكهنة الواقفون بمدخل المعبد أن يمنعوهم من الدخول فيخف الذين يوفون النذور لنجدة الإله ويضربونهم ، فيدافع هؤلاء عن أنفسهم وهنا تحمى معركة العصي ، وتشج رؤوس ويبدولى أن الكثيرين يموتون بجراحهم ولو أن المصريين ينفون أن أحداً يموت من جرائها^(١) . »

(١) كانت في شرق الدلتا ولعلها كانت جزءاً من تل الفرما .

هذا وصف لمعركة ساقه هيرودوت^(١) قبل وصف يونانيس للمعركة بين دندرة ونبط بخمسة قرون أو تزيد ، كان المصريون « يقيمونها تكريماً للإله آريس^(٢) » فيما قالوا له . وقد استعملت فيها العصي وشجت رؤوس ، وسالت دماء وكان يبدو للغرباء أن ممن يشتركون فيها من يموت بجراحه ، ولكن المصريين وهم أخبر بدينهم وطقوسهم نفوا هذا الوهم أو حاولوا أن ينفوه من ذهن هيرودوت .

كل هذا يحملنا على القول بأن مارآه من روى الخبر ليونانيس لم يعد أن يكون تمثيلية دينية اشتركت فيها جماهير غفيرة كالتى اشتركت فى الحفلة الدينية التى وصفها هيرودوت « وهم يزيدون عن الألف عدداً » واستعملوا فيها الحجارة والسيوف والسهام ، كما استعمل أهل پايريميس العصي الخشبية ، ولعل من اشتركوا فى التمثيلية الدينية التى وصفها يونانيس كانوا يوفون بعض ما عليهم من ندور مثل إخوانهم الذين اشتركوا فى معركة پايريميس . وشجت الرؤوس هنا كما شجت هناك ، وسالت الدماء هنا كما سالت هناك ، وخيل هيرودوت أنه لا بد قد مات بعض من كانوا يوفون الندور بالاشتراك فى المعركة ولكن أهل البلاد طمأنوه ونفوا أن أحداً يموت من جرائها . أما يونانيس أطلق العنان لخياله بعد ما سمع من وصف المعركة فأنها بما ظن هيرودوت من أن معركته لا بد منتهية إليه من موت بعض من اشتركوا فيها ، وقد حمله كرهه للمصريين ونفوره من ديانتهم وتوغل نفوذها فى روما على تصوير ما صور من أكلهم للحم المصرى الصريح .

وهب لامل

(١) هيرودوت ٢ ، ٦٣

(٢) آريس يقابل الإله شو عند المصريين .

نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية

في العصر الوسيط

لا يثق المؤرخون كثيراً في دقة الأرقام التي ترد أحياناً في المصادر الأدبية للتاريخ الوسيط ويفضلون عليها بالطبع الأرقام التي ترد في الوثائق الرسمية . إلا أن الأرقام التي ترد في وثائق العصر الوسيط نادرة جداً فضلاً عن أنها منعزلة متناثرة لا تكون سلسلة متصلة تصلح أساساً للدراسة الإحصائية ، ويرجع ذلك إلى إهمال الوثائق الحسابية وعدم تقدير قيمتها وإتلافها ؛ فلم يصل إلينا منها شيء يذكر حتى في المدن التي عاشت على التجارة . ولا تأخذ مجموعات الوثائق التي تحوى أرقاماً في الزيادة والتنوع ، إلا منذ القرن السادس عشر ؛ مما جعل مؤرخي هذا العصر الذين غالوا في قيمة هذا النوع من الوثائق وعلى رأسهم Braudel يقولون إن « التاريخ لا يبدأ إلا في القرن السادس عشر » ويقصدون بذلك كتابة التاريخ وخاصة التاريخ الاقتصادي على أساس علمي يعتمد على الوثائق دون غيرها .

هذا وقد ظل تاريخ القرن السادس عشر مهملاً زمنياً طويلاً . يرى المختصون في التاريخ الحديث أنه ألصق بالعصر الوسيط ويتركونه لمؤرخي هذا العصر ، كما أن مؤرخي العصر الوسيط تركوه لمؤرخي العصر الحديث . وليس أدل من ذلك على إضرار التخصص الضيق والحواجز المصطلح عليها بدراسة عصور الانتقال ، ولا شك أن دراسة الوثائق الاقتصادية للعصر الوسيط تلقى ضوءاً هاماً على المشاكل التي يتعرض لها مؤرخو القرن السادس عشر كزوال نظام القوافل البحرية في البحر الأبيض ، والظرق التي اتخذها تدفق الذهب من الغرب إلى الشرق وغير ذلك مما تبيناه في دراستنا للوثائق البندقية من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر . وسنقصر كلامنا في هذا البحث على نظام

المقايضة لأنه يوضح ما قصدنا إليه من بيان عنصر الاستمرار في الحياة الاقتصادية الوسيطة والحديثة .

لم تكن المعاهدات التجارية الأولى التي عقدتها مصر مع البندقية مفصلة البنود والأحكام كالمعاهدات المعقودة في القرن الرابع عشر وما بعده . وقد اتخذت المعاهدات القديمة شكل عدة خطابات أو أوامر سلطانية قصيرة على النمط العربي الإسلامي للمعاهدة الواحدة كل خطاب أو أمر منها يخص شأناً معيناً فهذا أمر بحسن معاملة التجار ؛ وذلك أمر آخر بتحديد قيمة الضرائب على السلع وهكذا . ثم أدمجت هذه الأوامر كلها في المعاهدات المتأخرة المقسمة إلى بنود مفصلة على النمط الأوروبي . ولم يرد في المعاهدات الأولى ذكر للمقايضة وإنما نجد أنها على العكس حددت الرسوم الجمركية التي تفرض على أهم السلع المتبادلة وهي القطن والفلفل من مصر . والسلع الواردة من البندقية تدفع عنها ضريبة جمركية تعادل الضريبة المفروضة على الفلفل ، أما النحاس فيدفع عنه ضريبة معادلة لما يدفع عن القطن (معاهدة ١٢٢٩ حلب 148 fo II Pacta) .

ومما يسترعى النظر أنها خصت الذهب الذي يأتي به التجار معهم بضريبة جمركية تقل كثيراً عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى كما أنها فرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية إذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السكة لتضرب فيها دنائير عربية^(١) . وعلى ذلك فإن التبادل التجاري قام في بداية الأمر على المعادن النفيسة سواء كانت سبائك لتضرب في الشرق أو عملة ذهبية أجنبية أو بندقية^(٢) . ولم يكن ممكناً أن ينشأ التبادل دون استخدام

(١) قدرت هذه الضريبة في معاهدة ١٢٠٧ (حلب) بـ ٥ ٪ وفي معاهدة ١٣٤٥ (مصر) قدرت ضريبة السكة على الذهب والفضة بمقدار ٢ ٪ فقط في حين أن الضريبة الجمركية على السلع البنقية المستوردة قدرت بـ ١٠ ٪ كما نصت على دفع ماجرت به العادة إذا ضرب في السكة وعلى ضرورة دفع الثمن نقداً وفوراً في حالة شراء الذهب .

(٢) استخدمت البندقية في الشرق عملة فلورنسة الذهبية (الفلورين - الفرنتي - الافرنطلي) =

المعادن النفيسة على هذا النحو ولم يكن ذلك شيئاً جديداً على تجارة العصر الوسيط إذ كانت البندقية مثلاً تسلك مع التجار الأجانب نفس السبيل فسمحت للتجار الألمان بجلب الذهب معهم وبيعه لدار السكة البندقية .
وقد ظل الحال كذلك طيلة القرن الثالث عشر ومعظم القرن الرابع عشر حتى إذا جاء القرن الخامس عشر وجدنا في معاهداته (البندقية ١٤١٥ وفلورنسة ١٤٨٩) بنداً أو بنوداً خاصة بنظام المقايضة لم تكن موجودة في المعاهدات الأخرى التي نصت كما عرفنا على تنظيم استيراد الذهب وضربه .

ونسطيع أن نفترض أن المقايضة قامت في أواخر القرن الرابع عشر قبل أن يأتى ذكرها في معاهدات القرن الخامس عشر لسببين : أولهما أنه كان لابد للمقايضة أن تستقر نوعاً قبل أن تدمج في بنود المعاهدات . إذ لدينا ما يبرر الاعتقاد بأن القصد البنادقة بعد حصوهم على أوامر سلطانية فردية خاصة بمعاملات أحد رعاياهم ، كان القصد من بعدهم يتفقون على إدماجها في المعاهدات مما أدى إلى الزيادة الملحوظة في بنود هذه المعاهدات التي كانت تتجدد بتغير السلطان حتى اتخذت في النهاية شكلاً ثابتاً . والسبب الثاني أنه كان لا بد من توفر ظروف اقتصادية تسمح بقيامها . وفي دراستنا للوثائق البندقية وخاصة قرارات السناتو البندقى التي تكمل وتوضح بنود المعاهدات ، يمكن أن نحدد هذه الظروف التي هيأت الالتجاء إلى نظام بدائى كالمقايضة بعد الاقتصار على الذهب .

١ - كان عدد القطائع أى سفن القوافل التجارية البحرية الموسمية محدوداً في القرنين الثانى عشر والثالث عشر كما أن السوق لم تكن قد انتظمت بحيث

= قبل أن تسك عملتها الذهبية المسماة بالدوقات ١٢٩٤ وبعد سكها بقرن ظهرت عملات أجنبية أخرى زائفة في السوق المصرى تركية وبابوية مما أكد ضرورة الاستمرار في ضرب السبائك البندقية في السكة السلطانية ، وظل هذا قائماً حتى بداية العهد العثمانى .

يمكن عقد صفقات غير مباشرة أو طويلة الأجل . وكانت السفن لقلة عددها لا تستطيع أن تحمل في مجيئها إلى الإسكندرية كافة السلع الثقيلة – ومعظمها من الفواكه الخفيفة وأمثالها التي تلزم للمقايضة – فاقترنت على حمل ما خف وزنه وغلا ثمنه كالأقمشة الفاخرة .

أما في القرنين الرابع عشر والخامس عشر فقد زاد عدد السفن وانتظمت مواسم وصولها كما تؤخذ من إحصائنا للقوافل المرسلة في هذين القرنين واستمرار النقل على مدار السنة إلى المخازن التابعة للبندقية على طول خط سير القوافل وبذلك انتظم السوق وزاد حجم السلع المتبادلة دون زيادة تقابلها في المعادن النفيسة وخاصة الذهب .

٢ – يبدو لنا أن البندقية حاولت أولاً أن تسد هذا النقص باستخدام الفضة بدلاً من الذهب ولكنها لم تنجح في ذلك طويلاً فقد جاء في قرار للسناو البندقي الصادر في عام ١٤٠٧^(١) وخاص بسك العملة البندقية أن الشرق وخاصة سوريا ترفض التعامل بالعملة البندقية الفضية ولا يقبل إلا الدوقات الذهبية مما نتج عنه نزول سعر الفضة في البندقية وانتقالها منها إلى الأسواق الأخرى وعلى ذلك فإن قلة الذهب وعجزه عن تلبية كافة طلبات الدفع فوراً بعد ازدياد التجارة ورفض العملة الفضية أدت إلى قيام نظام المقايضة .

٣ – ويضاف إلى ذلك اعتبارات أخرى عملية أو إدارية ساعدت على قيام المقايضة إذ كان البنادقة يخضعون لقيود شديدة فرضتها عليهم حكومتهم فحرمت عليهم الاستدانة والإقراض والشراء والبيع بالأجل والمشاركة مما اضطرتهم إلى الالتجاء للمقايضة بالرغم من عيوبها التي وضحتها الأوامر السلطانية والمعاهدات . ففي الأمر السلطاني الصادر في ١٥ نوفمبر ١٤١٥ إلى حكام طرابلس وحماة والإسكندرية وصفد وغزة والكرك بعد اتفاق عقده

(١) . Senato Mish XLVIII fo 111v

السفيران سانتو فيرو ولررنزو كابللو جاء ما يلي « إذا اتفق المتعاقدان على المقايضة فإنه لا يجوز بعد ذلك رد البضاعة والمطالبة بالدفع نقداً^(١) . وجاء في معاهدة فلورنسة ١٤٩٦ وهي منقولة عن معاهدات البندقية السابقة ما يلي : « إذا حدث الاتفاق على تبادل البضائع ور فض التاجر المسلم تسليمها فإنها توزن وتوضع لحسابه خارج ديوان الوزان (القبان) وخارج المخازن^(٢) .

وهكذا نرى أن أول أضرار المقايضة أن التجار المصريين كانوا يرجعون في صفقاتهم إذا ما ارتفع سعر التوابل أو قل سعر السلع المتبادلة بها مما حتم الإجراء السابق . ومما شجع على الرجوع في صفقات المقايضة . أن ثمن التوابل في حالة المقايضة كان يزيد عن ثمنها إذا دفع نقداً وهذا هو المقصود في نص المادة الرابعة في المعاهدة العربية المعقودة مع فلورنسة ١٤٨٨ والتي نشرها Amari وهو « والعادة تميز سعر الأصناف في المقايضة عن النقد » .

فالتمييز هنا بمعنى الزيادة وليست هناك مقايضة عن النقد . والمقصود زيادة أسعار السلع في حالة المقايضة عن سعرها نقداً وهو نفس النص الوارد في المعاهدات الأخرى الإيطالية والترجمة التي نشرها أماري والتي فقد أصلها العربي . ولم ينتبه أماري إلى هذا الشبه بين النص العربي ومثيله في المعاهدات المترجمة فترجمه خطأ بما معناه « أنه كان في المعتاد إغلاق ثمن السلع بالنقد^(٣) » .

٤ - وفضلاً عن قيام المقايضة فقد قام بجانبها نظام آخر نستطيع أن نسميه نظام نصف المقايضة لانجد له ذكراً في الوثائق الرسمية أو غيرها إذ جاء ذكره في خطاب موجه من أحد أشرف البنادقة إلى ابنه^(٤) يمدد فيه

(١) Commemoriali X f 206 .

(٢) Amari p. 188 .

(٣) المصدر السابق (specie de merci) in moneta”
“Si so'ea du dichiarare il Prezzo di quelle

(٤) أما النص المائل في الترجمات الإيطالية فقد ورد في معاهدة البندقية ١٤٤٣ المادة الثالثة

ص ٣٤٨ وفي معاهدة فلورنسة ١٤٨٨ المادة الرابعة ص ٣٦٤

بالنصائح اللازمة لرجل المال والتجارة ووصف فيه هذا النظام بقوله إن النقود تزوج من السلع فهو إذن دفع ثمن السلع المشتراة بعضه نقداً وبعضه سلماً .

٥ - أما السلع المستخدمة في المقايضة والتي قامت مقام العملة فهي التوابل في ناحية والفواكه الحافة أو المعادن غير النفيسة في ناحية أخرى ولم تشمل المقايضة القطن على عكس ما يجري الآن .

وفي معاهدة ١٤٩٦ جاء أن التوابل تقايض بزيت الزيتون والعسل والصابون والبندق واللوز .

وفي مؤلف Paxi المعروف باسم التعريفة والمقاييس « والذي طبع لأول مرة عام ١٥٠٣^(١) وردت الفقرة الآتية في الصفحة الثانية في الملزمة السادسة وشي : « إن الحمل الإسكندراني من الفلفل يزن خمسمائة رطل فرفورى ويشتري في الإسكندرية نقداً أو مقايضة بسلع متعددة كالفضة وقوالب النحاس وسبائك التمصدير والرصاص والصابون الأبيض والشمع والمصطكي الخيوسية كما أنه يتقايس أيضاً بمأكولات كثيرة كالزيت بأنواعه وعسل النحل وعسل السكر ولوز أبوليا وپرونسه والقسطل وبندق مملكة نابلي وفواكه أخرى . ويعضى كذلك قنطار من هذا السلع مقابل الحمل الواحد (Sporfa) من الفلفل » وبعد أن ألمنا بالسلع المقايضة ننتقل الآن إلى دراسة موجزة لآثار نظام

Tariffa de Pexi e Mesure de Miser Bartholomeo di Paxi da (١)

. Venezia

وهذا المؤلف الذى طبع لأول مرة في بداية القرن السادس عشر (١٥٠٣) ثم أعيد طبعه في ١٥٤٣ وطبع مؤخراً في أمريكا ، يعد من أهم وأندر ما كتب في موضوعه وهو بالطبع يصدق على موازين القرن الخامس عشر وبه جزء مفصل خاص بموازين ومقاييس مصر وسوريا لا يوجد في غيره من المراجع ويجدر تعريبه .

المقايضة كما استخلصناها من الوثائق البندقية في الفترة التي تقع بين ١٤٥٠ ، ١٥٢٥ .

أولاً - ارتفاع الأسعار ارتفاعاً مصطنعاً .

وقد سبق أن بينا أن معاهدات القرن الخامس عشر أوضحت أن سعر السلع في حالة المقايضة يزيد عن سعرها في حالة الدفع نقداً . ولم يزل سعر التوابل في ارتفاع حتى تضاعف مرتين في مدى نصف قرن كما جاء في رد السفير البندقي على السلطان حين احتج على قلة عدد السفن بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ^(١) .

ثانياً - قلة الذهب وتأثر العملة .

لا جدال في أن التجارة الخارجية كانت أكبر موارد الذهب في مصر في العصر الوسيط بعد أن نصبت مناجم الذهب في مصر . أو كادت ، منذ أواخر العصر القديم ولم يعوضها تبر السودان . وقد ظل الذهب أساساً للتبادل التجاري حتى أواخر القرن الرابع عشر على وجه التقريب إلا أن استخدام المقايضة قلل من تدفق الذهب على مصر . ولم تستنزف تجارة الشرق ذهب الغرب كما قال Brandel ^(٢) وظلت البندقية « ملكة الذهب في العالم المسيحي » . وقد سحب المقايضة وقلة تدفق الذهب اضطراب كبير في العملة الذهبية

(١) شكى السلطان إلى السفير البندقي في عام ١٥١٢ من أن عدد السفن الموسمية هبط إلى ثلاث بعد أن كان يصل إلى سبع أو ثمانى سفن . فأجاب السفير بقوله : « إن حمل الفلفل تضاعف ثمنه في النصف الأخير من القرن الخامس عشر فارتفع من أربعين دوقات إلى ثمانين وعلى ذلك فإن السفن الثلاث يقدر ثمن حوّلها بست سفن (سابقاً) لأن حوّل التوابل (بالنسبة للسلع الأخرى) تقدر بسفيتين ونصف سفينة من كل ثلاث سفن » .

انظر اتفاق Dominico Trevisan المعقود عام ١٥١٢ في مجموعة الوثائق البندقية المسماة المتفرقات من الوثائق الرسمية والخاصة حافظة رقم ٥٠ وثيقة رقم ١٦٣٠ .

Miscellanea di Atti Diplomatici e Privati Busta 50, doc. 1630.

Brandel (F.) La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à (٢) l'époque de Philippe II, Paris 1949; P. 254.

المملوكية فهي لم تستقر على وزن معين أو عيار ثابت فضربت في أول الأمر بأوزان متعددة مع جودة عيارها ثم تبع تعدد الوزن خفض مستمر في العيار مما أدى في كافة الأحوال إلى تغلب العملة البندقية التي احتفظت بثبات وزنها وعيارها . ومن الأرقام القليلة التي جاءت في الوثائق البندقية خاصة بالنولون نجد أن الدوقات البندقية كان سعره يرتفع ارتفاعاً مستمراً بالنسبة للدرهم .

ثالثاً - لحأ السلاطين لعلاج النقص في الذهب أو الفضة إلى طريقين :

(أ) فرض قدر معين من التوابل السلطانية (توابل الذخيرة الشريفة) على تجار البنادقة يشترطونه بالذهب مع بقاء معاملاتهم مع الأفراد حرة في الالتجاء إلى المقايضة^(١) .

(ب) فرض قدر معين من الفضة على تجار البنادقة يوردونه لدار السكة كل سنة ويجب الربط بين هذا الإجراء وما جرت به العادة القديمة

(١) لهذا الإجراء أى فرض توابل الذخيرة الشريفة على التجار تاريخ طويل فكان أمراً مألوفاً بالنسبة للتجار من رعايا السلطان ولكنه كان أمراً تعسفياً بالنسبة لتجار البنادقة وطبق عليهم في مصر وسوريا ولم يذعنوا له بسهولة وشكوا من أنه لا يطبق على غيرهم من التجار الأجانب وبعد مفاوضات طويلة حددت قيمة التوابل السلطانية المفروضة عليهم بنسبة معينة إلى السلع الأخرى (حمل من التوابل عن كل ألف دوقية من السلع الأخرى) ، ثم حددت نهائياً بعدد معين مسعر من أحمال التوابل سنوياً (١٠) حملاً في السنة بسعر لا يزيد عن ٨٠ دوقات للحمل الواحد وقد أدى هذا الإجراء إلى قيام نوع من الحساب الجارى بين الخزينة السلطانية وهيئة التجار البنادقة التي كانت مدينة باستمرار عن عدة سنوات خلت . وقد ظل هذا الإجراء متبعاً حتى ١٥١٦ وإن تكن البندقية بعد كشف طريق رأس الرجاء ساومت أكثر من مرة في سعر هذه الصفقة الإجبارية التي سبق تسعير أثمانها .

انظر : Senato Mar III f.21, 135 ; VI f 184 ; XVIII f 47.

Commemoriali XIV f.18 ; XIX f93.

Senato Secreta XXII f. 94, 95 ; XXVII f. 23, 24, 55,56 XXXIV f 110, 111 ; XXXIX f 45,46.

من تقديم السبائك الذهبية إلى دار السكة السلطانية وفي ١٤٧٥
أجبر التجار البنادقة بدمشق على أن يقدموا . للسكة أربعمئة درهم
من الفضة سنوياً كما فرضت عليهم غرامة قدرها ثلاث دوقات
لكل درهم ينقص عن الكمية المقررة^(١) .

ولاشك في أن هذين الإجراءين لم يحققا لمصر حاجتها من المعادن النفيسة
إذ استمر الذهب في التناقص حتى شح في عهد الغوري واضطر إلى مفاوضة
البندقية لاستبدال النحاس بالتوابل . وقد حاولت البندقية بعد كشف طريق
رأس الرجاء أن تحتفظ بالعلاقات التجارية مع مصر على أن تقصرها على
السلع الأخرى غير التوابل أو على الأقل التقليل ما أمكن من شراء التوابل
من مصر ولجأت في سبيل ذلك إلى عدم دفع ثمن التوابل ذهباً بل نحاساً وكان
لهذا المعدن أهمية في العصر الوسيط في الشرق فهو آنية الفقير وذهب . وقد اضطر
السلطان الغوري إلى قبول النحاس بدلاً من الذهب وحين اشتدت به الأزمة
وخطر الغزو العثماني أنفذ أحد رجال الدين المسيحيين من القلنس إلى البندقية
في مهمة سرية لطلب المعونة ضد الأتراك ولكن باءت هذه المهمة بالفشل^(٢) .
وعلى ذلك فإن الأزمة النقدية في مصر بدأت قبل كشف طريق رأس
الرجاء الصالح بزمن غير قصير ثم صحبها منافسة شديدة في النقل البحري
قضت فيما بعد على نظام القوافل الموسمية وحل محلها السفن ذوات الحمولة
الثقيلة والنولون القليل والتي لا تتقيد بموسم معين^(٣) وقد لجأ تجار البلاد

(١) انظر التعليمات إلى السفير ج . ديلو في ١٣ فبراير ١٤٧٥ (حسب التقويم البندقي)

Senato Sécreta XXVII f. 26 ; XXXIX f. ٦٥,46.

Senato Mar XIX f. 35.

Commemoriali XIX f. 92.

(٢)

Lettere ai Rettori ; Busta 255.

(٣) لا يزال زوال نظام القوافل البحرية الموسمية في البحر المتوسط من المشاكل التي
يتعرض لها المؤرخون الاقتصاديون للقرن السادس عشر دون رأى حاسم في أسباب هذا الزوال .
وقد زالت القوافل البندقية في ١٥٦٩ وينسب الباحثون زوالها إلى المنافسة الشديدة بين السفن =

الأوروبية الشمالية والغربية إلى استخدام الذهب أولاً ثم المقايضة ولكنها لم تدم طويلاً فانعدمت منذ القرن السابع عشر ولعل ذلك يرجع إلى أن التوابل التي كانت تستخدم في المقايضة فقدت كثيراً من أهميتها في تجارة مصر الخارجية وحل محلها من حيث الأهمية في التصدير سلعتان جديدتان هما البن والسكر^(١). وهكذا ارتبط نظام المقايضة ثم زواله بكثير من ظواهر الحياة الاقتصادية في أواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث فزال معه نظام القوافل البحرية الموسمية من البحر الأبيض وظهر استخدام الطرق عبر المحيطات وقلة تصدير مصر للتوابل ونشاط تصدير البن والسكر قبل أن تزدهر التجارة بين أوروبا والعالم الجديد وانتشار الاستعمار الأوروبي في أفريقية .

توفيق اسكندر

= ذوات الحمولة الثقيلة والخفيفة ولكننا نلاحظ في دراستنا للوثائق البندقية أن السفن من هذين النوعين كانت موجودة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وكانت تعمل في انسجام تام لتخصص كل نوع منها في نقل سلع معينة في فصل معين من السنة ولرحلة كاملة أو لتوصيلة . ويبدو لنا أن ارتفاع النولون في سفن القوافل المخصصة أساساً للتوابل واضطراب موعد وصول التوابل إلى موانئ الشرق في بداية القرن السادس عشر أثر في التعامل الموسمي ، ولم يشجع مؤجري هذه السفن على الاستمرار في استخدامها واضطرت الدولة إلى الكف عن بنائها في دار الصناعة التابعة لها وخاصة بعد أن ثبت لها عدم جدوى اعانتها . وشدة المنافسة وخاصة في غرب البحر الأبيض واستمرار استفادة هيئة التجار البنادقة في الإسكندرية .

(٢) تبدو أهمية البن والسكر وحلولهما محل التوابل واضحة في وثائق « حمولة السفن » وهي قوائم مفصلة منتظمة بالسلع المحملة على السفن وترد في تقارير ومراسلات القناصل البنادقة في القرن الثامن عشر .

الإقطاع الإسلامى

أصوله وتطوره - دراسة مقارنة

تمهيد فى مدلول الإقطاع والإقطاعية - أصول الإقطاع فى الإسلام : العامل الدينى والمؤلفة قلوبهم - العامل الاجتماعى - العامل الاقتصادى - صفايا الرسول أو قطائعه الخاصة - الخلفاء الراشدون والإقطاع - عمر وتنظيمه - المراعى والإقطاع - المعادن واقطاعها - أصول الإقطاع بين الشرق والغرب - الأوضاع الجديدة التى أثرت فى انتشار الإقطاع الإسلامى منذ العهد الأموى : العامل السياسى أو تطور الخلافة إلى ملك - اتساع رقعة الدولة الإسلامية وبروز ظاهرة « الأبلجاء » (Fendalisation) وهى صورة من الإقطاع الإسلامى - ثراء الدولة الإسلامية وترف أولى الأمر - شخصية ولى الأمر - الولايات الإقطاعية - تطور الإقطاع الإسلامى إلى إقطاع حربى - بنو بويه يمهدون - السلاجقة والإقطاع الحربى وأهدافه .

أقدم ما عرف عن النظام الإقطاعى فى الإسلام ، ما ورد عن النبى على أثر قيام الدولة الإسلامية فى المدينة بعد هجرته إليها ، حيث أضحى رأس الحكومة الإسلامية الناشئة ؛ ولا يعنينا ، فى هذا المقام ، أن نوغل فى الزمن السحيق لنرى صوراً من الإقطاعات القديمة ، تقرب من هذا النظام أو تبعد عنه : فى العصر الفرعونى أو فيما تلاه من عصور كعصر البطالمة ، أو بعض صور منه فى العصر الرومانى ، كذلك فى بلاد فارس أو الجزيرة العربية ؛ ولا يعنينا بعد هذا ، أو لا يدخل فى نطاق هذا البحث ، أن نبحث للصور السيئة أو الجانب الكريه الذى تطور إليه الإقطاع فى العصر الحديث ، من تملك أراضى الدولة ، لصفوة مختارة ، ليس من الضرورى أن تكون خير الناس ، بغير ثمن ، أو بثمان اسمى .

والإقطاع أو الإقطاعية أو النظام الإقطاعي ألفاظ جرى العرف والتاريخ على أنها مترادفات للسوء والعهود البائسة ، بل إن كل سوء ومكروه أو ظلم واستبداد ، إنما يوصم بالإقطاع أو الإقطاعية ، كما وصفت به حالة فرنسا قبيل الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي . على أنها ظلت بهذا المعنى حتى العصور الحديثة . ولقد أوضح المؤرخون خصائص المجتمع الذي يسوده هذا النظام . وفصلوا أركانه . بأنه مجتمع جامد طبق البنيان ، وصل في تطوره إلى حد التطرف من حيث اعتماد فريق منه . انحدار إلى الطبقات الدنيا ، على فريق آخر تسم ذروة الرفعة ، واغتصب لنفسه كل الحقوق والامتيازات كما اختص بوظائف هي من أخص وظائف الدولة في العرف الحديث . ولم يكن استعمال المؤرخين وغيرهم من بحاث العصور الوسطى الغربية . هذا اللفظ والتقنين لأحداثه مجتمعة ومتفرقة . إلا بعد نهاية العصر الإقطاعي ؛ وربما كان هذا الجانب من أبرز ما يميز الإقطاعية الغربية عن النظام الإقطاعي في الإسلام . ذلك الذي بدأ بهذا اللفظ وبقوانينه . بشكل ساذج بسيط وهدف لإصلاح حيوى . لا يخفى وراءه السوء الذي تطور إليه فيما بعد .

ثم إن ما تفعله بعض الحكومات الحديثة من إقطاع القطائع في الأرض البور الصالحة للزراعة ، لفريق من الناس ، هذا بيع ولا يدخل في معنى الإقطاع التاريخي . كما أن الإقطاعيات في العصر النبوي ، أغلبها من أرض « الموات » المحتاجة إلى إصلاح واستغلال ؛ أما الأرض المزروعة فعلا . فقد قيدت تشديداً كبيراً رغم أن الفتوح وما ينضاف إلى الدولة الإسلامية . كانت من حق القائمين وهم رجال الجيش (في الفئء والغنائم) .

وينصب البحث ، بعد هذا العرض العام للصور المختلفة لمذلول الإقطاع والإقطاعية على دراسة الإقطاع الإسلامي . وهو الذي يعنينا . منذ نشأته في العصر النبوي وانتشاره وتطوره في الدولة الإسلامية ، مبرزين خصائصه كما تنطقها الحوادث .

أضحى الرسول رأس الحكومة الإسلامية على أثر هجرته إلى المدينة . وبدا له في ذلك الوقت المبكر عدة عوامل دفعته إلى هذا التشريع . .
وأهم عامل هو العامل الديني ، إذ اقتضى ما استهدفه من نشر الإسلام ودعم قواعده ، أن يتألف على الإسلام من يرى تأليفه صلاحاً ، والمؤلفة قلوبهم بنص القرآن من بين المستحقين للصدقة . جاء في حقهم : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » (١) . ولا ينفي لفظ الصدقة أن تكون ما لا منقولاً أو عقاراً ثابتاً وقد شملت النوعين فعلاً ، ومن العقار الثابت الأرض : كما لا ينفي معنى الصدقة أن تسمى الأرض الممنوحة إقطاعاً ، ودلت الشواهد الكثيرة على أنها منحت تحت هذا الاسم كذلك .
وأهم وثائق الإقطاع التي كتبت لهذا الغرض ، فيما يبدو ، وثيقة إقطاع تميم الداري وإخوته . كتبها لهم علي بن أبي طالب بأمر الرسول عام ٩ من الهجرة (٦٣٠ م) وهي :

« نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه »
« تميم الداري وإخوته في سنة تسع من الهجرة بعد منصرفه »
« من غزوة تبوك في قطعة آدم من خف أمير المؤمنين علي وبخطة »
« نسخته كهيئته »

« بسم الله الرحمن الرحيم »
« هذا ما أنطى محمد رسول الله تميم »
« الداري وإخوته حَبَرُون والمرطوم »
« وبيت عينون وبيت إبراهيم وما فيهن »
« نطية بت بذمتهم ونفذت وسلمت ذلك خم »
« ولأعقابهم فمن أذاهم أذاه الله ، فمن أذاهم »

« لعنه الله . شهد أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن »

« الخطاب وعثمان بن عفان ؛ وكتب على بن »

« أبي طالب وشهد »^(١)

جُدد الكتاب في عهد أبي بكر ، ولما تم فتح فلسطين على عهد عمر بن الخطاب ، اشترط الخليفة في كتاب أرسله إلى عمرو بن العاص بفلسطين ، ألا يسلم الدارين أقطاعهم إلا إذا جلا أهل القرى المقطعة عنها وإلا « فهي لهم وأحق بهم »^(٢) . أكثر من ذلك ، حدد عمر نوع الملكية وحقوق المقطعين فجعل الأقطاع وقفاً ، بمعنى لا يملك المقطعون بيع رقبته . واشترط عليهم أن يكون ثلث خراجهم صدقة لأبناء السبيل وثلث لعمارتهم وثلث الأخير للدارين^(٣) . وأقر الأمويون هذا الإقطاع . بل إن الخليفة سليمان بن عبد الملك ، كان إذا مر بهذه القطيعة لم يعرج عليها ويقول : « أخاف أن تصيبنى دعوة النبي »^(٤) . ولم يتعرض لهذا الإقطاع أحد من الأمراء والولاة إلا الأمير سُقْمَان بن أرتق^(٥) ، وإلى فلسطين من قبل السلاجقة ،

(١) ابن عساكر : التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ ، العمري : مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٤ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٢ ، المقرئ : ضوء الساري بمعرفة خبر تميم الداري (مخطوط) ورقة ١٦٥ ، ١٦٦ ، مجير الدين الحنبلي : الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل ج ٢ ص ٤٢٩

(٢) صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٢٠ . ١٢١ ، التاريخ الكبير : ج ٣ ص ٣٥٣

(٣) ضوء الساري ورقة ١٦٨ ، صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٠٤ .

(٤) ضوء الساري ورقة ١٦٧ ، البلاذري : فتوح البلدان ص ١٣٥ .

(٥) الأمير قطب الدين سُقْمَان بن أرتق بك بن اكسب التركاني . ولي فلسطين نيابة عن قتش أخى السلطان ملكشاه السلجوقي ، وكان قتش قد أقطع الشام كله (مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٥ ، القلانسي : ذيل تاريخ دمشق . صفحات : ١٣١ - ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ وغيرها ... السلوك (نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ، ج ١ ص ٨٦ ، ٢٤٩ ، ٤٤١ ، أبو المحاسن النحوم الزاهرة ج ٥ ص ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥٩ وغيرها ... سيد أمير علي : مختصر تاريخ العرب (ترجمة رياض رأفت ، ص ٢٧٧) .

في القرن الخامس الهجري ؛ إذ استفتى الفقهاء في شرعية بقاءه لسلالة الدارين حتى ذلك الوقت . فمنهم من أفتى بعدم جوازه بحجة أن النبي أقطع ما لا يملك ؛ غير أن الشيخ الغزالي ، حين استفتى ، طعن في الفتوى السابقة ، وقال بصحة الإقطاع ، مستدلاً بالحديث « زويت لي الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها.... » وعقب قائلاً : « فوعده صدق وكتابه حق » (١) وعلى أساس هذا الرأي ظل الإقطاع بأيدي أصحابه .

وترجع أهمية هذا الإقطاع ووثيقته إلى بقاءها حتى القرن العاشر الهجري والسادس عشر الميلادي ، ومن رأى الوثيقة من المؤرخين : ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ (١١٧٥ م) ، وابن فضل الله العمري المتوفى سنة ٧٤٢ هـ (١٣٤١ م) وأبو اليمن مجير الدين الحنبلي المتوفى سنة ٩٢٧ هـ (١٥٢٠ م) وظلت حتى القرن العاشر الهجري حجة للدارين ، يستنصرون بها ولي الأمر القائم إذا تعرض لهم أحد بمكروه فيما يتعلق بحيازتهم وتوارثهم ذلك الإقطاع . والوثيقة محفوظة في صندوق من الأبنوس وملفوفة في خرقة حرير ، ومعها كتاب من الخليفة المستنجد العباسي بتأكيد حقوقهم (٢).

* * *

وأبورية تميم ، يمني الأصل ، سكن الشام ووفد مع من وفد على الرسول المدينة ومعه رهط الدارين . عام ٩ هـ (٦٣٠ م) والراجح أنه أسلم بمكة قبل هجرة الرسول إلى يثرب ، وكتابه بالإقطاع كان تجديداً لما كتب في مكة . قال للنبي ، لنا جيرة من الروم ، لهم قريتان ، يقال

(١) ضوء السارى ورقة ١٧٠ ، الشرائف : الميزان (في الفقه) ج ١ ص ٢٠٨ .
مختصر تذكرة الإمام عبد الله القرطبي (للمؤلف السابق ، ص ١٠٤) .

(٢) مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٣ .
الأنس الجليل ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

لأحدهما خبرى والأخرى بيت عينون ، فإن فتح الله عليك الشام فهبها لى
قال : « هما لك (١) »

هذه قصة تميم واقطاع تميم . ومن الوفود التى جاءت فأسلمت فتألفها
الرسول : وفد طيء . رأسهم وسيدهم زيد الخيل الذى سماه النبي
زيد الخير . أقطعه الرسول قرية فيند ، فى منتصف الطريق بين مكة
والكوفة ، وكتب له بذلك الإقطاع كتاباً (٢) . ولما وفد حمزة بن مالك بن
نمط سيد همدان قال له الرسول : نعم الحى همدان ، ما أسرعها إلى
النصرو أصبرها على الجهد . وفيهم أبدال وأوتاد الإسلام . أسلموا
جميعاً فكتب لهم النبي كتاباً أقطعهم به بعض مخاليف اليمن ؛ وأقطع وائل بن
حجر الحضرمى عقيق البمامة ، وغير هؤلاء كثيرون (٣) . وبابع وفد
عقيل بن كعب الرسول على الإسلام فأقطعهم العقيق (٤) ، وكتب لهم
كتاباً بالاقطاع (٥) ، كما أقطع الرقاد بن عمرو بن ربيعة من جعدة .
ضبيعة بالفلج (٦) وكتب له كتاباً (٧) . ومن أقطعوا تأليفاً على الإسلام . رجل

(١) ضوء السارى ورقة ١٦٥ ، طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٠٧ ، الخطط ص ٥٠

(مجموعة Memoires, Edité Par G. Wiet)

(٢) طبقات ابن سعد ج ٢ ، ص ٨٦ ، تاريخ الطبرى ج ١ ص ٧٤٦ أ ، المقرئى :
إمتاع الأسماع (مخطوط) ح ١ ورقة ١٦٧ سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٩٤٧ ، السيرة
الخليية ج ٣ ص ٣٤٩ ، السيل : الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٣ ، مرصد الاطلاع ج ٢
ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، معجم البلدان ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٣) ابن سيد الناس : عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٥ ، ٣٦٥ ، وفاء الوفا ج ١
ص ١٩٠ ، الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٤) هذا العقيق بالمامة ، والمعروف أن فى بلاد العرب أربعة أعقة وهى عبارة عن
أودية قديمة شقها السيل ... (وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٨) .

(٥) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٦

(٦) الفلج وادى بين البصرة ومكة (معجم البلدان ج ٥ ص ٣٩٣ ، ابن خرداذبة

ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٧) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٧ .

من بني سليم يقال له عبد العزى ، وهو راشد بن عبد ربه السليمى ، كما لقبه الرسول : أقطعه موضعاً يقال له رُهاط^(١) ، وعقد له على قومه وقال عنه « إنه خير بني سليم^(٢) » . .

هذه بعض أمثلة لإقطاعات الرسول . للتأليف على الإسلام « وقد صلح إسلام هؤلاء المؤلفات قلوبهم ، ومنهم من أسهم في الفتوح الإسلامية ومنهم من برز في العلوم الدينية . فهذا تميم الدارى ، قيل إنه اشترك في غزوة بدر ، مما يرجح إسلامه بمكة كما ذكر سابقاً ، وكان من أبرز الصحابة في القراءة ورواية الحديث ، وروى له البخارى ١٨ حديثاً^(٣) . واشترك وائل بن حجر الحضرى في الفتوح الإسلامية الكبرى ، شرقاً وغرباً ، على عهد الخليفة عثمان بن عفان ، فأقطعه موضع زُراره ومايليه بالعراق^(٤) وهكذا . على أنه يبدو أن مبدأ الإقطاع للتأليف على الإسلام ، كان موقوتاً بمدى تغلغل العقيدة في قلوب معتنقيها ، حتى إذا ما امتزجت بها نفسه ، ووقر الإيمان في سويدائه ، جاز لولى الأمر استرجاع الإقطاع إذا رأى المصلحة في ذلك ، ودليل ذلك أن الأقرع بن حابس التميمى — وهو من المؤلفات قلوبهم — تقدم إلى أبى بكر ومعه عيينة بن حصن النخزاري ، واستقطعه أرضاً ، فأنبرى عمر بن الخطاب . وقال : « إنما كان النبي يتألفكم على الإسلام .

(١) رهاط قرب مكة على طريق المدينة (ياقوت ج ٤ ص ٣٤١)

(٢) ابن كثير ج ٥ ص ٩٣

(٣) الجردانى : الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية ص ٦٩ - ٧٦ حاشية ٢ ،

الزركلى : الأعلام ج ١ ص ١٦٦ ، النووى : في الأربعين ص ١٠ ، ضوء السارى ورقة ١٦٢ ، البطراوى : تحفة الأنام من فضائل الشام (مخطوط غير مرقم الصفحات) ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ٥ ص ٨٧

(٤) فتوح البلدان ص ٧٣ ، ٢٧٤ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٣٤٦ ، معجم البلدان

ج ٤ ص ١٨١ .

فأما الآن ، فأجهدا جهداً كما » وقطع الكتاب (١) .

* * *

أراد الرسول بمنحه الإقطاعات كذلك أن يكافئ قوماً هم عدة الإسلام وأعلامه : في الجهاد أو الفقه أو الإدارة سواء ، ومثال ذلك إقطاعه فريقاً من الصحابة منهم : أبو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وعلي بن أبي طالب . وكان إقطاع أبي بكر والزبير من أموال بني النضير في العام الرابع من الهجرة ؛ ويقول ابن عوف : « أقطعني الرسول وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا... » (٢) : والواضح أن الغرض الأول من إقطاع أمثال هؤلاء الصحابة ، هو تعويضهم عما فقدوه من أموال في سبيل الدعوة ، بعد هجرتهم إلى المدينة . وشملت الإقطاعات فوق ذلك ، بعض فقراء الأنصار ، مثل أبي دجانة سماك بن خرشة الساعدي . وسهل بن حنيف (٣) .

ومن العوامل التي دفعت الرسول إلى إقطاع الأراضي بجانب عامل الدين والعون الاجتماعي . عامل الاستثمار الاقتصادي ، لاستصلاح الأراضي البور (الموات) لما في استصلاحها من رعاية لمصلحة المسلمين عامة ، وفائدة حيوية للمقطع والناس بما تنتجه من خيرات وكذلك للدولة بما يقرر عليها من رسوم كثرت أوقلت . لذلك أقطع الرسول هذه الأراضي للقادر على إحيائها واستثمارها . بل جعل شرط الإحياء ضرورياً . ويتضح هذا المعنى من قوله : « عادى الأرض - أى قديمها - لله ولرسوله ، ثم هي

(١) ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ ، فتوح البلدان ص ٣٩٨

(٢) امتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٦

(٣) فتوح البلدان ص ١٨ - ٢١ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٢٦ - ٢٧ ، ولفنسون (أبو ذؤيب) : تاريخ اليهود ص ١٣٥ - ١٣٩ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٨ - ٢٩٩

لكم من بعد . فمن أحياء شيئاً من موات الأرض فله رقبته^(١) . ومن أقطعوا الموات من أرض الدولة : الزبير بن العوام ، فقد عين له الرسول إقطاعاً في موات البقيع بقدر ركض فرسه ، فأجرى الزبير فرسه ورمى بسوطه رغبة في الزيادة . فلم يمانع الرسول وقال : « اعطوه من حيث بلغ السوط »^(٢) . تقول أسماء بنت أبي بكر وزوج الزبير : « كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه إياها رسول الله ، على رأسى ، وهى منى على ثلثي فرسخ »^(٣) ، وعلى هذا النحو كان إقطاعه لبلال بن الحارث المزني ، من أرض العقيق قدر ما يطيق إحياءه^(٤) .

من هذا وغيره ، كتب أبو يوسف في القرن الثاني الهجري : « ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة ، حتى يقطعها ، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج »^(٥) ويؤكد هذه القاعدة التي استنتجها من إستقراء ما وقع فعلاً بتساؤله في موضع آخر : « ما الصلاح في أرض كثيرة لا يرى عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد ، ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع مقبرة . ولا موضع محتطبهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم وليست بملك أحد ولا في يد أحد هى إذن موات ، وللإمام أن يقطع ذلك من أحب ورأى وأن يواجره ويعمل بما يرى فيه المصلحة »^(٦) .

أما صفايا الرسول وهى قطائعه الخاصة فاقتصرت على أرض الحجاز

(١) ابن آدم : الخراج ج ٣ ص ٦١ - ٧٤ ، الطوارى : تكلة البحر الرائق على كنز الدقائق ج ٨ ص ٣٨ .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨١ .

(٣) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥

(٤) السهوى : وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩١ - ١٩٢ ، النجوم الزاهرة

ج ٢ ص ٢٣٣ - ٣٤٤ ، معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٩

(٥) الخراج ص ٣٤

(٦) المصدر السابق ص ٣٦

لاختصاصه بفتححه ، وجاءت من حقه في خمس الخمس من الفىء والغنائم .
وهذا المعنى وارد في بعض الآيات القرآنية . قال تعالى : « واعلموا أنما
غنمتم من شىء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل » (١) . وقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى
فله وللرسول ولذى القربى واليتامى وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منكم.... » (٢) ؛ وفي سورة الأنفال « يسألونك عن الأنفال ، قل
الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم » (٣) .

وحدث استصفاء الرسول لأموال بنى النضير في السنة الرابعة من الهجرة
حسين صالحوه على أن يخرجوا من بلده ولهم ما حملت الإبل وللرسول
أرضهم ونخلهم والحلقة وسائر السلاح ؛ فصارت خالصة للرسول . ومن
هذه الأراضي حاز النبي جزءاً لنوابه ، وقسم الباقي بين المهاجرين
ولم يعط الأنصار إلا اثنين فقيرين هما أبو دجانة وسهل بن حنيف (٤) . أما خيبر
فقد جزأها الرسول ثلاثة أجزاء ، قسم جزأين منها بين المسلمين وحبس
جزءاً لنفسه ونفقة أهله . وما فضل عن نفقتهم رده إلى فقراء المهاجرين (٥) .
وبعد انصراف الرسول من خيبر ، أرسل إلى أهل فدك يدعوهم
إلى الإسلام ، لكنهم صالحوه على نصف الأرض ، فأضحى نصف فدك
خالصاً للرسول ، وتطور أمر فدك بعد ذلك ، بين إقطاعها لآل محمد

(١) سورة الأنفال آية ٤١

(٢) سورة الحشر آية ٦

(٣) سورة الأنفال آية ١

(٤) عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٦ ، فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١

(٥) فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، إمتاع الأسماع

واستردادها^(١) ثانية ويضاف إلى هذه الصفايا أرض ملكها وصية مخيريق اليهودى من الأحبار ، وصى بها للرسول^(٢) ، وكذلك كان له الثلث من أرض وادى الغزى^(٣) .

* * *

. وعلى ضوء هذه القواعد العامة ، التى وضعها الرسول فى إقطاعه المقطائع ، سار الخلفاء الراشدون من بعده ، على أنهم يختلفون عن بعضهم البعض ، فى مدى التوسع أو الاختصار ، فى تطبيقها ، فكل سار وفق ما بدا له صواباً ، دون الخروج على الأهداف العامة التى هدف إليها الرسول ؛ مع النزول على الأوضاع الزمنية والجغرافية للدولة الإسلامية النامية .

ويعتبر أبو بكر الصديق من المقلين فى الإقطاع إلى درجة المنع ، فلم يعرف أنه أقطع أحداً ، سوى تجديد إقطاع للزبير بن العوام ، كان منحه من الرسول^(٤) . وانصب اهتمام عمر بن الخطاب على إقطاع أرض الموات بصفة خاصة ، لما رآه فى ذلك من النفع العام ، حتى أنه خرج يقطع ما بقى من موات الأرض بالعقيق ، وقال : « أين المستَقْطِعون ؟ » فاستقطعه خوأت بن جبير الأنصارى^(٥) . ولم يقف اهتمام عمر عند مجرد إقطاع الموات ، بل نظم هذا الإقطاع ، فاذا كان الرسول قد اشترط

(١) فتوح البلدان ص ٢٩ - ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، الأوائل (مخطوط) ورقة ١٤١ ، ابن كثير ج ٥ ص ١٨٩ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ ، ولفنسون ص ١٧٢ - ١٧٣ وغيرها ...

(٢) ولفنسون ص ١٣١ - ١٣٢ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٦

(٣) ولفنسون ص ١٧٢ .

(٤) خطط ص ٤٩ (Memoires ; T. 33) ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨

(٥) يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٥٧ ، فتوح البلدان ص ١٢ ، ١٥ ، ٢٦٧ ،

وفاء الوفا ج ١ ص ١٩١ ، أبو يوسف : الخراج ص ٣٤ ، الخطط ص ٥٣ (Memoires) .

الإحياء وجعله أساساً لبقاء الاقطاع في يد صاحبه ، فان عمر زاد وحدد مدة الأحياء بثلاث سنوات بحيث لو عجز المقطع عن استغلال إقطاعه خلال هذه المدة استرجعه منه أو استرجع القدر الذي لم يطق عمارته ، وتشدد في هذا حتى أنه كان يسترجع الاقطاعات التي منحها الرسول نفسه ، ما دام المقطع غير قادر على استغلاله ، فلا تتطعل أرض أو تحجر - كما يقول المصطلح هكذا فعل مع بلال بن الحارث المزني ، إذ استرجع منه ما عجز عن زراعته^(١) . أما الأرض العامر المزروعة فعلا ، والتي انتقلت إلى حوزة المسلمين ، بالفتح ، فيثا كانت أو غنيمة ، فلم ير عمر إقطاعها ، مثل أرض السواد بالعراق ؛ حقيقة أنه أقطع جرير بن عبد الله البجلي وقومه بأرض السواد ، لبلائهم في وقعة القادسية عام ١٥هـ (٦٣٦م) ؛ إلا أنه رأى استرجاع ما أخذوه بسبب تزايد عدد السكان ، قال عمر لجرير « لولا أنني قاسم مسئول ، لتركتم على ما أنتم عليه ، وإني أرى الناس قد كثروا ، فردوا ذلك » وقبل جرير فأجازه عمر^(٢) . كما أن عمر لم يقطع أحداً بمصر سوى ابن سندر تنفيذاً لوصية الرسول فحسب^(٣) .

ولأن عثمان بن عفان توسع في منح الاقطاعات ، مما كان من أسباب النقمة عليه ، حتى لقد قال الناقمون : « إنما السواد بستان قريش » ؛ نجد أن علياً بن أبي طالب يخطب في إقطاع القطائع ، ويحذر واليه في مصر في كتاب منه : « ولا تقطن لأحد من حاميتك وحاشيتك قطيعة ... »^(٤) .

* * *

(١) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، ابن آدم ج ٣ ص ٥٧ ، أبو يوسف ص ٣٥ وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) فتوح البلدان ص ٢٦٧ ، ابن رجب : الاستخراج ورقة ١٥ ، ٣٠ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٣٧ - ١٣٨ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٧١ - ١٧٨ ، ١٩٣ ، خطط ج ١ ص ١٥٦ .

(٤) النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٠٢ ، الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ١٤٢ .

أما إقطاع المراعى فكان نادراً جداً . وفى نضاق ضيق ، لأنها من المنافع العامة ؛ وفى إقطاعها لشخص أو جماعة حرمان لأهل القرى وغيرهم . ولذلك نجد النبي يشير إلى هذا ، فى وثائق إقطاعاته التى منحها ؛ نجاء فى وثيقة إقطاع همدان أنه لم يعطهم أى حق فى التفرّد باستغلال المراعى ، وعبارته « لا يأكلون علافها ويرعون فيها^(١) » أى أجاز لهم أن يرعوا فيها كغيرهم من المسلمين . بل إنه منع لإحياء بعض أراضي الموات بالزراعة . ضماناً للصالح العام وتوفيراً لأرض الكلا . حتى يكون ذلك الجزء الذى استثناه « لنبت الكلا ورعى الماشية » . وقد حمى الرسول بالمدينة جهة البقيع ومساحتها ستة أميال مربعة . وجعلها مرعى لحيل المسلمين من المهاجرين والأنصار . ومن أقواله : « المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلا والنار » ومعنى هذا ، أنه لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشى عوضاً عن مراعى موات أو حمى^(٢) .

ولما جاء عمر بن الخطاب ، نظم استغلال المراعى ولم يقضعها . ووضع لها القواعد الدقيقة . كما هو شأنه ، وفى مصر ، أرض الريف . فغدت كل قبيلة من القبائل التى استوطنت مصر بعد الفتح ، تخرج للارتباع فى جهة معينة ؛ فكانت قبيلة هذيل تخرج للارتباع فى بيا وبوصير ، وبلى فى منف وفهم فى أتريب وعين شمس ومنوف وهكذا^(٣)

ولم يعرف عن عمر بن الخطاب أنه أقطع المراعى إلا فى البصرة حين مصرها ، إلا أنه لم يعمم هذا . بل أقطع رجلاً واحداً هو أبو عبد الله نافع ، إذ سأله أن يقطع أرضاً قرب دجلة ليسرح فيها خيله ، فكتب له عمر كتاباً إلى عامله على البصرة وهو أبو موسى الأشعرى عام ١٧ هـ (٦٣٨ م) : « إن أبا

(١) الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ ، الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨

(٣) فتوح مصر ص ١٤١ وما بعدها ج ٣ ص ٥٧

عبد الله نافع سألني أرضاً على شاطئ دجلة ، يغتلى فيها خيله ، فإن لم تكن من أرض الحزبية ولا يجرأ إليها ماء الحزبية فأعطيها إياه^(١) . والواقع أن عمر أقطع هذا الرجل على أساس أن أرضه مجاورة لتلك البقعة ، وأن أبا نافع كان أول من رعى فيها ، وأنها لا تضر أحداً^(٢) . كذلك أقطع على بن أبي طالب سويدا بن غفلة الجعفي مرعى لدوابه^(٣) .

والواضح أن القلة برزت في إقطاع المراعى . أما إقطاع المساكن ، فهذا أمر معروف منذ فجر الإسلام ، ويذكر عن النبي حين قدم المدينة أنه « أقطع الناس الدور^(٤) » وذلك للضرورة القائمة للتعمير والاستقرار ، وإسكان المهاجرين والنازحين ، وإقامة المدن والأمصار . وعلى هذا الأساس أقطع عمر بن الخطاب المساكن حين مصر الأمصار . فمثلاً يوم بدأ بناء البصرة عام ١٤ هـ (٦٣٥ م) أمر ببناء المسجد ودار الإمارة ، وإقطاع الناس المنازل ، وأول دار بنيت في البصرة هي دار نافع بن الحارث^(٥) . وفي بناء الفسطاط بمصر عام ٢١ هـ (٦٤١ م) أقطع كل واحد منطقة أو خضة لبناء داره ، فكانت خطة لمسلمة بن مخلد وخطة لعقبة بن نافع ... وغيرهما^(٦) .

وهناك مورد آخر ، جاء ذكره بصدد الإقطاع . وهو المعادن المستنبطة من الأرض ؛ هذه لم يقطعها الرسول وإنما جعل استغلالها حقاً لمن يردّها أولاً ؛ مثل ملح مأرب بانيمن ؛ استقطع الأبيّض بن جمال بن مرثد السبأى الرسول ، ملح مأرب ، فأقطعه إياه ، فقال الأقرع بن حابس

(١) فتوح البلدان ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ، يحيى بن آدم : الخراج

(٢) فتوح البلدان ص ٣٤٦ ، الاستخراج ورقة ٦٣ .

(٣) خطط ج ١ ص ١٥٦

(٤) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ .

(٥) فتوح البلدان ص ٣٤٣ .

(٦) فتوح مصر ص ١٣٢ - ١٣٩ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٦٤ ، الانتصار

النجي : « يا رسول الله ، إني وردت هذا الملح وهو بأرض ليس (فيها غيره) من ورده أخذه ، وهو مثل الماء العذب (العذب) بالأرض » ؛ فاستقال الرسول الأبيض في قطيعة الملح . فأجابه الأبيض : « قد أقلتك على أن تجعله مني صدقة » قال النبي : هو منك صدقة . وذلك على اعتبار أن القطيعة صارت له بمجرد قبول الرسول إقطاعها له أولاً . وحينئذ أصدر الرسول قراره في إقطاع المعادن : « هو مثل الماء العذب من ورده أخذه (١) » . وقد فعل رجل من أهل اليمن مثل ذلك فأقره الرسول (ص) إقطاعه (٢) .

أي أن الرسول أجاز حيازة المعادن لمن يرده أولاً . لكنه لا يقطع . أما ظهور بعض المعادن في إقطاع بلال . فيما بعد ، فذلك لم يكن معروفاً أو ظاهراً يوم تسلم إقطاعه من النبي . وكان إقطاعه مجرد أرض موات ؛ من ذلك استنتج صاحب الأحكام السلطانية أن المعادن الظاهرة لا تقطع . وبالتالي إن عرف بالأرض معدن ولو لم يكن ظاهراً للعيان ، فهذه لا تقطع كذلك ؛ أما إذا لم يعرف كما في إقطاع بلال . فيجوز إقطاعه بمعنى بقاء المعدن الذي يظهر فيما بعد في الإقطاع في يد المتقطع (٣) .

تلك هي أصول الإقطاع في الإسلام . ويلاحظ أن الفكرة نبتت لأول مرة في الدولة الإسلامية ، خلال العشرة سنين الأولى من القرن الأول الهجري وأوائل القرن السابع الميلادي ، وأنها لم تعد مجرد إجراء فرعي تنظيمي ، بل إلى ولي الأمر ، من بين ما بلحا إليه من نظم وتشريعات . كي يمنح بعضاً من الرعايا مساحات معينة من الأرض ، إن ملكاً وإن استغلا ، لأسباب ماثلة لديه ، وهو في حل من أن يمنح أولاً يمنح . بل اعتبرت من الصدقة لفريق من المقطعين ، وربما كان هذا المعنى هو الذي دفع المقرئ في فيما بعد

(١) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، الإصابة ج ١ ص ١٤

(٢) الإصابة ج ١ ص ١٤ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٧٦

(٣) الماوردي ص ١٨٢ ، ١٨٧ - ١٨٧ ، خطط ج ١ ص ١٥٥ .

لأن يقول: « وإنما القضاة على وجه النقل من خمس ما أفاء الله »^(١) . وهذا ما جعل للإقطاع الإسلامى صفة المنحة الشخصية ، التى ظلت بارزة فى الدولة الإسلامية خلال العصور اللاحقة ، حتى فى أقصى مراحل تطور الإقطاع الإسلامى ونضجه .

ولما كنا بصدد دراسة الأصول الأولى للإقطاع الإسلامى ، فلا مندوحة لنا من التعرض لأصول الإقطاع الغربى ، وهذه يمكن أن يقال إنها تنفق مع أصول الإقطاع فى الإسلام . من حيث دلالة الإقطاع اللفظية على مساحة معينة من الأرض يمنحها ولى الأمر لبعض رعاياه . مع اختلاف الدوافع والنتائج التى ترتبت على المنح فى كل من الشرق الإسلامى والغرب المسيحى مع وجود التشابه الكثير فى التفاصيل الفرعية لكل من النظامين . وأقدم أصول عرفت للإقطاع الغربى . هى الأحداث التى وقعت خلال العصر الميروفنجى فى القرن السادس الميلادى بصفة خاصة ، حين نشب نزاع حاد وحشى بين أبناء وأحفاد كلوفس Clovis نظراً لما جروا عليه من تقسيم الملك كإرث خاص عقب وفاة كل ملك ، ثم بين هؤلاء الملوك من الفرنجة وكبار الأرستقراطيين فى القرن السابع الميلادى . نسلت هذه الأحداث الخطيرة ، اختلالاً فى الأمن واضطراباً شاملاً فى المناطق الواقعة بين نهري الرين واللوار ، قلب إمبراطورية الفرنجة ومسقط رأس الإقطاع الغربى ، وزاد الأمر سوءاً أن عجزت الحكومة إبانشذ عن حماية الأمن أو تأمين حياة رعاياها ، مما أتاح الفرصة إلى ظهور ونمو فريق من الرعايا الأثرياء الأقوياء . لجأ إليهم جيرانهم من مفتقدى الأمن وطلاب الدعة ، فوجدوهم أجدى من الحكومة وأقرب مثلاً منها فى تحقيق رغبتهم الحيوية وفى نظير هذه الحماية ، كان لا بد من لقاء لها ، أخذ هذا اللقاء صورة خدمات يقدمها أولئك اللاجئون ، وكيفما كانت أهداف هذه القلة من الجيران الأقوياء ، سواء أكانت للإفادة من الفوضى

السياسة الكائنة في تنمية قواتهم أو ثرواتهم ، أو للقيام بدور سياسى ، فقد احتاجوا فعلا إلى خدمات آخرين يرتبطون بهم شخصياً ، ولم تكن هذه الخدمات المطلوبة سوى الأعمال العسكرية .

تطور فريق من الناس إذن إلى نوعين من تلقاء أنفسهم تحت الأحوال السائدة : سادة وأتباع ، ويعتبر هذا التطور أقدم أصول للإقطاع الغربى ومن هنا جاءت كلمة « تابع » عن الأصل الكلتى Gwas بمعنى خادم أو ولد صغير ، وصارت فى اللاتينية Vassus . أما أصول الأرض الإقطاعية التى توزع على أولئك الأتباع أو على الفلاحين ، فترجع كذلك إلى هذا العصر الميروفنجى ، وجاءت عن طريق تأجير الأراضى إليهم ، وربما كان الأصل الأقدم راجعاً إلى عصر الرومان ، فى كيفية زراعة الأبعاديات الكبيرة فى فلسطين مثلاً وتسمى Latifundia أو المستعمرات الزراعية Colonate^(١) ؛ بل إن الميروفنجيين منحوا قطعاً من الأراضى على سبيل ائبة أو الرزقة Beneficium فأضحى الممنوح مديناً لكرم المانح وسخائه . وفى الحالات القصوى ربما اعتبر التابع أو الممنوح الحر عبداً لحاميه أو مانحه القوى . غير أن الأمثلة على هذه الحالات سواء فى الحماية أو المنح لم تكن من الكثرة فى العصر الميروفنجى بحيث نقول إنها كانت منتشرة وشائعة قبل منتصف القرن الثامن الميلادى ؛ كما أن ارتباط المنحة ، بالتبعية التى تؤدى معنى القيام بخدمات معينة واضحة المعالم كان نادراً فى تلك الفترة . ووضح هذا فى العصر الكارولنجى خلفاء الميروفنجيين ، حين احتاج يبين الثانى Pepin II وشارل مارتل Charles Martel إلى مزيد من القوة الحربية فأكثر من الأتباع ومنح الضياع ، حتى يستطيع التابع تجهيز نفسه حربياً ولا سيما وأن الفارس فى ذلك الزمن كان العامل الحاسم فى الحروب ، ومنحت تلك الضياع فى

(1) Lot (F) : The End of the Ancient World & the Beginnings of the Middle Ages (Lond , 1931) ; pp. 107-114.

أغلب الأحيان تملكاً لا استغلالاً ، والملاحظ أن بعض هذه المنح كان من الأملاك الشخصية أو الميراث الشخصي لبيين أو شارل ، والبعض الآخر من الضياع الملكية Fisci أى الأملاك الخاصة بالملك بوصفه ملكاً . وسار شارلمان على هذا النحو فكثير أتباعه . كما منح أولئك الأتباع أراضهم لغيرهم فتكونت طبقة أخرى من أتباع الأتباع . Subvassals ، بل صارت التبعية شرفاً ؛ ولم يأت آخر القرن التاسع حتى غدت هذه الطريقة عامة . وخلال فترات الاضطراب التي اقترنت بالغزو الخارجي من جانب النورمان أو الصقالبه Slavs أو العرب أو المجريين بدت الحاجة ماسة دون صغار الملاك إلى التماس الأمن ، ولما تعارضت هذه الحاجة مع حرصهم على الإبقاء على منزلتهم الاجتماعية كرجال أحرار . لم يكن أمامهم سوى حل واحد بسيط هو دخولهم ضمن طبقة المحاربين الممتازين Qualified Warriors التابعين لكبار السادة . بمعنى آخر أُلحوا أملاكهم إلى أولئك السادة ثم استردوها منهم ثانياً كإقطاع . وعرفت هذه العملية بالإلحاء Feudalistic^(١) وفيما يتعلق بالمراعى في الإقطاع الغربي . فإن استغلالها يتفق من بعض الوجوه مع استغلال المراعى في فجر الإسلام . إذ اعتبرها الإقطاع الغربي ملكاً عاماً Common لأهل القرى ؛ فالجتماع القروى فى تلك العصور هو أكبر أركان الحياة كلها^(٢) . وهذا هو وجه الاتفاق . أما وجه الخلاف فإنها تابعة للسيد فى الإقطاع الغربى . ويتولى هو تنظيم استغلالها بين المزارعين التابعين له ؛ ورغم أن مؤرخى الإقطاع فى العصور الوسطى الغربية ، قد فرقوا بين نوعين من المراعى : مراعى فقيرة وأطلقوا عليها كلمة Pasture وأخرى

(١) Ganshoff : Feudalism ; pp. 5, 16-23

Orton (C. W.) : Outlines of Med. Hist. (Camb., 1924) ; p. 112 ;

انظر ما يلى ص ٢٣ ؛ H. G. T. II p. 1. ؛ C. M. H. Vol. III ; p. 458 ;

(٢) كوبلاند : الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا (ترجمة الدكتور محمد مصطفى

زيادة) ص ٥ - ٧

غنية بالحشائش والكأ وعرفوها باسم Meadows ؛ إلا أن استغلالاً للنوعين يختلف من حيث إن كليهما يعتبر ملكاً عاماً للمتفعين فيينا قام استغلال النوع الأول على أساس إرسال عدد معين من الماشية لكل زارع ، قام استغلال النوع الأخير على أساس تخصيص مساحات معينة أو حصص معينة لكل أسرة ، تختلف سعة أو ضيقاً بحسب عدد أفراد الأسرة ، أى أن المساحة تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الأسرة ، لأن العبرة في تلك العصور بالعدد ؛ وعموماً ، اعتبر الإقطاع الغربي المراعى ، اشتراكية قروية^(١) ؛ وبمعنى آخر ، تتفق تفاصيل الاستغلال للمراعى في المجتمع الإقطاعي الغربي مع نظائرها في الإسلام ؛ أما إقطاع المراعى في الإسلام واستغلالها لحساب السيد الإقطاعي ، فهذا ما حدث في عصر المالك فيما بعد .

بقيت أصول الإقطاع الإسلامى الأساس الأول الذي يركن إليه ولاية الأمور في المنح الإقطاعية التي أخذت بعد ذلك تنتشر منذ العهد الأموي فصاعداً ، فظلت فكرة الاستثمار الإقتصادى مثلاً ، في إحياء الموات وتعمير الأراضى ، وفكرة مكافأة العاملين في الإسلام ولا سيما رجال الجيش وهكذا . إلا أن انتشار الإقطاع وتطوره فيما بعد ، لم يستند إلى تلك الأصول فيجب ، بل طرأت أوضاع جديدة على الدولة الإسلامية ، ساعدت على هذا الانتشار ، وأول هذه الأوضاع : تحول الخلافة إلى ملك منذ عهد معاوية ابن أبي سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ - ٦٦٠ = ٦٨٠ م) ولقد استلزم هذا التحول الخطير استئثار الأنصار ، وتكوين عصبة قوية لحماية ووقاية هذا النظام الجديد ومن ناحية أخرى لإقناع الرعية بما آل إليه أمر الحكم في البلاد ، ولبلوغ هذا الهدف استأدى معاوية ومن جاء بعده ، فيما استأدوا من وسائل وسبل ، ظاهرة الإقطاع ، للتمكين لأنفسهم وأسرهم ؛ ودليل هذا المعنى واضح في الإقطاع الكبير الذي منحه معاوية للحسن بن على ، وذلك على أثر تنازله

عن الخلافة في ربيع الأول سنة ٤١ هـ (٦٦١م)^(١) ، وواضح أن معاوية إنما أراد بذلك ، ألا يكون الحسن بن علي مركزاً تحاك حوله الدسائس ، ودعامة للتهديد والمساومة ، وفي هذا المعنى قضى معاوية لأسامة بن زيد مولى رسول الله بأحقية في إقطاعه الذي منحه من النبي وذلك حين تعرض له عمرو بن عثمان بن عفان وظن أنه يستطيع الاستيلاء عليه بحكم قرابته من الخليفة ، ومن أقواله لأسامة : « كأنك تنكرني ! » فأجابه أسامة ؛ مدلاً بولائه للرسول : « ما يسرني نسبك بولائي » ؛ ولما اشتد الجدل ، انقسم الحاضرون من هاشميين وأمويين إلى فريقين ، فحسم معاوية الخلاف ، وقطع الطريق على فتنة تكاد تعصف بعرشه ، وقال : « لا تعجلوا ، أنا كنت شاهداً إذ أقطعها رسول الله أسامة » ؛ فأقبل الأمويون على معاوية بعد انصراف الهاشميين يلومونه ، فكان جوابه : « أكيس ما يقال في هذا الصدد : » دعوني فوالله ما ذكرت عيونهم تحت المغافر بصفين ، إلا لبس على عقلي ، وأن الحرب أولها نجوى وأوسطها شكوى وآخرها بلوى^(٢) ؛ تلك نظرة في استثناء الإقطاع خشية وقوع الفتنة وحدوث الفرقة ، ولما يزال بعض المسلمين إن لم يكن أكثرهم ، متورداً من الوضع الجديد وطريقة حدوثه . بمعنى آخر جدد عامل سياسي أثر في انتشار الإقطاع .

ويتلخص الوضع الثاني في اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، اتساعاً يمكن أن يوصف بأنه وصل إلى درجة التشيع ، فأتاحت هذه السعة للخليفة أن يمنح ويكافئ في غير ضيق ، بل حتمت عليه أن يتوسع في استخدام حقه في إقطاع القطائع ؛ من ذلك ما استلزمته المحافظة على هذا الملك العريض من إقامة المعاقل والحصون التي عرفت في المصطلح « بالمسالح » ولا سيما على حدود الدولة وشحنها بالجنود المربطين والمثاغرين ، ليكونوا على أهبة الدفاع ، فمثلاً عند بناء أبي جعفر المنصور لمدينة ملطية بأطراف آسيا الصغرى عام

(١) التنبيه والإشراف ص ٣٦٠

(٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٥٥

١٤٠ هـ (٧٥٧ م) ، أقطع الجند المزارع حولها ، وكانوا نحواً من أربعة آلاف مقاتل ، وهذا فضلاً عن الرواتب وتزويدهم بالسلاح (١) . كذلك أقطع الفاطميون ، العربان ، فيمن أقطعوا بأطراف الشرقية ، وأطلقوا على إقطاعاتهم « الاعتداد » بل إنهم أرسدوا للأسطول إقطاعات سموها « أبواب الغزاة » .

ثم إن عملية التوسع نفسها وما تخللها من عمليات حربية ، أدت بطبيعة الحال إلى اختلال الأمن وفقدان الطمأنينة ، سواء في حدود الدولة من العدو الجاثم المترقب على الأبواب ، أو داخل حدود الدولة نفسها من الصعاليك وقطاع الطرق ، الذين يهتبلون تلك الفرص السوانح ، فيغيرون على الوادعين والهادئين من ذوى اليسار وهم « التشناء » في المصطلح ؛ في غمار هذه الأحداث برزت فكرة جديدة ، جاءت وليدة الوضع الراهن ، وظهرت تلقائياً ، تلك هي فكرة « الإلحاء » ومعناها أن يلجئ ضعيف ضيعته إلى جارقوى ثم يسترجعها منه ثانياً إقطاعاً ، أو يلجئ أهل القرية قريتهم بأراضيها إلى السيد القوى ، قائداً كان أو أميراً ، ثم يستردون منها إقطاعاً ، فيصبحون مزارعين له ، وفي نظير ذلك يتولى هذا السيد الدفاع عنهم ضد عدوان قطاع الطرق أو غيرهم من الظالمين في أملاكهم وأومن ظلم عمال الخليفة ، الخلاصة : جاء الإلحاء ، وهو إحدى صور الإقطاع ، وسيلة « للتعزيز والحقارة » على قول البلاذري (٢) . وأوضح الأمثلة على ذلك ، ما حدث في عهد الخليفة الوليد ابن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ = ٧٠٥ - ٧١٥ م) ، حين أقطع أخاه مسلمة بن عبد الملك أرض البطائح من أملاك كسرى ، بجوار دجلة ، فألحاً إليه جيرانه ضياعاً كثيرة للتعزيز به ، كذلك ألحاً أهل زنجان ضياعهم للقاسم بن الرشيد عند ولايته لخرجان وطبرستان ، قصد التعزيز به ودفعاً لمكروه الصعاليك وظلم العمال وهكذا (٣) ...

(١) فتوح البلدان ص ١٩١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٢٤ - ٣٢٥

(٣) المصدر السابق ٣٠٦ - ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ - ٣٢٥

وثمة عامل ثالث في انتشار الإقطاع الإسلامي ، وهو أن الثراء المفرط الذي صار للخلفاء ، نتيجة الفتح وتكديس الغنائم ، مكن لهم أن يبسطوا أيديهم كل البسط في الهبات الإقطاعية ، على سبيل الجائزة أو المكافأة للأبناء والأقارب والموالي والغلمان والحواري وكذلك القيان والشعراء ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها إقطاع المنصور لمولاه أبي الحبيب مرزوق ، وإقطاع المقتدر للقهر مائة زبّيدان عدة ضياع^(١) . وهكذا . يضاف إلى هذا ما أدى إليه انغماس بعض أولياء الأمور في الشهوات واللهو ، وكثرة الصلوات التي أغدقوها ، من كثرة نفقاتهم وإسرافهم ، مما حدا بهم إلى الطمع في الحصول على إقطاعات لنفسه يشتي الوسائل ، وأبرز الدلائل على هذا ما فعله يزيد بن عبد الملك الملقب بالناقص ، حين أمر عمر بن هبيرة ليسير على القطائع فيأخذ « فضولها للأمير المؤمنين »^(٢) ، وما فعله بنو بويه ولا سيما بختيار بن معز الدولة ، إذ نفى كبار رجال الجيش من الديلم طمعاً في إقطاعاتهم^(٣) .

هذا وشخصية ولاية الأمر أنفسهم ، كانت كذلك من أكبر العوامل في انتشار الإقطاع ، وذلك في حالي القوة والضعف ، إذ عمل القوى منح على استئداء الإقطاع لتدعيم سلطانه وتثبيت قواعد ملكه ، كخلفاء الدولة الأموية وخلفاء العصر العباسي العرب وأوائل الفاطميين ؛ على حين اضطر الضعيف فيهم إلى إشباع رغبات المتسلطين من الأعوان على اختلاف أجناسهم ومناصبهم ، بل لم يستطيعوا أن يعملوا غير هذا ، فحاز أولئك الأعوان الإقطاعات الواسعة ، وتصرفوا هم في المنح الإقطاعية لأنصارهم ، أمثال ابن النمرات وأبي العباس وزيرى المقتدر العباسي إذ حازا الإقطاعات الكبيرة فضلاً عن الرواتب ، وكذلك أوزير مفلح الأسود - وزير المقتدر - ، فقد « عظم أمره حتى أقطع الإقطاعات وملك الضياع الحليلة » على قول ابن

(١) فتوح البلدان ص ٣٥٦ ، تاريخ الوزراء ص ٣١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٥٩ - ٣٦٠

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥

مسكويه^(١) . ويعتبر عهد المقتدر بارزا لأنه عمم إقطاع الولايات لكبار قواده ، نظير قدميين من المال يدفع لخزانة الخلافة عرف باسم مال المقاطعة أو الخزية على أن يقوموا بجميع نفقات الإدارة المحلية ؛ ومع التسليم بأن إقطاع الولايات حدث في العصر العباسي الأول ، غير أن قوة الخلفاء أمثال المعتصم والواثق ، قد حدثت من نفوذ الأتراك المقاطعين رغم تمكنهم من السلطة ، والمهم فيما عمله المقتدر أنه عمم إقطاع الولايات بعد أن كان قاصراً على نفر محدود من كبار القادة ، وزاد الأمر أن صارت هذه الولايات تؤخذ قسراً وتورث ، ووضح هذا على مقياس أكبر ، في عهد بني بويه ؛ حتى أضحت الخلافة العباسية قرب نهايتها - في كثير من الوجوه - كما كانت أسرة هيو كابي Hugh Capet في بدايتها : أسرة إقطاعية وسط خضم من الولايات الإقطاعية . فلم يعد للخلافة سوى بغداد وبعض ضواحيها ، وبلغ استبداد بني بويه أقصاه حين قصرُوا مهمة وزير الخليفة على النظر في « إقطاعاته ومقتات داره »^(٢)

ولم يكتف الولاة المقاطعون بحيازة ولاياتهم وتوارثها ، بل أقطعوا فيها بدورهم لشيعتهم وأعوانهم ، ووضح هذا منذ القرن الرابع الهجري ؛ فمثلاً أقطع محمد الأخشيد قواد جيشه ورجال حاشيته ومتصرفي الأعمال ، ومن هؤلاء الأمير أبوشجاع فاتك الرومي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (١٠٠٠ م) إذ كان له إقطاع كبير بالفيوم ، وقد أقام فيه حين « أنف من عظمة خشداشة كافور »^(٣) كذلك اختلفت إقطاعات بني بويه لأتباعهم ، فكانت عبرة إقطاعات أتباع فخر الدولة تراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ألف درهم لوجوه الديلم في منطقة الري وأعمال الجبل ، على حين تراوحت هذه العبرة لجنود الديلم الخوذ ستانية

(١) تجارب الأمم ج ٥ ص ٨٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ ، Dutailis : Feudal Monarchy in

France & England. P. 4... ; Orton (P.) : Outlines P. 174.

(٣) النجوم الزاهرة : ج ٣ ص ٢٥٥ ، ٣٢٩ - ٣٣٠ ، ج ٤ ص ٤ - ٥

بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف درهم . وهكذا^(١) بمعنى آخر : وجدت الإقطاعيات الفرعية في الإسلام ، ووجد السيد الأوسط Medius Lord والسيد الأعلى Over Lord والتابع أو المزارع Tenant Vassal وتابع التابع Subtenant أو Subvassal ولهذا نظائره في الغرب الإقطاعي ؛ واستنصر الأتباع بأتباعهم ضد السيد الأعلى ، وساد الولاء من جانب أتباع الأتباع للسيد المباشر ، كما ساد نظيره في الغرب باستثناء ما وقع في إنجلترا الإقطاعية على عهد وليام الفاتح ، إذ اقتضى التنظيم القوى للإقطاع ، أن يكون التابع الفرعي أو المُقطَّع الأدنى في منزلة سيده المباشر^(٢) .

* * *

هكذا كان انتشار الإقطاع في الإسلام على اختلاف أنواعه وطرق جيازته وتباين حائزيه : من رجال الجيش إلى كبار الأعوان والأقارب إلى المقربين من الموالى والحوارى وغيرهم ، حتى كان أواخر القرن الخامس الهجرى والحادى عشر الميلادى ، حين حدث تطور خطير في المنح الإقطاعية إذ صارت حربية عامة ، وغدت الطريق الوحيد للحصول على القوة الحربية الأساسية في الدولة ؛ وربما التمس لهذا التطور الخطير أساس في فجر الإسلام ، في توزيع الغنائم بين الغانمين ولو أن عمر بن الخطاب لم يقطع أرض السواد لتزايد القوة الحربية وخشية النزاع ، ولكن بعد أن استطاب نفوس الغانمين^(٣) ، ويرى الماوردى أن رجال الجيش « أخص الناس بجواز الإقطاع لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف لهم مصرف الاستحقاق لأنها تعويض عما أرسدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحرم^(٤) » .

على أن السبب المباشر في تعميم الإقطاع الحربى ، هو ازدياد ضعف

(١) ذيل تجارب الأمم ص ١٦٤ - ١٧٠ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٥٥

(٢) C. M.H. Vol. III, P. 463 ; Stephenson (C.) : Med. Hist.; pp. 288-289

(٣) انظر ماسبق ص ١٢

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٨٦

الخلافة العباسية ، وسوء تصرف بني بويه في الإقطاعات ، وما نجم عن هذا من بوارها ، وضعف القوة الحربية في نفس الوقت ، إذ لم يكن لها من هم سرى الحصول على الإقطاعات . من ذلك مثلا طالب الجند زيادة أرزاقهم من معز الدولة البويهى عام ٥٣٢٠ (٩٣٢ م) فأمر بضرب المكوس وإقطاع جميع القرى والضياع لهم^(١) . لكنهم أهملوا استغلالها فخربت ، وانحط خراجها ، وأسوأ من هذا أنهم كانوا يتركونها بعد ذلك ، فيعوضهم السلطان البويهى بأحسن منها من حيث يختارون^(٢) ، والنتيجة الطبيعية هي زيادة مساحات الأراضي المهمة وتناقص إنتاجها ؛ وذلك بجانب السوء الذى كان يلحق أهالى الإقطاعات من ظلم وحيف ومصادرات ؛ اشتد الاضطراب وزاد الحلل على عهد بختيار بن معز الدولة ، حين اتفقت كلمة الأتباع من الترك وغلان القصر على ألا يعارض كل منهم صاحبه فى « طلب الحظ لنفسه » مما أجبر السلطان على أن يضمن لهم جميع ما التمسوه^(٣) ؛ كما أن العلاء بن الحسن أحد وزراء صمصام الدولة يوم عاد إلى الوزارة عام ٥٣٨٢ (٩٩٢ م) كان قلبه مفعماً بالغىظ والحقد بسبب ما لحقه وأهله على يد السلطان ، « فأهلك دولته بأقطاع الإقطاعات وإيجاب الزيادات^(٤) ... » وهكذا ، كان تصرف بني بويه فى الإقطاعات .

نخرج من هذا الاستقرار الموجز لأحداث الإقطاع الحربى فى ذلك العهد؛ بثلاث حقائق كبرى : أولاها : أن سلاطين بني بويه توسعوا فعلا فى الإقطاعات الحربية أكثر من ذى قبل لكنهم لم يعمموه ، إلا أن الحصول عليها من جانب الأتباع العسكريين غدا المطمع الأساسى دون نظر إلى استيفاء ما يقابلها من التزامات ، وثانيها الحقائق أن أولئك السلاطين توسلوا بالمنح

(١) تجارب الأمم ج ٦ ص ٩٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ .

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧

(٤) ذيل تجارب الأمم ص ٣٤٧

الاقطاعية لامتنوا الأقطار تحشية خروجهم وفنهم كهدف أساسى ،
وخلاصة الحقيقة الأخيرة ، وهى نتيجة منطقية للحقيقتين السابقتين ، انتشار
الفوضى وانحطاط عمارة الاقطاعات واختلال الميزان المالى بجانب انحطاط
وقساد القوى الحربية نفسها .

لذلك بات إصلاح الحال مالياً وخريباً الهدف الأول لسلطين السلاجقة
الذين تولوا الحكم بعد البويهيين ، والواقع أن السلاجقة خبروا الإقطاع
الحربى وهم فى خدمة بنى بويه^(١) كما خبروا نتائج سياستهم ونواحي النقص
فى هذا الصدد ، قرأوا أن يعمموا هذا النظام بحيث يحل محل العطاء للجند عامة ،
وكان عهد السلطان ملكشاه السلجوقى (٤٦٥ - ٤٨٥ هـ = ١٠٧٢ - ١٠٩٢ م)
وفوزيره نظام الملك ، مفزق الطرق فى تعميم هذا النظام فى دولة إسلامية
عريضة تمتد من جنوب فارس إلى قلب آسيا الصغرى . يقول أحمد بن على
المقرئى : « واعلم أنه كانت عادة الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس والقاطميين
من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أن يجبى أموال الخراج
ثم تفرق فى الأمراء أو العمال أو الأجناد ، وعلى قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم ،
وكان يقال لذلك فى صدر الإسلام : العطاء ؛ وما زال الأمر على ذلك
إلى أن كانت دولة العجم ، فغير هذا الرسم ، وفرقت الأراضى إقطاعات
على الجند ، وأول من عرق أنه فرق الاقطاعات : الملك أبو على الحسن
ابن على بن العباس « وهو نظام الملك » . وزير البرشلان (ألب أرسلان) ابن
داود بن ميكال بن سلجوق ؛ ثم وزر أبو على لابنه ملكشاه ... وذلك أن
مملكته اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل ، على قدر
طاقته لأنه رأى أن فى تسليم الأراضى إلى المقطعين ، فيه عمارتها ، لاعتناء مقاطعها
بأمرها ، بخلاف ما إذا شمل جميع أعمال المملكة ديوان واحد ، فإن الحرق
يتسع ويدخل الخلل فى البلاد . فعل نظام الملك ذلك وعمرت البلاد وكثرت

الغلات ، واقتلدى بفعله من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين (وأربعمائة) إلى يومنا هذا^(١) (عصر الماليك) .

هذا هو الحد الفاصل في الإقطاع الحربى في الإسلام ، بعد أن أضحى النظام المعمول به . وأهم ما استرعى نظر نظام الملك ، اختلال الحالة المالية والحربية ، ولكى يجعل من الإقطاع الحربى نظاماً يكفل ولاء الجنود وخضوعهم وإخلاصهم للعمل دون إتاخة الفرصة لمقطع « أن يكون قوة مناوئة في إقطاعه » ، كان لابد له من تشريع آخر يرقى هذا النظام ليؤدى الغرض منه . وجاء هذا التشريع الوقائى في تدبير حازم قوى ، خلاصته بعثرة الإقطاع الواحد في أماكن متباعدة حتى لا يقوى المقطع بتركيز إقطاعه في مكان واحد من تكوين عصبية قوية تهدد كيان الدولة . يقول مؤرخ السلاجقة : « وربما قرر لواحد من الجنود ألف دينار في السنة ، فوجه نصفه على بلد من الروم ، ونصفه على وجه في أقصى خراسان ، وصاحب القرار راض »^(٢).

ويتضح من هذا أن الأهداف التى قصد إليها نظام الملك من تعميم الإقطاع الحربى في الدولة السلجوقية ، تلخص في ثلاثة : ١ - توفير المال اللازم بتعمير البلاد بعد خرابها على يد البويهيين . ٢ - توفير القوى الحربية المنظمة . ٣ - إيجاد شىء من اللامركزية لضبط أمور الدولة المترامية الأطراف مع التمكين للأسرة الحاكمة .

وتشبه هذه الظاهرة ما حدث في أوروبا المعاصرة يومئذ ، إذ أن الفترة التى عمم فيها هذا النظام في الإسلام ، تقابل عصر الفتح النورمانى لـإنجلترا عام ١٠٦٦ م ، حيث نظم وليام الفاتح الإقطاع الحربى بها ، ولم يدخله ، نظراً لوجود شبه كبير بين نظم المجتمع الأنجلوسكسونى ، والنظم الإقطاعية الفرنسية في القرن الحادى عشر الميلادى .

(١) خطط ج ١ ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) الأصفهاني (الفتح بن على) : دولة آل سلجوق ص ٥٥ - ٥٦

وقد وقى وليام الفاتح نظامه على النحو الذى وقى به نظام الملك تشريعه
لنفس الأهداف ، فبعثر إقطاعات أتباعه ، وأخذ عليهم من العهود والمواثيق
ما جعل الإقطاع الإنجليزى يختلف عن نظائره فى بقية أوروبا ويقترب فى
كثير من التفاصيل من الإقطاع الحربى الإسلامى مع أن الإقطاع الإنجليزى
منقول من نورمانديا الفرنسية^(١) .

على أن الإقطاع الحربى الإسلامى ، لم يصبح عاماً بجميع الدول الإسلامية
فى القرن الحادى عشر الميلادى ، فلم تعممه الدولة الفاطمية فى بلادها مع
ما هو معروف عنها من كثرة الإقطاعات لجنودها وأمرائها^(٢) ، كما اختلفت
طرق الإنفاق على الجنود بالأندلس ، فجرت أولاً على إقطاع الأرض ،
ثم تغيرت إلى العطاء والرواتب ثم عادت إلى الإقطاع وهكذا بحسب ما كان
يرى ولى الأمر وجاء هذا التطور الأخير على أثر فتح المثلثين لبلاد الأندلس
تحت قيادة زعيمهم يوسف بن تاشفين المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م)^(٣)
وفى مراکش على عهد بنى مريرة المعاصرين للأيوبيين والمماليك ، عرف
الإقطاع الحربى كذلك^(٤) .

أما الدول التى قامت فى أحضان السلاجقة وعلى أنقاضهم وهى الدولة
الزنكية ثم الأيوبية فالمملوكية ، فانتقل النظام الإقطاعى الحربى إليها كاملاً ،
وكان أبو المحاسن دقيقاً فى تعبيره عن هذا المعنى بقوله : « وأنشأ بنو سلجوق
بنى أرتق وآق سنقر جد بنى زنكى ، ثم أنشأ بنو زنكى ، أعنى الملك العادل
نور الدين محمود الشهيد ، بنى أيوب سلاطين مصر وغيرها ، ثم أنشأ

(١) Dutaillis ; pp. 37-51, 61; Steuton; pp. 7 - 10; Stubbs ; pp. pp. 109 - 110

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٨ ، ج ٢ ص ٣٤٠ ، كرد على : الإسلام والحضارة العربية

ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٣) المعجب ص ٣٣ - ٤٠ وما بعدها Dozy : Hist. des Mus. p. 322 et

(٤) كرد على : الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ٢٧٢

بنو أيوب المماليك ودولة الترك ... فانظر إلى أمر الدنيا وكيف كل طائفة نعمة طائفة ونشوئها إلى يومنا هذا (١) » .

ومما دعم هذا النظام وقواه ، بقاء السلاجقة في حالة حرب طويلة أيامهم ضد البيزنطيين ومنافسيهم ثم بروز الخطر الصليبي أواخر القرن الحادى عشر الميلادى ، وظهور الخطر المغولى وامتداده منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادى .

ولأول مرة في تاريخ مصر توزع أراضيها اقطاعات بين السلطان وجنوده ، منذ العهد الأيوبى ، يقول المقرئى : « وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا ، فإن أراضى مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده ... (٢) »

والأمثلة على التوزيع الإقطاعى الحربى كثيرة . منها إقطاع السلطان ملكشاه السلجوقى منطقة الرها للأمير بوزان التركمانى . وبلغت عيرة إقطاع الأمير أحمد يلل الكردى في المراغة بأذربيجان ٤٠٠,٠٠٠ دينار في السنة (٣) . ومن كبار أمراء الاقطاع وأعيان دولة ملكشاه : آق سنقر الملقب بقسيم الدولة ، وهو أبو عماد الدين زنكى ، فقد شمل اقطاعه قلعة حلب وأعمالها وحماة ومنبج واللاذقية ولواحقها (٤) كما أن ابنه زنكى كان أقوى الإقطاعيين في عصره ، إذ شملت دولته الإقطاعية ما بين حلب والموصل (٥) وصار هو يقطع أتباعه ولا سيما وأن الجهاد ضد الصليبيين كان على أشده في تلك الفترة ، فاحتاج

(١) النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٩

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠

(٣) الرضتين ص ٢٥ - ٢٦ ، النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٨٤ وهاشية ٣ ج ٥ ص

١٢٤ - ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ٢٠٨

(٤) الروضتين ص ٢٧ النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٥ ، ١٤١ ، وغيرها .

(٥) الروضتين ص ٢٦ - ٢٩

إلى تدبير القوة الحربية اللازمة ، واستعان بكل قوة تخدم أهدافه ، فلما وفد عليه نجم الدين أيوب وأسد الدين شيركوه ١١٣٨ م أقطعهما ، فأخذ نجم الدين شهرزور وهي السلجانية الحالية (شمال العراق) وأخذ أسد الدين بالموزر^(١) . وهكذا سار خلفاء زنكي . فأقطع نور الدين رجال جيشه ومن بعده الأيوبيون الذين وزعوا مصر كلها بين السلطان وجنوده .

إبراهيم علي طرغاف

(١) شفاء القلوب ورقة ٤ ، ابن شداد ص ٢٦٠ ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٧ وغيرها ، الروضتين ص ٩٥ - ٩٦ وغيرها .

مصر والبحر الأحمر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

لعب البحر الأحمر دوراً خطيراً كطريق ملاحى بين الشرق والغرب في القرن التاسع عشر ، وفي النصف الثاني من هذا القرن بنوع خاص . ولقد تأثر تاريخ مصر الحديث بموقعها على هذا البحر ؛ إذ أن هذا البحر الذى شاءت الدولة العثمانية أن تجعله بحيرة راكدة ، أصبح من مستهل القرن التاسع عشر شرياناً من أهم شرايين المواصلات بين الشرق والغرب ؛ خاصة بعد اكتشاف البخار واستخدامه فى المواصلات البحرية . وبالمطبع ستضعف هذه الأهمية بعد أن يتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط وتفتح قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ .

وارتبط النشاط فى البحر الأحمر بالتطاحن الاستعماري فى إفريقيا عامة وفى ساحلها الشرقى بنوع خاص . فقد كان طبيعياً وقد بدت للعيان أهمية المناطق المطلة على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندى ، أن تسرع الدول الاستعمارية المتحفزة لتأخذ كل منها نصيبها فى هذا الصيد الثمين .

ولم تقف مصر - وهى التى كان يحسها الأمر قبل غيرها - مكتوفة الأيدي وسط هذا الصراع الدولى الطاحن ، بل اتجهت إلى أن تلعب دوراً عملياً حاسماً ، فعمدت إلى أن تثبت أقدامها فى المناطق الهامة المطلة على البحر الأحمر وفى سائر إفريقيا الشرقى قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية التى كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظفارها فى هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منفذاً للتوغل للداخل ، بل كما سلو-وضح كانت السياسة المصرية أبعد من ذلك فقد كانت هذه السياسة ترمى إلى الاستيلاء على ساحل البحر الأحمر الغربى كلية . وعلى الساحل الإفريقى للشرقى للمواجه للمديرية الاستوائية التى كانت الجهود تبذل فى ذلك

الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصري فيها . وكانت الدلائل كلها قد أثبتت أن اتصال مصر بالنصف الجنوبي من وادي النيل أي بالسودان وخاصة بمنطقة البحيرات الاستوائية عن طريق البحر أيسر وأجدي وأوفر في الوقت وفي النفقات من الاتصال عن طريق النيل الطويل وما يعتريه من العقبات المتباينة .

وخطت مصر أول خطوة إيجابية في سبيل مد نفوذها في البحر الأحمر وموانيه حين طلبت ضم ميناءى (سواكن ، ومصوع) للإدارة المصرية ، وقد كان للميناءين وضع خاص ، إذ كانا تابعين لإيالة (جدة) وكان يطلق على هذه الجهات اسم (ولاية الحبش) ولعل هذه التسمية ترجع إلى أن هذه الأقاليم هي التي تشرف على الحبشة . وقد كان بين العثمانيين ، باعتبارهم القوة الإسلامية التي تزعم العالم الإسلامي ، وبين الحبشة المسيحية ، مثلما كان بين الحبشة وبين الولايات العربية الإسلامية المحيطة بها في أفريقيا (كإمارة هرر) نضال يعتبر تنمة للحروب الصليبية المعروفة .

وكللت جهود مصر في ضم الميناءين بالسجاح فصدر فرمان بوضع الميناءين تحت إدارة الحكومة المصرية في مايو ١٨٦٥ .

على أن استلام الإدارة المصرية لسواكن تم مباشرة بعد صدور فرمان السلطان بذلك . أما فيما يختص بميناء (مصوع) فقد تأخر استلامها بسبب ثورة الجند في «التاكة» وهي من ملحقات السودان القهيوية من سواكن .

وبعد استلام سواكن ومصوع عين (حسن بك رفعت) محافظاً لمصوع و(ممتاز بك) محافظاً لسواكن .

لكن الحكومة المصرية ، شعوراً منها بأهمية هذه الأقاليم المطلة على البحر الأحمر والتي دخلت حديثاً في حوزتها ؛ فصلتها في عام ١٨٧١ عن حاكمية السودان وكونت من مصوع وسواكن وغيرها من الأقاليم السودانية المطلة

على البحر الأحمر والتي خضعت للنفوذ المصرى محافظة مستقلة عرفت باسم (محافظة سواحل البحر الأحمر) وعين لإدارتها الضابط المصرى أحمد ممتاز باشا بلقب (مدير عام شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر) وخلفه فى هذه الوظيفة (مستر نجر بك) وهو سويسرى الأصل وكان قنصلا لفرنسا بمصوع من قبل .

وقد كانت حالة سواكن ومصوع غاية فى السوء وقت أن تسلمتها الإدارة المصرية ، وتقرير (حسن بك رفعت) فى مايو ١٨٦٦ عن مصوع يوضح كيف كانت حالة السكان الصحية رديئة إذ كانت تنتشر بها عدة علل منها الحميات ، ومرض الدوسنتاريا ، والعللة المخية ، والكوليرا ، وكان بأسواق مصوع وأزقتها بعض المصابين بالجلدى والقروح مشرفين على الموت دون أن يوجد من يعتنى بهم لعدم وجود مستشفيات أو وسائل علاج بها .

أما عن حالة المباني الحكومية وقت استلامها فقد كانت قديمة وآيلة للسقوط وبعضها كان قد تهدم فعلا وأصبح عبارة عن أكوام من التراب . ولم يكن بالبلدة طاحونة واحدة لطحن الحنطة أو فرن للخبز ، وكانت حالة الأمن مضطربة إذ لم تكن حتى بالنقط الهامة بالساحل قوة عسكرية لحفظ الأمن ، وفيما يختص بالأموال التى تجبى من الأهالى لم تكن هناك سجلات ثابتة توضحها وتضبطها حتى لا يضار أحد .

وقد عثرت فى المحفوظات التاريخية على عدة تقارير عن حالة هذه الجهات فى فترات مختلفة نذكر منها تقرير أحمد ممتاز باشا الذى أصبح محافظاً لسواحل البحر الأحمر فى مارس ١٨٧١ وتقرير على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر أيضاً فى الفترة من (أغسطس ١٨٧٩ إلى يناير ١٨٨١) .

وقد قامت الإدارة المصرية فى تلك الجهات بعدة إصلاحات شملت جميع نواحي الحياة فيها .

اهتمت الإدارة المصرية بتيسير سبل المواصلات فنظم بريد برى بين

سواكن والمقصير إلى أن يتم تنظيم الخط الملاحي البحري بين سواكن ومصوع وبينها وبين السويس .

وأنشئ بكل من مصوع وسواكن مكتب بريد وخصصت باخرة بعد ذلك لنقل البريد من سواكن لمصر في كل أسبوع فكانت البوستة السودانية تنقل من الخرطوم إلى سواكن برّاً وكان يقوم جنود الهجانة بهذه المهمة . ومن سواكن للسويس بحراً ، وربط خط بحري بين مصوع وسواكن وخصص واپور للإقامة بكل منها ، وقد نظمت مواعيد هذه الواپورات بدقة ، ولما انتظمت حركتها أصبحت تنقل الركاب والبضائع .

كما مدت خطوط التلغراف بين سواكن ومصوع وموانى البحر الأحمر الأخرى وبينها وبين الخرطوم . وقد وجدنا في دفاتر صادر محافظة سواكن وصفاً طريفاً لحفل نصب أول عامود من أعمدة التلغراف بسواكن ومما ذكر بهذه المناسبة أن تجار البندر قدموا أحد الأعمدة على سبيل الهدية الرمزية اعترافاً منهم بتقديرهم لأعمال الحكومة ومشروعاتها العائدة بالنفع على الأهالى بصفة عامة وعلى التجار بصفة خاصة .

ومن الخطوط التلغرافية التى مدت الخط من بربر إلى كسلة . ومن كسلة إلى مصوع . . . ومنها إلى سواكن . ومن سواكن إلى برانيس وهى ميناء مصرى على البحر الأحمر .

وقد ظهر أن الأخشاب التى ترسل من مصر لاستعمالها فى الخطوط التلغرافية تتعرض لحشرة القرضة ، وأن الأفضل والأوفر استخدام أخشاب شجر الدوم التى بالسودان هذا الغرض .

وكان بلشمهندس عموم التلغرافات (سلامة بك) يداوم المرور على هذه الخطوط التلغرافية الجديدة لتفقد حالتها ولتلافى ما فيها من نقص .

هذا بالإضافة لتمهيد الطرق البرية التى تربط موانى البحر الأحمر المختلفة بالمدين الداخلية .

وقد بحث فعلاً مشروع وصل السودان بمصر بالسكة الحديدية وقدمت اللجنة المكلفة لهذا العمل تقريراً وافياً . كما بحث (إسماعيل بك الفلكي) مشروع مد خط حليدي من سواكن إلى بربرو أو شنتي وقدم تقريراً في هذا الشأن مع خريطة توضيحية ؛ لكن العقبات المالية حالت دون تنفيذ هذا للمشروع وإن كان قد بدئ فيه فعلاً فمد الخط من وادي حلفا إلى (حنك) . هذا من جهة المواصلات ، وقد اهتمت الإدارة المصرية بتعمير بندر سواكن ومصوع فبنيت مساكن للأهالي من الحجارة كما شيد بكل منهما مسجد ومستشفى ومكاتب صغيرة لتربية وتعليم الأطفال ، ولما كان من العساكر الموجودين بالبندر من يتقن أشغال الحدادة والنجارة والنحت والبناء فقد استخدمتهم في هذه الأعمال .

كما أرسلت مطاحن للغلال كاملة العدد من مصر لتركيبها هناك ، وأرسل أيضاً مهندس خاص لإقامة (طابونة) لصنع الخبز بها ، ومخزن بجوارها لخزن الدقيق .

وعهد إلى (عرفة بك) باشمهندس استحكامات السودان ببحث مسألة الاستحكامات اللازمة بهذه الجهات لضمان سلامتها .

واهتمت الإدارة المصرية بتدبير المياه العذبة لكل من سواكن ومصوع فمدت المواسير من العميون والآبار لبندر مصوع وقام بهذه العملية المهندس المسيو (روسو) ، ولما وجد أن مياه الآبار بسواكن مرة وأن الأهالي يرتحلون منها للجبال في (سناكات) و(اركويت) حيث يمكنهم الحصول على المياه ، الأمر الذي جعل التجارة تكسد بالإضافة لانتشار مرض (الاستكربوط) فتبجعة المياه غير العذبة ، قامت الحكومة ببناء خزان يسع ٢٥٠,٠٠٠ متر من المياه لجمع مياه السيول التي تسقط على المرتفعات المحيطة بسواكن ومدت قناة من الخزان للمدينة بلغ طولها ٦,٠٠٠ متر وصرف على هذه العملية ٨٠٠ كيس .

ونجحت الحكومة جهودها إلى العناية بموارد هذه الجهات الطبيعية وتنميتها ، فاهتمت بنشر زراعة القطن في كل من مصوع وسواكن وملحقاتها كطوكر وعقين ومنكات ، فأرسلت البذور لهذه الجهات ، وشجعت الأهالي على الزراعة وازدهرت الزراعة بها للدرجة أن المحالج التي أقامتها الحكومة لم تف بالحاجة فأنشأ الأهالي والمهاجرون الأجانب محالج للقطن . ومما يدل على مبلغ اهتمام الحكومة بتنمية الزراعة هنا أنها فصلت مدير التاكة في عام ١٨٧٠ لما نسب له محافظ سواحل البحر الأحمر عدم الاهتمام بتشوين الأهالي للزراعة .

ولما كانت هذه الجهات مشهورة بملاحاتها فقد اهتمت الإدارة المصرية أيضا بتنظيم عملية استغلال هذه الملاحات وتصريف انتاجها من الملح ، ومما عمل في هذا السبيل مد خطوط حديدية من الملاحات للساحل لتيسير نقل الملح في عربات تسير على هذه القضبان بالدفع ، وعملت (أسكلة) بجوار الساحل لتيسير شحن السفن وعين مأمورون على الملاحات ، بل إن الإدارة المصرية عملت على تنظيم استغلال الملح وتسويقه ، فأرسلت عينات من مختلف أنواع الملح إلى البلاد الأجنبية للترويج له .

وفي مستهل الأعمال التي عينت بها الإدارة المصرية بعد استلام سواكن ومصوع ترتيب وحدة صحية وتعيين طبيب وصيدلي لكل منها ، كما عينت حكيمتين من التلميذات اللاتي أتممن الدراسة بالمدرسة الطبية إحداهما لاسبتالية سواكن والأخرى لاسبتالية مصوع .

وللفصل في المنازعات والخلافات شكل مجلس في كل من مصوع وسواكن من وجوه وعمد التجار ، وللتسهيل على أرباب القضايا رأى المجلس المخصوص أن القضية التي تنظر في أحد المجلسين ويستلزم استيفاؤها تنظر بالمجلس الثاني .

ولقد استتب الأمن تماماً في مصوع وسواكن في ظل الإدارة المصرية

فقد عين في كل نقطة من النقاط الهامة عدد من الجنود وعلى رأسهم ضابط للضرب على أيدي العابثين بالنظام والأمن .

كما نظمت مسألة جمع العشور والعوائد ورصدت في دفاتر حتى لا يظلم أحد ، وساعد ذلك كله بالإضافة إلى الاهتمام بإعداد الموانئ لاستقبال السفن وإنشاء الأساكن ، على رواج التجارة . فكانت السفن تأتي بانتظام لسواكن محملة بالبضائع الهندية والآسيوية المختلفة وتعود محملة بالملح والصمغ والعاج وغيرها من المنتجات السودانية .

ولما كان الأجانب قد أخذوا يتسللون للجهات الساحلية الهامة بساحل أفريقيا الشرقى وسواحل البحر الأحمر ويعقدون اتفاقات مع شيوخ القبائل فقامت الحكومة المصرية بأمر مشددة (لمحافظة سواحل البحر الأحمر) بمداومة المرور على السواحل واستكشاف وبيان حدودها ، وتسجيل أسماء القبائل والمشايخ بدفاتر الحكمادارية وسجلات محكمة العموم بالخرطوم . وذلك لإثبات حقوق الحكومة المصرية وبطلان الوسائل التي كانت الدول الاستعمارية تتبعها في عقد المعاهدات مع المشايخ لشراء جهات من الساحل كما فعل الطليان في (رأس عريب) والفرنسيون في جهة (أويوك) قرب تاجورة .

وقد حدث فعلا لما بدأت مصر تبسط نفوذها على هذه الجهات أن احتج حاكم عدن (ادوارد راسل) واضطرت الحكومة المصرية لأن ترسل (مكيلوب باشا) وهو إنجليزي الأصل ليشرح لوالى عدن حقيقة الوضع ويطمئن الإنجليز على مستقبل العلاقات بين بربرة وعدن لأن المسألة كما قالت الحكومة المصرية في خطابها لرضوان بك تتعلق بالسياسة وتحتاج إلى تفهيم الوالى المذكور ما يختص بها عن طريق من يكون له إلمام تام بلسانه .

وقد تابعت الحكومة المصرية جهودها في سبيل توطيد النفوذ المصرى في المناطق الأخرى الهامة بساحل البحر الأحمر الغربى ووضع حد للوسائل

التي كانت تتبعها الدول الأجنبية للتدخل في شئون هذه الجهات ، فلما علمت بالنزاع المستمر بين القبائل في بربرة وعلم وجود سلطة تحفظ الأمن وتحسم الأمر ، واتخاذ الإنجليز في عدن ذلك ذريعة للتدخل في شئون هذه الجهات . ووصلت لمصر عدة استغاثات من عقلاء القبائل يستنرخون الحكومة المصرية أن تعاونهم لوضع حد للفوضى المنتشرة في بلادهم . فأرسلت أحمد ممتاز باشا محافظ سواحل البحر الأحمر سنة ١٨٧١ وبرفقته محافظ مصوع لإجراء الصلح بين القبائل ، ثم أعقب ذلك إرسال رضوان بك وأحد رجال البحرية المصرية وقائد وابور (الصاعقة) إلى بربرة تمهيداً لإرسال الجنود والموظفين لإدارة شئونها ، ثم صدرت الأوامر (لمتذنجرك بك) مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر بالتوجه بنفسه لبربرة . فذهب إليها وكتب تقريراً وافياً عن حالتها في عام ١٨٧٣ ، أشار فيه لاضطراب الأمن وكثرة المشاحنات بين القبائل First Footsteps in East Africa .

وأوضح أن حالة ذلك الميناء الذي أمدته الطبيعة بميزات طبيعية نادرة . سيئة « فهو مهمل شأنه في ذلك شأن كافة المدن الساحلية التابعة اسماً للدولة العثمانية . وذكر أن البلدة تفتقر للمياه العذبة والمباني المستقرة والمنشآت الصحية الدائمة بالإضافة لافتقارها لمن يدير شئونها ويحفظ الأمن ويضع حداً للنزاع بين القبائل ، وأشار إلى أن الإنجليز بعدن يعتبرون العقبة الكوؤود التي تعترض بسط الحكومة المصرية لنفوذها في هذه الجهات .

وقد زار بربرة قبل امتداد الإدارة المصرية إليها الرحالة الإنجليزي

برتون وكتب عنها في كتابه : "First Footsteps in East Africa"

ولهذا الكتاب أهمية خاصة إذ أنه لم يكن قد سبق لرجل أبيض أن زار هذه الجهات ، لأن أهلها كانوا لا يسمحون لأوروبي بأن تخطأ قدمه أرض بلادهم ، وقد ذكر برتون أن بربرة يسكنها جنس من أخطر الأجناس وأنه رغم أنه كان متخفياً في ثياب تاجر عربي إلا أنه لاقى الأمرين ومع ذلك فقد

استطاع أن يزور زيلع ، بربره ، هرر ، وأن يصف حياة البسيكان ومعيشتهم وعاداتهم في هذه الجهات وصفاً دقيقاً مستفيضاً ، وذيل كتابه بالمذكرات والمعلومات التي كتبها الرحالة السابقون الذين حاولوا النزول لساحل أفريقيا الشرقى من أمثال (سبيك) ، « وباركر » . هذا بالإضافة لملاحظات وتسجيلات مناخية وشروح لقواعد اللغة الهررية وهي لغة ساحلية خليط من العربية وغيرها من لغات القبائل التي وفدت على هذه الجهات واندججت في القبائل العربية التي استقرت هناك ، مع مجموعة من الألفاظ الانجليزية وما يقابلها من هذه اللغة الهررية .

وقد نصح برتون انجلترا في مقدمة كتابه باحتلال هذه البلاد وعدلّ الأسباب التي من أجلها يرى لزوم ذلك ، ولم ينس وهو يختم كتابه أن يعيد ترديد هذه النغمة الاستعمارية .

والمهم أن كل ما كتب عن حالة بربرة قبل الإدارة المصرية يوضح حالة الفوضى التي كانت تعانيها وحاجتها الماسة لتنظيم كافة النواحي بها ، كما يوضح اتجاه الأطماع الاستعمارية إليها .

ولما امتد التنظيم المصري إليها بدأ العمران يدب فيها . فقد عين رضوان باشا من رجال البحرية المصرية محافظاً لإدارة شئونها فاهتم بتعمير هذا الميناء الفريد وشرع فوراً في إقامة المباني اللازمة : كديوان للمحافظة ، وبناء للكمرك ، ومستشفى وجامع ، وقره قول ، ومخزن لتخزين الفحم .

وكان المتبع أول الأمر أن يشرف على الناحية الصحية طبيب الوابور الراسي في الميناء ولكنه روى ضرورة وجود طبيب مقيم ليرعى الناحية الصحية بالبلد فقد يقوم الوابور لجهة أخرى فتحرم البلد من وجود طبيب بها . ولهذا عين طبيبان ليقم أحدهما في بنلر (بربرة) والآخر في (دوبار) وهي ميناء صغير لا يبعد كثيراً عن بربرة .

ومن أجدد المشاريع التي تذكر للمصريين بالفخر في تلك البلاد مشروع

توصيل المياه العذبة من (دوبار) إلى (بربرة) ، وقد أرسل مهندس مختص لدراسة هذا المشروع ، والاشراف على تنفيذه ، وتم المشروع وافتتحه المحافظ المصرى (رضوان باشا) بحفل عظيم حضره عدد كبير من التجار ومن عقال القبائل ، وبعض السومال وضباط الجهادية والبحرية وبلغ طول خط المواسير التى مدت من الدوبار لبربرة ١٢,١٢٣ مترا .

ولما وصلت المياه لبربرة مدت منها فروع للجامع ، والمستشفى ، وديوان المحافظة ، والجمرك . ومع أن سكان بربرة من السومال كانوا يدينون بالإسلام فقد كانوا يجهلون التعاليم الأساسية للدين الإسلامى ، ولذا أرسل أحد مدرسى الجامع الأزهر وهو الشيخ محمد بيومى الحنفى ليجمع بالقاضى والمفتى فى هذه الجهات ليوضح لهما المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ثم يعود بعد ذلك لمصر ، إذ أن الحكومة المصرية كانت ترى من الأوفق بقاء قاض ومفت من أهل البلاد لمعرفة ما بأخلاق الأهالى وعاداتهم .

وقد كان المحافظ المصرى — كما ذكر فى تقاريره — يداوم المرور داخل وخارج بربرة ليطمئن على أن الأمن مستتب ، والطرق آمنة ، وأدى ذلك إلى أن يترك السومال ما كانوا قد اعتادوا عليه من السلب والنهب والقتل وقطع الطرق وكانت الأوامر الصادرة للمحافظ أن يستعمل الحزم مع اللين فلا شدة قاسية ولا تساهل مطلق .

ولما كانت بربرة بطبيعتها ميناء تجارياً فريداً صالحاً لرسو السفن ويحميه من العواصف لسان من الأرض بحيث تصبح السفن الداخلة فيه فى مأمن من غوائل البحر وتقلب الجو ، فقد شجع ذلك الحكومة المصرية لأن تعنى عناية خاصة بإعداد الميناء وتزويده بحاجته من جميع النواحي ليكون أكثر أمناً وأفضل صلاحية لاستقبال السفن .

وقد زار (مكليب باشا) رئيس عموم المنارات والموانى ، ميناء بربرة وعين الأماكن الملائمة لإقامة فئار لهداية السفن وأسكلة لتسهيل الشحن والتفريغ

وقد استوردت الأدوات اللازمة لهما وأرسلت لبربرة فور وصولها لتركيبها .
 وحرصت الإدارة المصرية على تنظيم عملية البيع والشراء وضبطها حتى
 تستقر أمور التجارة وتزدهر ولذا أرسلت الموازين والمكاييل من مصر
 لتوحيد الوزن والكيل ؛ كما وحدت العملة المستعملة ، وكانت الأمور تسير
 من قبل بطريقة مضطربة غير نظامية . وأدت هذه الاصلاحات إلى اتساع
 نطاق التجارة واستقرار القبائل بالمدينة بعد أن كانت لا تبقى بها إلا مدة الموسم
 فقط (وهي تمتد من أكتوبر إلى مارس) .

ورغم ما بذلته الحكومة المصرية من جهد وما صرفته على بربرة لاصلاحها
 وما كانت تتكبده سنوياً للمحافظة على الأمن بها وإدارتها ، فقد اضطرت
 تحت ضغط الحكومة الإنجليزية لعدم تحصيل جمارك بجهة بربرة ، وذلك لأن
 أغلب علاقاتها التجارية كانت مع عدن ، كما اضطرت أيضاً لأن تفتح ميناء
 (جوهار) للتجارة وهو ميناء صغير لا يبعد عن بربرة إلا مسافة ٤٠ ميلاً
 وفتحه واعداده كميناء للتجارة كان يكبد الحكومة المصرية مصاريف باهظة ،
 وقد رأى غوردون نفسه عند ما تولى حكمدارية السودان عدم عدالة هذه
 الأوضاع .

ورغم أن وجود إدارة مصرية منتظمة في بربرة وقيام مواصلات مستمرة
 بينها وبين عدن وباقي موانئ البحر الأحمر قد أدى خدمات جليلة للإنجليز
 في عدن فانخفضت أسعار اللحوم والمسلية بها وأصبحت متوفرة طول العام
 بعد أن كانت تنقطع فترة طويلة منه ، إلا أن إنجلترا كانت تتحين الفرص
 لتضع يدها على أملاك مصر في هذه الجهات ولعلها كانت تنتظر حتى يدوس
 المصريون بها الأشواك بأقدامهم ويمهدوا لها الطريق ويدلوا العقبات ثم تسلم
 هي هذه الموانئ والبلاد ، والدليل على ذلك الزيارات المتكررة لبربرة من
 قبل (القبودان هنتز) القائد البحري الإنجليزي بعدن ، وما بدا من أحاديثه
 وأحاديث حاكم عدن للمستولين المصريين بها ،

وفي يولييه ١٨٧٥ صدر فرمان بإحالة ميناء زيلع الذي كان خاضعاً للسلطنة العثمانية ومحوّلة إدارته إلى منجق الحديدية ، للإدارة المصرية مقابل دفع ١٥,٠٠٠ خمسة عشر ألف ليرة عثمانية مبنوياً .

وقد قام رضوان باشا باستلام الميناء المذكور وصدر الأمر (لمتزنجور) بك محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر بالتوجه لهذه الجهات أيضاً والوقوف على حالتها من جميع نواحيها وتقديم تقرير عنها ، كما صدر الأمر لروثوف باشا الذي كان في معية غوردون باشا في استكشاف جهات خط الاستواء ، بإحالة هذه الجهات لعهدته وكلف بالتوجه إليها وكتابة تقرير عما يراه لازماً لها من وجوه الإصلاح .

ولدينا بالاضافة لهذه التقارير المتعددة وصف كامل لحالة زيلع كتبه الرحالة الإنجليزي برتون الذي أشرنا إليه سابقاً ، في عام ١٨٥٤ . فذكر أن مساحة زيلع تقرب من مساحة السويس وعدد سكانها يتراوح بين ٣,٠٠٠ ، ٤,٠٠٠ نسمة ومع ذلك فالمبنى من منازلها بالحجارة لا يتعدى ١٢ منزلاً والباقي عبارة عن عشش صغيرة من القش والجصير ، ومنازل الأثرياء مفروشة بالحصير ، ويدخلها النور والهواء من منافذ صغيرة وهي مليئة بالخفافيش التي يتركونها تأوى إلى منازلهم لأنها تخلصهم من الذباب والبعوض . وأما طرقاتها فقريبة وغير منتظمة فليست هي بشوارع بالمعنى المعروف ، وذكر أن المياه العذبة غير متوفرة بالبلدة مما يتسبب عنه بعض الأمراض للسكان كالحُمى وغيرها التي تنشأ بسبب رداءة مياه الشرب ، إذ أن الآبار العذبة تبعد عن زيلع بأربعة أميال تقريباً ، وأما زيلع نفسها فأبارها كلها غير عذبة ولا تصلح للشرب ، وهذا هو سبب عدم وجود خضروات بالبلد .

وفضلاً عن تأثير ذلك على الحالة الصحية فإن الأمراض تنتشر بسبب البعوض والذباب .

وقد عنت الإدارة المصرية بأمر زيلع شأنها في ذلك شأن كافة بلاد السواحل التي خصصت لها . وقد جعل أبو بكر شعيم جاكيم زيلع السابق محافظاً لها لمعرفة بحالة البلد والسكان وعوائدهم لكن عين وكيل للمحافظة من الملمين بالقوانين والأحكام وأرسل عبد القادر باشا مأمور ضبط مصر للإشراف على الأعمال العاجلة اللازمة للمحافظة . فأشرف على تشييد المباني اللازمة لديوان المحافظة الكمرك والمستشفى وأماكن لإقامة العساكر ، ومخازن ، وأسكلة لتيسير عملية الشحن والتفريغ .

وقد كانت الأحجار وبعض الأخشاب متوفرة في زيلع نفسها فاستخدمت في هذه المباني ، كما اشتغل فيها الصناع من الجنود .

وقد بحثت مسألة امداد زيلع بالمياه النقية ولما لم يتيسر التيام بمد مواسير المياه للبلدة من الآبار البعيدة عنها ، كما عمل المصريون في بربرة وغيرها من موانئ البحر الأحمر التي دخلت تحت الإدارة المصرية ، أرسلت عدة عربات من بهر لاستخدامها مؤقتاً في نقل المياه النقية للبلدة ، وأرسلت دواب النقل اللازمة لجرها .

وعنت الحكومة أيضاً بتأمين الطرق من زيلع لهرر ليأمن التجار والمترددون على هذه الجهات على أموالهم وأرواحهم ، وقد بذلت جهود جبارة لتوسيع الطريق الرئيسي الذي تسلكه التجارة من هرر لزيلع وأدخلت الحكومة النقد وعممت استخدام الموازين والمكاييل ، وأدى هذا كله لرواج التجارة .

وقد أنشئت مصلحة تابعة لنظارة الزراعة والتجارة بمصر عرفت باسم مصلحة الملح والنظرون ، على أن تتبعها الملاحات الموجودة بسواحل البحر الأحمر ، وعين موظفون من قبل هذه المصلحة لتنظيم استغلال ملاحات زيلع البالغ عددها خمسة . وبحثت الوسائل التي بها يمكن مضاعفة المستخرج من الملح والمباع منه . وأرسلت عينات منه للخارج .

ومن الوسائل التي اتبعت لترويج ملح زيلع بالذات تخفيض سعره إذ روى أن هذا أدى لمضاعفة تصريفه .

ولما أشيع عن وجود النجم بزيلع أرسل لمحافظة ليحث الأهالي سواء
بالتغيب أو التخويف للإرشاد عن مكان وجود هذا المورد .

أما من الناحية الصحية فقد كانت عناية الإدارة المصرية بها بالغة فشيدها
مستشفى ورتب له الأطباء والمرضون وغيرهم من الموظفين ، ولما أظهر
الأهالي عدم ثقتهم في (الحكيمباشي) الأوروبي المعين لهذه الجهة استبدلوا
بغيره من المصريين .

ولانتظام اتصال هذه الجهة بالبعيضة بمصر وبغيرها من موانئ البحر
الأحمر رتبت خطوط ملاحية منتظمة بين بربرة وعدن وزيلع وبينها وبين
السويس ووضعت لها جداول دقيقة ، وقد وجدنا في محافظ اليد بالمحفوظات
التاريخية بعض هذه الجداول مرتبطة بطريقة تدعو للدهشة والإعجاب .

ورغم أن الإدارة المصرية في زيلع وضعت نصب أعينها أن تسهل أمور
محافظة عدن في تلك الجهة وتقدم لها كل التسهيلات والمساعدات الممكنة فإن
الانجليز لم ينظروا بين الارتياح لوجود المصريين في هذه الجهات .

ولما أحييت زيلع للإدارة المصرية ، اتجهت الأنظار إلى جهة (تاجورة)
القريبة منها فقد ألحقت إدارتها بجهة زيلع ، وأهمية تاجورة ترجع إلى أنها
المنفذ للأقاليم الداخلية .

ومن زيلع خرجت حملة مصرية بقيادة محمد رءوف باشا لفتح سلطنة
هرر ، وهرر سلطنة إسلامية مستقلة أسسها جماعة من العرب هاجروا من
الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي .

وقد زارها الرحالة برتون قبل الحكم المصري ، وكانت في ذلك
الوقت تحت حكم الأمير عبد الشكور وقضى بها عشرة أيام وتحدث بأسهاب
عن الطريق من زيلع لهرر ، والقبائل التي تسكن هذه الجهات ، وهي ترجع
في أصلها إلى قبيلتين كبيرتين هما : السومال ، والجالا .

ومن اللذين زاروا هرر أيضاً الرحالة النمساوي (فيليب بولتشكة) وقد

زارها في حماية ورعاية الإدارة المصرية ، ووصف حالتها قبل الحكم المصري وما أدخله المصريون من ضروب الإصلاح ، كما أن من أحسن ما كتب عنها التقرير المقدم من هيئة أركان حرب الجيش المصري التي قامت بفتحها فقد شمل كل ما يتعلق بالمدينة وسكانها .

وقد كان الحكيم المصري لهذه الجهات حكماً مستنيراً قائماً على أساس تعرف حالة السكان وحاجاتهم المختلفة وتدارك هذه الحاجات . فقد أرسلت الحكومة المصرية لرؤوف باشا بمجرد فتح هرر خطاباً تستفسر فيه عن حالة هذه الجهات وسكانها من جميع النواحي لمعالجة أوجه النقص ، ورد رؤوف باشا على هذا بتقرير واف عن هذه الجهات .

وأرسلت الحكومة المصرية مهندسين من رجال الجهادية لرسم خرائط لدرس وتعيين أماكن المباني الهامة اللازمة لها - وأصدرت الحكومة فرماناً للأهالي تعهدت فيه بنشر التعليم ، والعمل على استتباب الأمن ، والاهتمام بالمرافق العامة ، والنهضة بالزراعة والتجارة والصناعة .

وقد أوفت الحكومة بوعدها ففتحت عدة مدارس صغيرة لتعليم مبادئ القراءة والكتابة والتمقه على المذهب الشافعي ، وقد تفقه بعض السكان في علوم الشريعة ، ودأى ذلك للقضاء على الشوائب المخالفة للدين الصحيح فأصبحت أحكام الشريعة الإسلامية الغراء هي النافذة .

كما اهتم رؤوف باشا ، حكمدار عام هرر وملحقاتها بترغيب السكان في الزراعة . خاصة زراعة البن التي كانت تجود في هذه الجهات ، لكن أمراء هرر كانوا يحرمون زراعتها على السكان . وقد أرسلت من مصر بذور الحنطة والخضراوات والفاكهة والقطن والذرة لتجربتها وحث الأهالي على زراعتها .

واهتم رؤوف باشا بتأمين الدروب ، والضرب على أيدي قطاع الطرق فاستتب الأمن بعد أن كانت القوافل تعاني الكثير في الطريق ، وكان التجار

يضطرون لأن يذولوا بسخاء لاسر ضباء رجال القياثل التي يمرون بها في كل مرحلة من مراحل الطريق ليأمنوا على أنفسهم وتجارهم ، وكان ذلك في الماضي سبباً في تدهور التجارة فأقهرت أسواق هرر من البضائع واضمحلت تجارتها . وعمد رؤوف باشا لإقامة المحطات في الأقاليم والجهات الهامة التي تطرقها القوافل فعملت محطة في (جلديسه) وأخرى في (دارفي) على أن يقيم في كل خمسمائة عسكيري .

وقد نظم النقد المتداول في هرر ، وحددت قيمته ونبه على رؤوف باشا بعدم تحصيل أي جمارك أو عوائد خلاف ما اعتاد الأهالي دفعه . وقد رفضت الحكومة المصرية الأخذ برأي رؤوف باشا فيما يختص باحتكار التجارة في بعض البضائع المعتاد تصديرها ببلاد العرب أو فيما يختص باستخدام الحكومة لطريقة المبادلة في التجارة مع الأهالي بدلا من طريقة النقد .

ولم تقتصر عناية الحكومة المصرية على تأمين الطريق بين زيلع وهرر وبينها وبين بربره بل عنت أيضاً بتوفير وسائل المواصلات السهلة التي تربط هرر بالجهات الأخرى فأصبحت - أي هرر - متصلة بالجهات المجاورة بطرق برية آمنة ، وبالعالم الخارجي بخطوط ملاحية منتظمة ، وأصبح البريد يرد إليها ومنها بانتظام تام .

وقد شجع رؤوف باشا بعض شبان الصومال على مرافقة رجال الجيش من الصناع ليتعلموا منهم صناعة البرادة والحدادة وغيرها من الصناعات . وازدهر في هرر نوع من الأقمشة . وليكون قدوة لغيره من الموظفين والأهالي فصل رؤوف باشا لنفسه حلتين من هذه الأقمشة ، كما حرم على الجنود شراء أي شيء من غير أسواق هرر نفسها حتى تزدهر الحالة الاقتصادية بها . وقد أشار دور بك عضو الجمعية الجغرافية المصرية في تقرير قدمه عن هرر بعد زيارته لها ، ونص هذا التقرير موجود في المحفوظات التاريخية ، إلى نشاط الحالة الاقتصادية بها .

وقد كان أهالي هرر يحصلون على المياه للضرورة لهم من الغدران البعيدة.

عن المدينة ، فحضر رؤوف باشا قناة بخلب المياه للدخول المدينة ليوفر على الأهالي الجهد ويدراً عنهم ما كانوا يتعرضون له من مخاطر .

وفي سبتمبر ١٨٧٥ أى فى الوقت الذى كان فيه رؤوف باشا فى طريقه لفتح مرر كانت حملة أخرى بقيادة (ماكيلوب باشا) مدير الموانى والمنارات المصرية قد أقلعت من ميناء السويس قاصدة فتح باقى بلاد السودان الجنوبي ، والوصول إلى مصب نهر الحب ، وكان بمعية ماكيلوب باشا فى هذه الحملة عبد الرزاق بك ورضوان باشا و (شايه لونج) .

وهذا الأخير من الغنباط لا الأمريكين ، وقد دخل خدمة مصر سنة ١٨٧٠ وما يذكر له أنه ظل مخلصاً لمصر حتى بعد انتهاء خدمته بها ، فكتب عدة كتب دافع فيها عن حقوق مصر فى السودان من أهمها كتابه (مصر ومديرياتها المقنودة) ، وكتابته (أفريقيا الوسطى) وأيضاً (الأنبياء الثلاثة ، غوردون ، المهدي ، عرابي) .

وقد وصلت الحملة المصرية إلى (رأس حانون) ، (وبراره) ، (قسايو) عند مصب نهر الحب واحتلت هذه الجهات ، وبدأت العمل لتعميرها .

وقد كانت التعليمات تقضى بأن تتجه الحملة غرباً بقصد اوتباد الطريق من الساحل لمنطقة البحيرات الاستوائية لكي تتصل مصر بأملاكها فى هذه المنطقة عن هذا الطريق ، طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وكانت السياسة مرسومة على أن تتخذ نقط على الساحل وتمهد منها الطرق للدخول سواء الطرق البحرية أو الحديدية أو البرية .

ولهذا الغرض بحثت مسألة مد السكة الحديد من سواكن إلى بربرة ، أو من سواكن إلى شندي ، ومن مصوع إلى كسله ، وكان الاتجاه إلى تنفيذ نفس الأمر فيما يختص بالاتصال بالمديرية الاستوائية عن طريق خط حديدى يمر من الساحل .

وكانت الأوامر الصادرة لغوردون باشا أن يبادر للاتجاه شرقاً لمقابلة الحملة وتيسير مهمتها ، لكن كما صرح غوردون نفسه أنه لم يكن في نيته تنفيذ هذا الأمر ، وقد علق « شاييه لونج » على ذلك بأنه لعله راجع لتعليمات صدرت لغوردون من الحكومة الإنجليزية .

وقد أخذ المصريون بمجرد أن خضعت لهم هذه الجهات الساحلية يعملون على تعمير هذه الجهات والعمل على استتباب الأمن بها ويجرون الصلح بين القبائل المتنافرة التي كان النزاع المستمر فيما بينها سبباً في تعطيل الأعمال العمرانية الإنتاجية ، فلما بدأت الأمور تستقر وتصافت القلوب ، وشعر الأهالي بأن هناك قوة تصون الأهالي وتحفظ الأرواح والممتلكات أخذوا ، كما يقول رضوان باشا في تقريره ، يتعاونون في زراعة الحدائق وعمل الآلات الزراعية وغيرها ، لأن الأرض هناك على ساحل (نهر الحب) صالحة للزراعة ، فلم يكن من عائق يحول دون ذلك إلا تنافر القبائل وتطاحن واستمرار الحروب بينها .

وأرسل (ماكلوب باشا) رئيس الحملة في ٢ ديسمبر ١٨٧٥ إلى مصر كشفاً ببيان الأشخاص والمهمات اللازمة لتعمير المناطق التي أخذت بساحل أفريقيا الشرقى ، ويتضح من الكشف أن الحاجة كانت ماسة لعدد كبير من المهندسين والبنائين ، والنجارين والموظفين والفلاحين المهرة المتزوجين بنسائهم ، وبلغ عدد من طلبهم من الرجال النخبين اللازمين لتعمير هذه الجهات ٣١٤ رجلاً بمهماتهم وأدواتهم .

وهكذا أخذ العمران يدب في هذه الجهات واتجه الكل للإنتاج والعمل .

ولما كانت التجارة في هذه المناطق أغلبها عن طريق المقايضة لعدم تداول العملة فيها ، وطريقة المقايضة البدائية هذه لها من مساوئها وعدم ضبطها كما نعلم ما يقيد التعامل التجاري ويضيق نطاقه ، ويجعل سيره في أفق محدود ، لذلك

فقد عمد المصريون إلى نشر استعمال العملة في هذه الجهات لتنشيط التجارة ، وزيادة حركة التعامل بين الناس .

ولا شك في أن روح التعمير والبناء وحث الأهالي على العمل والإنتاج والاهتمام بجلب الفنيين لمختلف الحرف والصناعات التي بدت من المصريين منذ اللحظة الأولى تعطينا فكرة عما كان ينتظر هذه الجهات من تقدم ورقى ونهضة لو قدر للحكم المصري أن يظل بها مدة طويلة . لكن وقفت إنجلترا في وجه الانتداب المصري في هذه الجهات وأجبرت الحكومة المصرية على سحب حامياتها منها ، وقد عقد في سبتمبر سنة ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا معاهدة اعترفت فيها بسلطان مصر على بلاد السومال حتى رأس حانون . هذا وقد كان طبيعياً أن تهتم مصر بتدعيم أسطولها في البحر الأحمر لممكنها من ربط هذه المناطق الشاسعة التي دخلت تحت حوزتها بعضها بالبعض الآخر ، ولذا فقد اتجهت الأنظار لعصب الحياة في ترسانة الاسكندرية وتزويدها بحاجتها من الآلات والمواد الخام والفنيين ، وأنشئت بجوارها مدرسة بحرية عين لنظارتها (مكيلوب باشا) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمصلحة الموانئ والفنارات ، وقد اهتمت الحكومة بأخبار طلبة المدرسة البحرية ، وبتعليمهم وبعثت بعدد كبير من الخريجين للبلاد الأوروبية لإتمام علومهم البحرية ، وأوصت مصر على عدد من السفن الحربية المدرعة لحماية أسطولها في البحر الأحمر

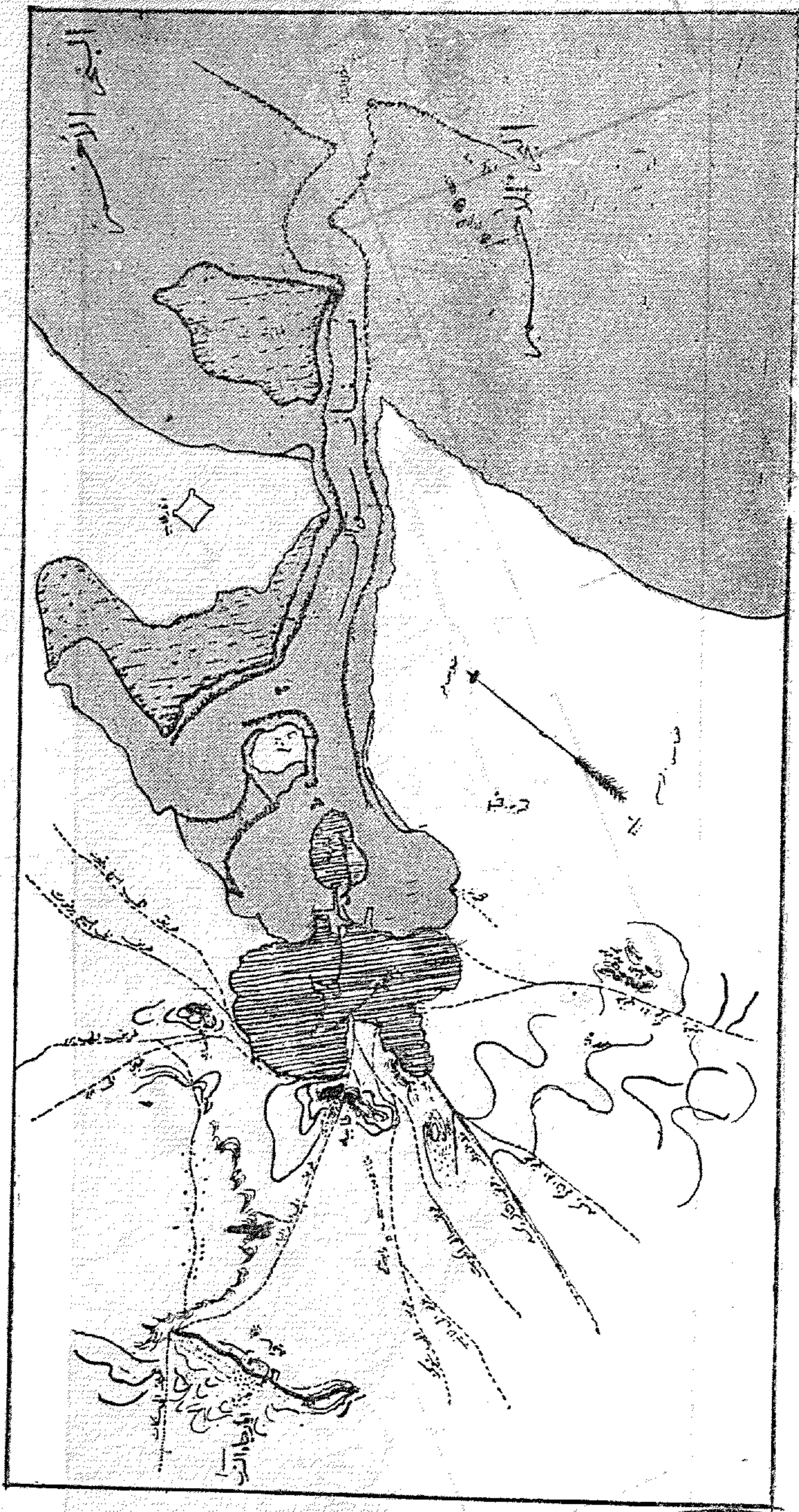
لكن إنجلترا لجأت لطريقها التقليدي فاثارت مخاوف الدولة العثمانية من نتائج تقوية أسطول مصر البحري فوقفت الدولة العثمانية حائلاً دون تقوية مصر لأسطولها الحربي فاتجهت الجهود إلى ناحية أخرى هي تقوية شركات الملاحة التجارية التي تعمل في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، وقد أدت هذه الشركات الملاحية كالشركة العزيزية ومصلحة وابورات البوستان الخديوية أجل الخدمات للحكومة المصرية في تنفيذ سياستها في البحر الأحمر وموانيه . وقد اهتمت مصر بإعداد موانئ البحر الأحمر المختلفة للملاحة وأنشأت

الفنارات لهداية السفن ، فأصبحت الملاحة في هذا البحر آمنة منتظمة وأصبحت للشركات الملاحية المصرية والأجنبية خطوط ملاحية متعددة في هذا البحر وبوانحر خاصة تقوم برحلاتها البحرية حسب جداول دقيقة معروفة .

هذه صورة بسيطة جداً لبغض الجهود التي بذلتها مصر في البحر الأحمر وموانيه التي امتدت إليها الإدارة المصرية ، ومنها يتضح بجلاء أن مضر تعتبر أن رسالتها في هذه الجهات هي التعمير والبناء والتأخذ بأيدي السكان والنهوض بهم في مختلف ميادين الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والدينية . ومن هنا يتضح أبون الشاسع بين الامتداد المصري في هذه الجهات الأفريقية في خصائصه ونتائجه ، وبين الاستعمار الأوروبي البغيض الذي كان دائماً لا ينظر لمصالح السكان الأصليين ، بل ينظر لمصالح البلد المستعمرة على أنها في المرتبة الثانية فيضحي بتلك المصالح طالما كانت تتعارض مع مصالح المستعمر وأغراضه الابتزازية الاقتصادية أو مراميه السياسية .

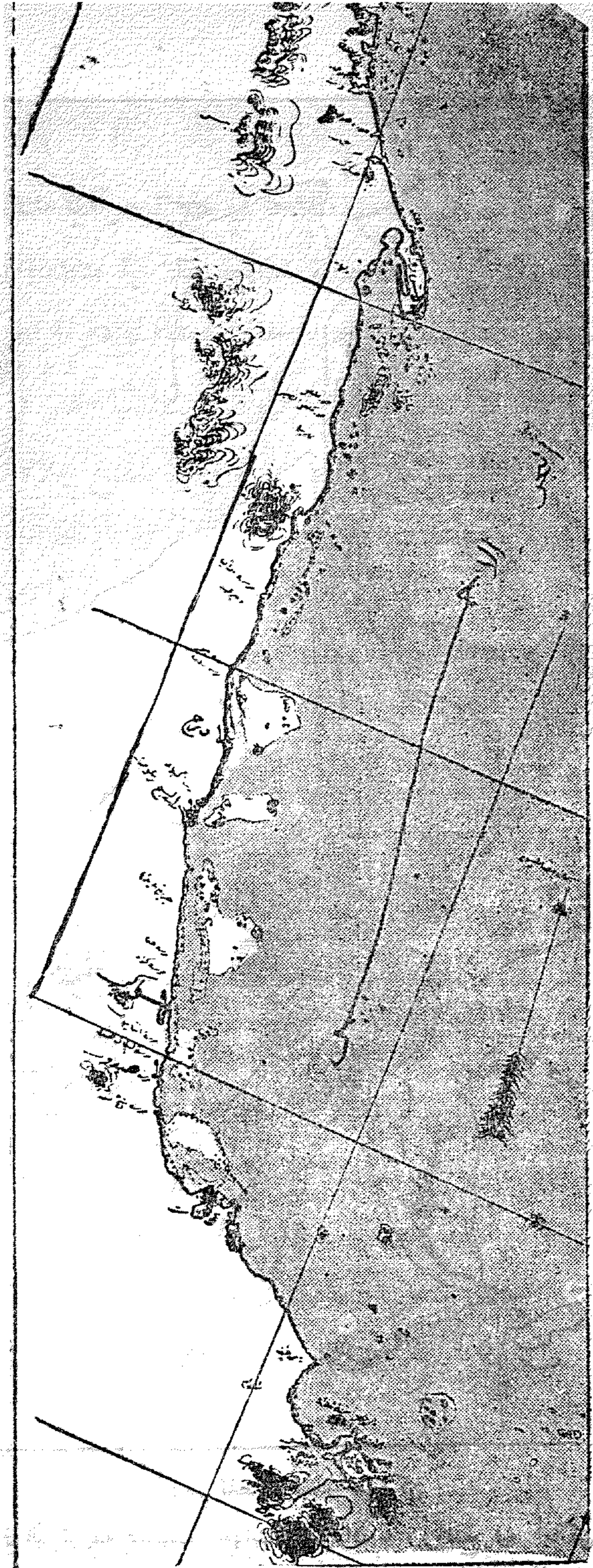
ولذلك لم يكن عجباً أن تنظر الدول الاستعمارية وبخاصة إنجلترا بعين القلق لسيطرة مصر على هذه المناطق الهامة المظلة على البحر الأحمر . ورغم كل المحاولات التي بذلتها مصر لكسب رضا الدول الأوروبية ، وإنجلترا بنوع خاص لنيل موافقتها بقدر الإمكان على المشروعات التي تقوم بها الحكومة المصرية في هذه الجهات ، ورغم إلتجاء الحكومة المصرية لاستخدام عدد ضخم من الأجانب لتحقيق مشروعاتها على أمل أن يؤدي ذلك لكسب دولهم إلى جانب مصر أو على الأقل لضمان عدم اعتراضها على المشروعات المصرية في منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الحيوية .

ورغم التسهيلات والخدمات التي ذكرنا أن الإدارة المصرية أنها في بربره وزيلع وغيرها ، لإنجلترا والدول الاستعمارية الأخرى ، فقد ظلت تتحين الفرص لطرد مصر من هذه الجهات التي كانت قاء بدأت تنعم بالحكم المصري المنظم .

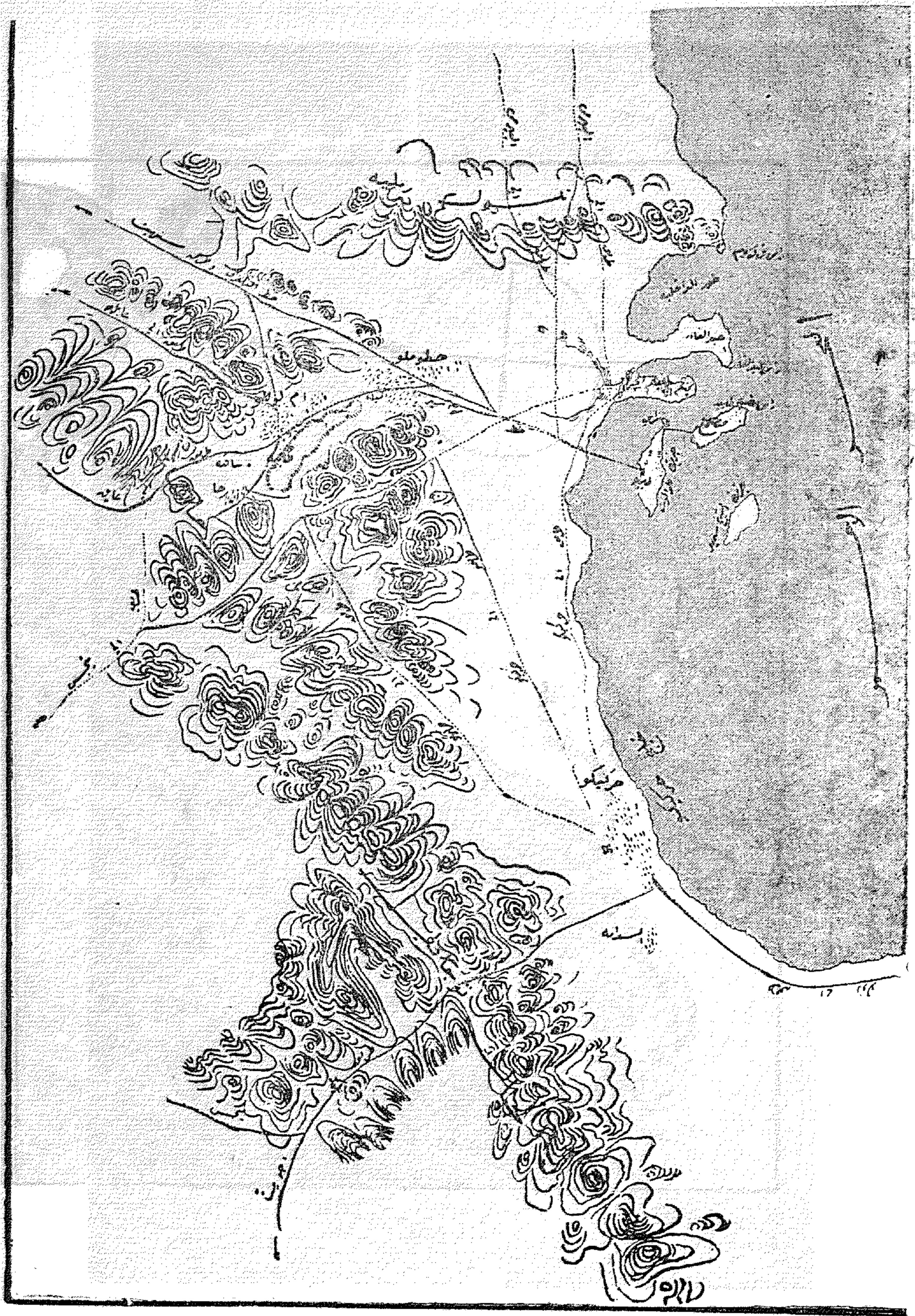


رسم تفصيل لبندر سواكن

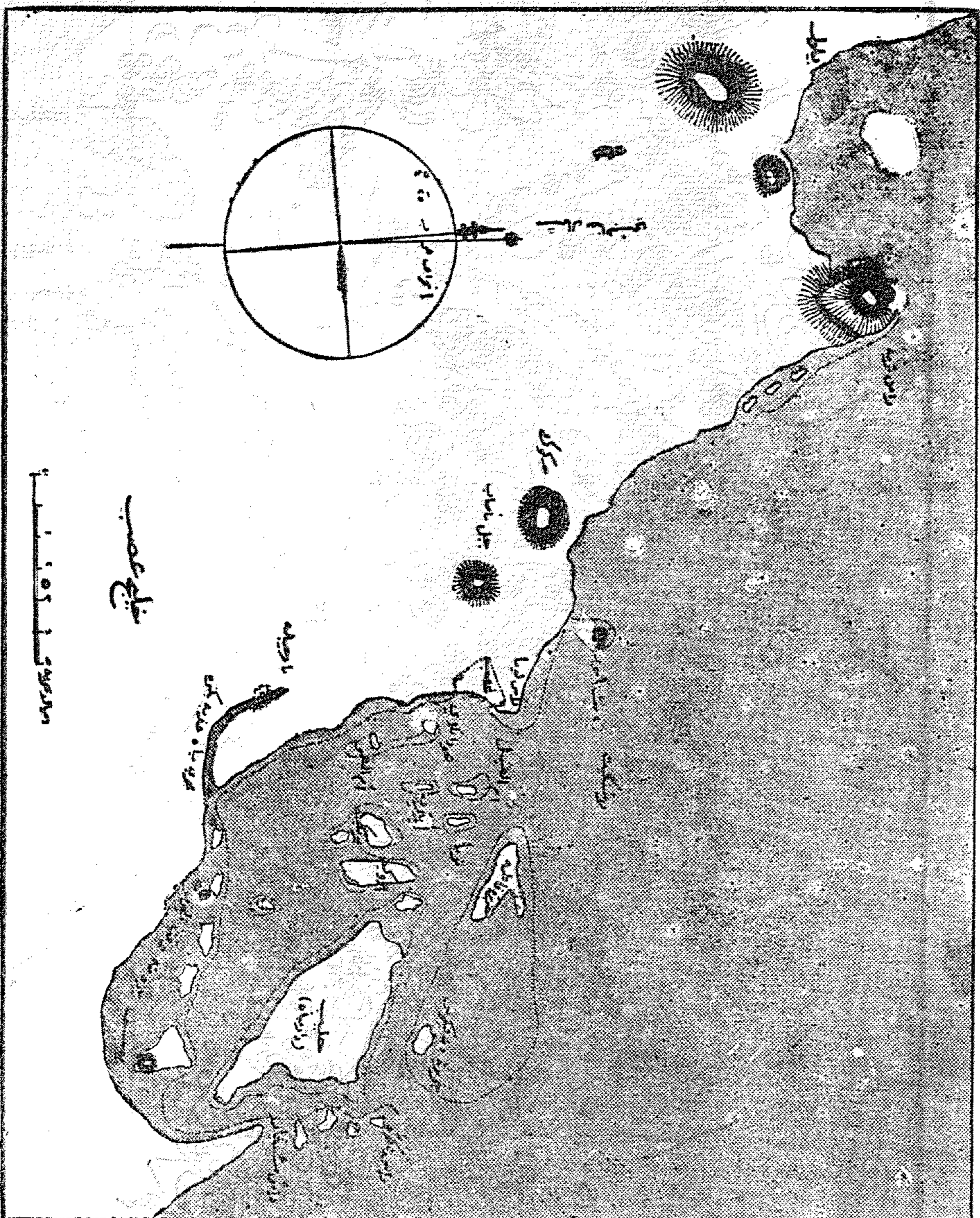
والطرق التي تربطه بمختلف جهات السودان ، وواضح فيه أماكن آبار
مياه الشرب والطواهي . من رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة
(الأصل بالمحفوظات التاريخية) ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م)



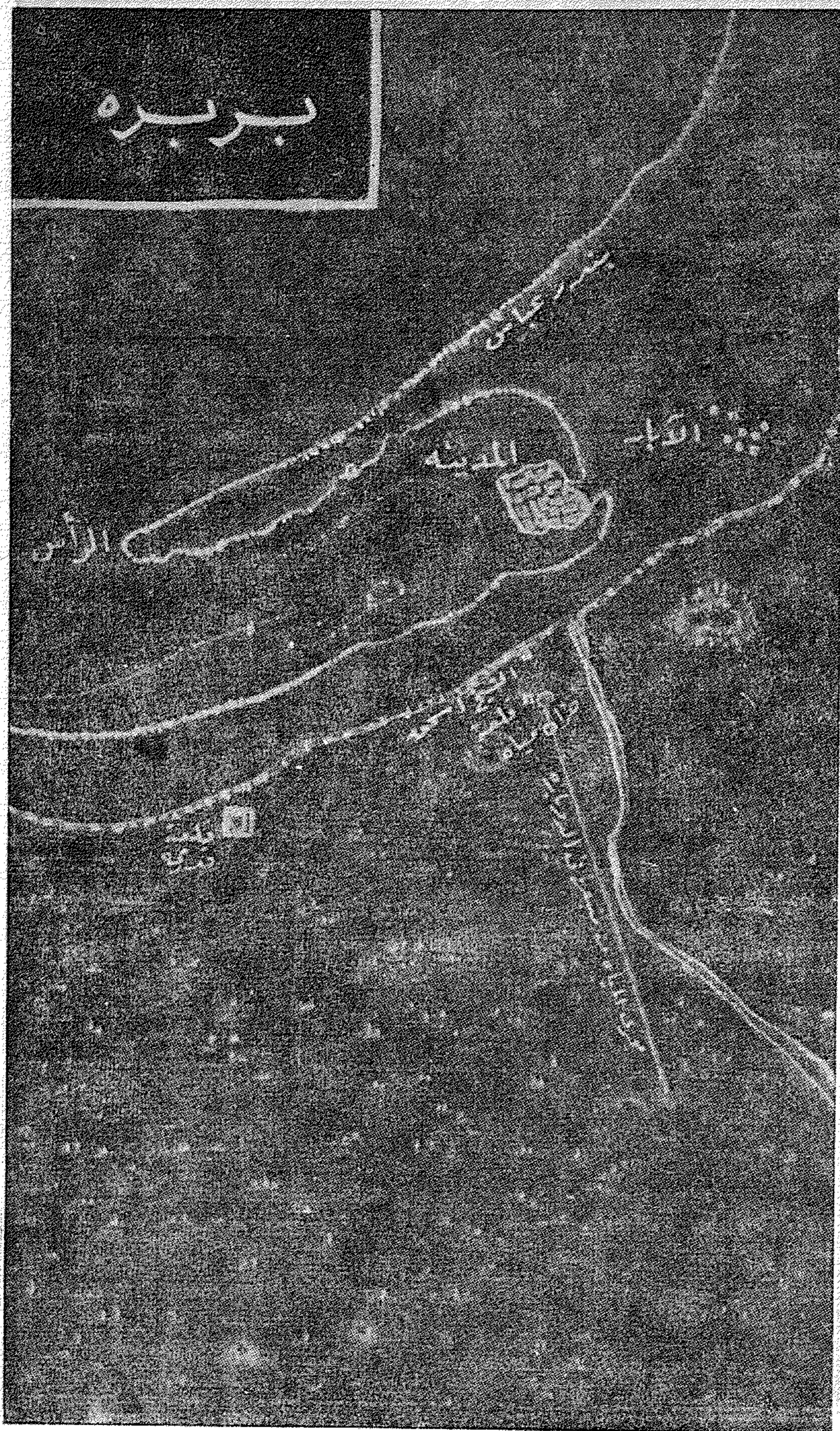
خريطة للندن والموانئ الهامة على البحر الأحمر في المنطقة المحيطة
بسواكن - شمالا وجنوبا - رسم هيئة أركان حرب الجيش
المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م)



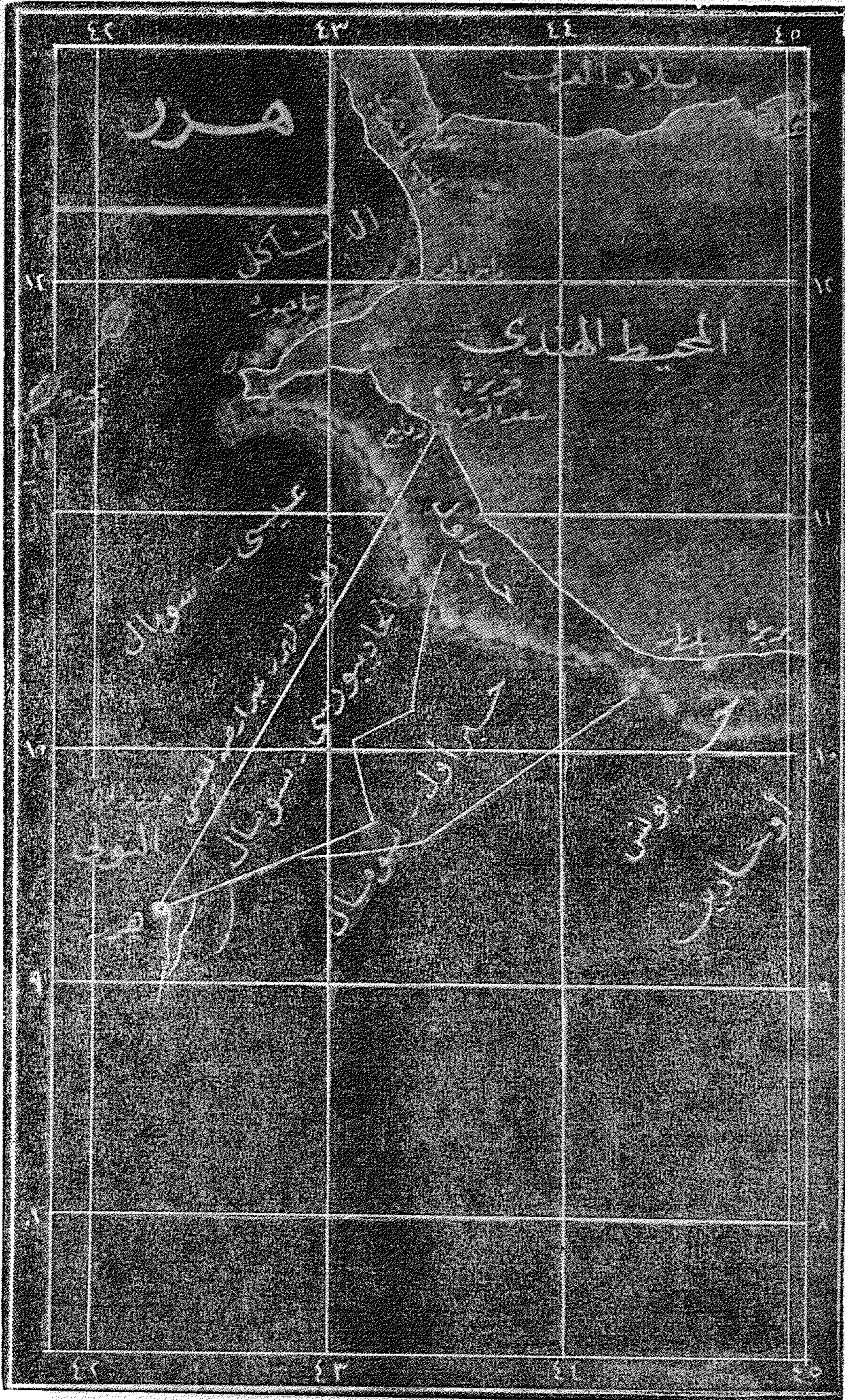
خريطة مصووع وما جاورها والطرق المؤدية إليها ؛ وخطوط التفرعات التي تربطها بباقي جهات السودان .
 رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) (الأصل بالمخطوطات التاريخية)



صحب ويلول و المناطق الجارة التي تعرضت لأطاع الأجانب و دسائسهم .
 رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م)



هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التي وضعها الرحالة « برتون »
وبخريطة أركان حرب الجيش المصري التي عملت بعد وضع هذه الجهات تحت الإدارة المصرية



هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التي وضعها الرحالة « برتون » وبخريطة أركان حرب
الجيش المصري التي وضعت بعد فتح هرر
(موضح بها موقع كل من تاجوره ، زيلع ، بلهار ، بربره - والطرق المؤدية من هذه
الموانئ لهرر والقبائل الموجودة في هذه القبائل)

سأله القوام

الحضرة جناب الهالك لعل لاجل الانعم المحترم خديو مصر لقمان
 ومضافاته احسن الله دانه واسعد ايامه واوقاته ان شاء الله
 عليك رحمته وبركاته وان تفضلت وعز المنسبت فهو
 زكي جلال في حال الصحة والاستقلال لازلت كذلك بالقادر
 المالك والباعث لخواص المودة والمستوال عن صحة حاله
 واعتدال فراجد التين واغاية القصد والملازمة العباد
 ومراعاة فاهد ساكنه محركات ولا عهد ما يلزمه لجنابك
 الا غير سئ الله دوام ذلك وعسى ان الله كما جعلنا القطعة
 الافريقية والاختق الاسلاميه تجتمع ونفوز بالمواجبه
 عن قريب ان شاء الله هذا وسأل الله لك تمام النعم ودوام الصحة
 والعافيه وكل غرض يريه ولك فطرافا الاشامتك السلام عسى
 ٢ صفحته من المخطوط

صورة خطاب من السلطان برغش سلطان زنجبار لخديو مصر في
 (٢ صفر ١٢٩٢) ينبه بأن كل شيء هادئ وأنه يرجو أن يجتمع
 به في مصر - وذلك قبل زيارة السلطان لمصر وقد أعقبها حلة
 (ماكيلوب باشا) لإخضاع بعض جهات الصومال التابعة لسلطان زنجبار
 (الأصل بالمخطوطات التاريخية)



المعبد من الله يوحنا ملك ملوك الحبشة وما يليها

اي الامراء الملوك الذين ركنوا بينكم وراى العساكر المصرية خطاها وشوائبها بعد هذا
السلام عليكم والامانة الملكية البكم نذكركم انه من الاصول الحاوية ما بين جميع العالم بأسره هدانة
لم احد يتعدى على حارة في اذن شئ من حدود القاطن والآن قد صار البعدي الكامل على حدودنا
و ديارنا وكلما قيلت مملكتنا ولاجل الصبر المصري بوقت الله صونا الى هذا الان وما كنا هذا حتى
كان ما نحن متفكرين حلت فاحررب وهذا كله من مشورة اناس اسرار الدين لم يتقوا الله ولا
لهم راب بتدبير الممالك المتفرقة من امر الفتن ابيكم فانتج الان تعداكم حدودنا وحصولكم في بطن
مملكتنا الزميمة ليس بغير انفسكم بل كما ذكرنا عن الامان وعهد الله بغير رجب علب
انفسكم ومالك وشعر واحدة تهلك من رمتكم فوجعل غايركم وخذلكم مملكتنا ومعارشنا بنير
فانتم بكون تسليم الاسلحة وان احيتم لجلس بمقرتنا يكون لكم الطهية الكاملة واذا اجتمع
التعبد اية محل وطعن بكم بكم ذلك تشيع العساكر اياكم بلا فخر ولا مشقة ومطاي هذا القاهر
على الله الماسك الكل مع عزه المادى و الامانة خير والسلام ختام و
١٨٧٨ هـ

يخطى خط القدينا الاكبر للاختم المحتتم اسماعيل الخديو مطرانها و مضافا انها احسن
اصغر
ذات

Signature: *Isma'il Khedive*
Circular stamp: SUEZ MAR 28 75

صورة لمظروف خطاب مرسل من الملك يوحنا ملك الحبشة للخديو اسماعيل بمناسبة الحشود التي
تجمعت في مصوع استعداداً لحملة أرندروب بك - وقد وصل الخطاب عن طريق السويس في
٢٨ مارس ١٨٧٥ (الأصل بالمخطوطات التاريخية - ونفس الخطاب أشرنا إليه في البحث)

وقد أتاح التدهور الاقتصادى والسياسى الذى انتاب مصر منذ أواخر عهد اسماعيل ، فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع . ولعبت السياسة الإنجليزية دوراً عجبياً ملتوياً لتحقيق أطماعها هذه فهى تارة تجبر مصر على إخلاء أقاليم مطمئنة هادئة من ممتلكاتها بحجة الارهاق المادى الذى تسببه إدارة مصر لهذه الأقاليم للخزانة المصرية المرهقة ، وذلك بالطبع ليتيسر لها وضع يدها على هذه الأقاليم .

وتارة أخرى تتذرع باسم حق مصر الشرعى فى ممتلكاتها لتقصى دولة استعمارية منافسة أخرى .

ومرة ثالثة تسلم أملاك مصر لدولة حليفة أو قليلة الخطر حتى تتحين الفرص المواتية لتضع يدها على الفريسة .

وهكذا لم يأت عام ١٨٨٤ حتى كانت الدولة الاستعمارية قد اقتسمت أملاك مصر فى السودان الشرقى ، وشرق أفريقيا ، وكان نصيب إنجلترا وحليفاتها إيطاليا فى ذلك الوقت ، نصيب الأسد من أملاك هذه الفريسة المغلوبة على أمرها .

فأخذ الإيطاليون بمعاونة الإنجليز يمتدون من منطقة «عصب» التى اتخذوها كمسار جحاف فوضعوا أيديهم سنة ١٨٨٢ على مصوع كما احتلوا (بيلول) وبسطوا سلطاتهم على المنطقة كلها الممتدة من رأس نضار (جنوب سواكن) إلى (أويوك) وفى مارس ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالى ينظم أمر هذه الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر التى سميت فى المرسوم باسم (ارتريا) .

على أن هذا النصر العجيب أسال بالطبع لعاب الإيطاليين فتطلعوا لغنيمة أخرى وكانت أطماعهم متجهة للحبشة . ولتحقيق هذا الهدف فكر الإيطاليون فى احتلال ساحل السومان إذ أن هذه الجهات كانت المنفذ الجنوبي لبلاد الحبشة فباستيلائهم عليها يستطيعون تطويق الحبشة من الجنوب وبذا يقفلون الطريق أمامها للمحيط الهندى كما أغلقوا طريق البحر الأحمر باستيلائهم على الموانى التى كونوا منها مستعمراتهم فى أرتريا ، واستطاعت إيطاليا أن

تتفق مع صديقها انجلترا في سنة ١٨٩١ على رسم حدود منطقة النفوذ الجنوبية هذه . والطريف أن انجلترا سمحت لإيطاليا بوضع يدها على موانئ (برارة) ، (نفدشيو) وهي الموانئ التي أرغمت المصريين على إخلائها ، وحاولت إيطاليا بعد ذلك أن تضرب ضربتها المنتظرة على الحبشة، لكن هزيمتها المشهورة في عدوة ١٨٩٦ وضعت حداً لكل هذه الأحلام الاستعمارية الحميلة .

أما انجلترا فقد وقع اختيارها من أملاك مصر على الجهات المقابلة لعدن على البر الثاني فقد أجبرت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلاء بربرة وبلهاز وزيلع واحتلتها هي وكونت منها ما سمي بالسومال الإنجليزي .

أما هرر فقد أجبرت انجلترا مصر على إخلائها في مايو سنة ١٨٨٥ وتسليمها للأمير عبد الشكور بن أمير هرر السابق . ويبدو أن انجلترا كانت تعتبر هذا الإجراء إجراء مؤقتاً حتى تتاح لها الفرص بوضع يدها عليها وإدارتها لكن في عام ١٨٨٧ زحف مفلوك ملك شوا (ملك الحبشة فيما بعد) واستولى عليها ولا تزال في يد الأحباش لليوم .

ولم تخرج فرنسا صفر اليدين من هذه القسمة فقد تذكر الفرنسيون أن هناك مسامراً آخر لححا وكان جحا في هذه المرة يستظل تحت الراية الفرنسية فقد تذكروا أن فرنسياً اشترى أو على الأقل ادعى أنه اشترى من أحد مشايخ القبائل ميناء (أويوك) في عام ١٨٦٢ ولم تهتم فرنسا بهذا الأمر لكن في عام ١٨٨٢ حين فتحت مدافع الإنجليز التي كانت تضرب الإسكندرية آذان الفرنسيين وأبصارهم إلى التغيير المترقب حدوثه في هذه المناطق الحيوية الهامة بادرت فرنسا إلى احتلال أريوك وإلى التوسع منها للداخل ، فاستولت على (تاجوره) وعلى جبوتى وعلى غيرها من الجهات الساحلية القريبة . ولم يكن هذا غريباً فقد كانت هذه الجهات الخاضعة للنفوذ المصرى نهياً مستساغاً في ذلك الوقت . وفي سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسى بضم هذه الجهات تحت اسم (الصومال الفرنسى) .

هذه قصة إخلاء الإدارة المصرية لهذه الجهات ومأساة إخلاء هذه الجهات ، ومبرراتها أو عدم مبرراتها ، مسألة يطول الحديث فيها ويضيق هذا المجال عن التعرض لها ، لكن يكفي أن أشير إلى أن السكان أنفسهم بهذه الجهات من وطنيين وأجانب أصيبوا بالذهول لما علموا بأمر إخلاء الإدارة المصرية لها ، ووصل الأمر بالتجار الأجانب الذين استقروا بهرر وزيلع وبربرة وغيرها واستثمروا أموالهم هناك في ظل الإدارة المصرية ، أن قدموا لرضوان باشا الذى كان مكلفاً بإخلاء هذه الجهات عرائض ممضاة ، ذكروا فيها أنهم لم يصدقوا النبأ حين وصلهم . أما وقد ظهر أنه حقيقى فإنهم يحتجون على هذا التصرف البعيد عن الحكمة وقدموا (بروتستو) على الحكومة المصرية يحملونها نتيجة إخلاء هذه المناطق الآمنة . ويذكرون أنهم لولا شعورهم بالأمن والطمأنينة لما نقلوا ثرواتهم وممتلكاتهم وعائلاتهم واستقروا في هذه الجهات ، وأن سحب الإدارة المصرية منها سيعرضها لعوامل الفوضى ويعرض حياتهم وأموالهم للأخطار ، ويهم يحملون الحكومة المصرية نتائج ذلك كله .

والغريب أن انجلترا أو غيرها من الدول الاستعمارية التى استولت على أملاك مصر لم تدفع أى تعويض عن المشروعات العمرانية والمباني التى أقامها المصريون وصرفوا عليها آلاف الجنيهات خلاف الجهود المضنية ، بل الأغرب من ذلك أن المصريين ظلوا يدفعون مرتب نائب القنصل الإنجليزى المكلف بإدارة هذه الجهات بل والإضافة السنوية التى كانت تدفعها مصر للدول العثمانية فى مقابل ضم زيلع ومصوع وسواكن حتى بعد إخلاء هذه الجهات واحتلال هذه الدول الاستعمارية لها .

هكذا طويت صفحة الحكم المصرى بهذه الجهات ، ولا شك فى أن أى حكم محايد عادل لا يستطيع أن ينكر ما أدته الإدارة المصرية المنتظمة من خدمات لهذه البلاد وسكانها ، ويستطيع أن يلمس البون الشاسع بين أهداف مصر واتجاهاتها وبين أهداف الاستعمار الأوروبى ومراميه ووسائله .

فلا شك في أن هذه البلاد نعمت في ظل الحكم المصرى بإدارة مستنيرة قفزت بها إلى مدارج الحضارة بخطوات واسعة ، ولو دام الحكم المصرى مدة أطول لتأصلت تعاليم الإسلام في قلوب الأهالى ولقضت على كثير من الرذائل التى لا تزال منتشرة إلى اليوم .

وقد اعترف الرحالة النمساوى (فيليب يولتسكه) الذى زار هرر والجهات المجاورة لها في نهاية الحكم المصرى ، بما نال هذه البلاد من الخير تحت أيدي المصريين .

وحتى الكتاب المغرضين من الإنجليز أمثال (جيمس) الذى زار هذه البلاد في أواخر عهدها بالحكم المصرى ، وعاد إليها بعد أن أنزلت عنها الراية المصرية وكتب عنها كتابه "The Unknown horn of Africa" ، نستطيع أن نلمس في أقواله الحقائق الصارخة التى حاول أن يخفيها أو يطمسها ، فقد ذكر مثلاً أن السوماليين في الحقيقة لا يحبون المصريين كما أنهم ييغضون التجار الأجانب الذين يأتون لمشاركتهم أرزاقهم ولذلك فقد رحبوا به وبأعوانه لما علموا أنهم ليسوا مصريين ولا تجاراً . وهذا كلام مضحك ووجه المغالطة فيه واضح ، فقبل الحكم المصرى لم يجرؤ أجنبي أن يطأ هذه البلاد بأقدامه وقد صرح (برتون) وغيره بذلك . وقد قابل الأهالى إجلاء المصريين عن هذه البلاد بالوجوم ، ولدينا العرائض المتعددة بإمضاءاتهم وبخط الأهالى يعبرون فيها عن جزعهم لما سمعوا عن إخلاء مصر لهذه الجهات ، فكيف يدعى هذا الكاتب أن السكان يرحبون بالإنجليز وأمثالهم ويفضلونهم عن المصريين المسلمين ، وقد ظل سكان هذه البلاد بالذات سنين طويلة يحملون راية الجهاد ضد الحبشة وضد البرتغاليين في حروب لا شك في أنها امتداد للحروب الصليبية المعروفة .

أما قوله بأن أعمال المصريين العمرانية في هذه الجهات لا تكاد تذكر فإن في فلتات كلامه أثناء وصفه لمدينة بربرة الجديدة التى أنشأها المصريون

وحديثه عن نظامها وبساتينها الجميلة والصور الفوتوغرافية الرائعة التي أخذها لمنزل الحاكم والحديقة والنافورة ، ووصفه للمستشفى والسجن ، ولمكتب البريد والمخازن والمنازل وعملية المياه التي ذكر أنها تصل المدينة في أنابيب حديدية من على بعد عدة أميال وغيرها وغيرها من الأشياء التي ذكرها عفواً وهو يصف المدينة التي استحوذ عليها السادة الإنجليز دون أن يذكر من هم أصحاب الفضل الأول والأخير في النهوض بها بهذه الدرجة من التقدم والرقى ، كل هذا يدل على مبلغ ما بذله المصريون وعلى أن من ينكر عليهم جهودهم إنما يكتب بروح التحيز البغيض الذي يجب أن يتحرر منه الكاتب النزيه .

ومن أمثال جيمس ، الكاتب الإنجليزي (بركان) الذي كتب في كتابه **British Somaliland** يقول إن ما طرأ على بربرة أثناء الحكم المصرى من التغيير شيء لا يذكر ، وهذا تطاول أيضاً على الحقيقة ، فالكاتب نفسه يناقض نفسه بنفسه ، إذ بينما نراه يصف بربرة أيام زيارة (جونستون) لها قبل التنظيم المصرى بأنها مجموعة عشش مبعثرة بلا نظام تدل على الحياة البدوية غير المستقرة ويرجع ذلك لسببين :

١ - معارضة السوماليين لزيارة أى غريب لبلدهم .

٢ - عدم وجود المياه في بربرة فهم يحصلون عليها من بلدة دوبار على مسافة كبيرة تبلغ ثمانية أميال .

نراه يتحدث بعد ذلك عن زوال هذه العقبات بوصول المياه إلى بربرة ويصف المنازل الجديدة بأنها شرقية في طابعها وتحتوى على فناء واسع ووسطه نافورة ، هذا بخلاف مباني الحكومة ، ثم قال إن المياه من منبعها من دوبار تمر في خزان لتبريدها ، وبحوار هذا الخزان بنى حصن لحماية هذه المياه ، ويتحدث عن فنار بلهار ومباني الجمرك وغيرها .

ذكر كل هذا وهو يعرض لوصف المدينة الجديدة ونسى بل تناسى أصحاب الفضل في هذا كله وتجاهل أن الفضل يرجع إلى أولئك الذين أشار في أول كتابه على أنهم لم يغيروا الكثير من شأن بربرة .

لقد اجتث المصريون الأشواك التي كانت تعترض طريق الإصلاح وأوجدوا وسائل الحياة المستقرة الآمنة في هذه الجهات البعيدة ، وجاء الإنجليز لينعموا بثمار هذا كله دون جهد بذلوه أو مال أنفقوه وبلا حق مشروع يخول لهم طرد المصريين واحتلال أماكنهم في هذه البلاد الإسلامية الأفريقية اللهم إلا حق القوى في أن يجبر الضعيف على ترك ثمار جهوده وجهاده ليغتصبها وينعم بها هو دون صاحبها .

وإذا فمن حق هذا الوطن علينا وعلى المشتغلين بالتاريخ بنوع خاص أن نبرز هذه الجهود المضنية التي بذلت وأن نظهر هذه الصحائف الناصعة التي يحاول المستعمر أن يطمرها ، فمن عيوبنا العامة أن جهودنا وخدماتنا تنسى دون أن نهتم حتى بتسجيلها بينما يفضخم الغربيون القليل الذي يؤدونه بل يبرزون جهودهم الشخصية التي يبذلونها لخدمة مصالحهم هم في ثوب المنفعة العامة فيظهرون في ثوب المضحين البازلين وهم المغتصبون النفعيون .

شوقي الجمل

أزمة فاشودة

١٨٩٨

يعتبر المؤرخون الاحتلال البريطاني لمصر ، والثورة المهدية ، وفشل جوردون ونهايته ، وإخلاء السودان في سنة ١٨٨٥ حوادث مهمة جداً بالنسبة لشيئين : أولهما بالنسبة للعلاقات السياسية الكبرى في أوروبا نفسها ، وثانيهما بالنسبة لحركة الاستعمار عامة وفي إفريقية بصفة خاصة .

ولأضرب مثلاً على تأثيرها في السياسة الأوروبية : إن أهم حقيقة في تاريخ العلاقات السياسية الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحقيقة التي تولدت عنها المحالفات الكبرى ، وهي حرب فرنسا وألمانيا سنة ١٨٧٠ واستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين ، وتصميم فرنسا على استرداد ذلك الجزء في يوم من الأيام . ترتب على ذلك تحرك الدول نحو تنظيم المحالفات ، فابتدأ بين فرنسا وروسيا التقارب الذي انتهى بالمحالفة الروسية الفرنسية ، على اعتبار أن ألمانيا عدو مشترك للدولتين في وسط أوروبا ، أما ألمانيا فجمعت إليها الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا . وكانت الإمبراطورية النمساوية تعتمد على ألمانيا ، لأنها كانت لها آمال ومطامع في البلقان ، وتخشى امتداد النفوذ الروسي في هذه المنطقة . أما إيطاليا فكانت حليفاً ثالثاً غير موثوق به كل الوثوق لأنها كانت لها مصالح في أوروبا الوسطى من جهة ، ومن جهة أخرى كانت تحب مصالح الدول البحرية كإنجلترا وفرنسا . الذي يهمننا من هذا هو أثر احتلال مصر ومشروعات تقسيم إفريقية في علاقات الدول الأوروبية بعضها ببعض ، من حيث أن هذه المسائل من ناحية تبعد بين الدول ، ومن ناحية أخرى تستخدم في سبيل الغايات الأوروبية نفسها . فكانت أول نتيجة لاحتلال إنجلترا لمصر أن فرنسا ساءت تلك النهاية ، وأن هذا أوجد جفوة بين الدولتين

الغريبتين ، وأن بسمرك استخدم هذا ليحول دون أى تقارب بين الكتلة الروسية الفرنسية وإنجلترا ، وعمل طوال مدته على تأييد الاحتلال الإنجليزي لمصر . وأفاد بذلك إنجلترا كثيراً ، لأن فرنسا كلما أثارت صعوبات أمام الاحتلال الإنجليزي ، يأتي التأييد الألماني ويفسد كل تلك الصعوبات . ثم تستخدم السياسة الألمانية تأييدها لإنجلترا كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، كجعل إنجلترا تبتعد عن فرنسا ، وكحمل الإنجليز على التسليم بمشروعات استعمارية ألمانية في إفريقيا .

أما عن تأثير تلك الحوادث التي ذكرتها ، وهي الاحتلال البريطاني لمصر والثورة المهدية وفشل جوردون ونهايته وإخلاء السودان ، في تقسيم إفريقيا ، فالكلام فيه له وجهان : الوجه العام ، وهو المتعلق بمسائل الدول المختلفة لاقتطاع أجزاء من إفريقيا ، ويمكنني أن أقرر أنه تم في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقيا ، الذي التهمت فيه أراضي القارة الالتام المعروف . وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة ، متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية في ذلك الوقت . والدول التي اشتركت في التقسيم كانت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا . أما عن الوجه الخاص وهو المتعلق بمنطقة أعالي النيل نفسها ، فقد همت تلك الدول ، بالإضافة إلى الحبشة ، بأن تصل إليها ، أى أن كل مسعى لهذه الدول في التقدم من سواحل إفريقيا كان للوصول إلى أعالي النيل . وعلى هذا الأساس عند ما أعلن إخلاء السودان ، وترك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها — ما عدا إنجلترا طبعاً — أرضاً بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الأرض . وإنجلترا كان أملها أن تمنع ذلك الزحف ، لأنها كانت تريد أن تكون هي الوريثة عندما تحين لها الفرصة لتحقيق ذلك ، فكانت سياستها مقاومة كل من يعرض سبيلها في إتمام مشروع تأسيس

إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالي النيل ، فهي حجر الزاوية للقبو العظيم الذى تستند عليه الإمبراطورية الإفريقية . كما أنها كانت تريد منع وقوع أعالي النيل فى أيدي دولة أوروبية فتهدد مصر وهى صاحبة الشأن فيها . لذلك أصبحت حماية أعالي النيل أحد مفاتيح السياسة البريطانية فى إفريقيا .

من الممكن الهجوم على أعالي النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، ومن ساحل إفريقية الشرقى ، ومن الكونغو . وقد سهلت إنجلترا للدولة لا تخشى بأسها ، وهى إيطاليا ، الاستقرار فى بعض أقاليم غربى البحر الأحمر فأعطتها مصوع ، وشجعته على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر ، كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتاً . ثم عقدت معها فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة تفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الإيطالى . والمهم أنه روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة عن وادى النيل ، وفى الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسى . وهكذا اتبعت بريطانيا فى منطقة غربى البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالي النيل من هذه الناحية .

وفى ساحل إفريقية الشرقى اتبعت إنجلترا سياسة انتهت بتقسيم هذه المنطقة مع ألمانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين فى سنة ١٨٩٠ ، وباحتلال إنجلترا لأوغندا وإعلان حمايتها عليها فى سنة ١٨٩٤ .

وفى الغرب ، كما فى الشرق ، أرادت الحكومة البريطانية اتخاذ احتياطات لحماية أعالي النيل من الاعتداء ، فعقدت مع ألمانيا معاهدة فى نوفمبر سنة ١٨٩٣ تسمح للممتلكات الألمانية فى الكمرون بأن تمتد شمالاً حتى بحيرة تشاد ، وشرقاً فى حدود دولة الكونغو ، بحيث تكون بعيدة عن أعالي النيل . وكانت

إنجلترا ترى من وراء ذلك إلى قطع الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل . ولكن فرنسا استطاعت أن تحقق مع ألمانيا في مارس سنة ١٨٩٤ على تحديد الحيد للشرق للأكرتون ، بحيث تركت لفرنسا الحرية في التوسع شمالاً حتى بحيرة تشاد وشرقاً كما تريد . وبذلك أعطت ألمانيا لفرنسا ما أخذته من إنجلترا قبل ذلك بثلاثة أشهر ، فاتجهت إنجلترا إلى ليوبولد ملك بلجيكا ، وعقدت معه اتفاقاً في مايو سنة ١٨٩٤ ، تنص المادة الثانية منه على تأجير منطقة بحر الغزال إلى ليوبولد ، وذلك لمنع الفرنسيين من التقدم إلى أعالي النيل من ناحية الغرب ، وتنص المادة الثالثة على أن يؤجر ليوبولد إلى بريطانيا ممراً عرضه ١٦ ميلاً وطوله ١٨٨ ميلاً ، ويمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت ادولف . وهذا الممر كانت تريده إنجلترا ، لأنه كان حلقة اتصال هامة في المشروع المشهور بالخط الحديدي من الكاب إلى القاهرة . احتجت فرنسا وألمانيا على هذا الاتفاق ، فاضطرت بريطانيا وبلجيكا إلى التراجع وأعلنتا بطلان هاتين المادتين . كما اضطر ليوبولد لأن يوقع اتفاقاً مع فرنسا في أغسطس سنة ١٨٩٤ ، تنازل بمقتضاه عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ، فبقى الطريق مفتوحاً أمام الفرنسيين للوصول إلى أعالي النيل من ناحية الغرب ..

ثم جرت مباحثات بين إنجلترا وفرنسا في أوائل سنة ١٨٩٥ كانت نتائجها الفشل ، فأدى هذا إلى تحمس كبير من جانب الامبرياليين الفرنسيين ، وأصبحوا يحلمون - أكثر من أى وقت مضى - ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطاني ، الذي يهدف إلى وصل الكاب بالقاهرة في خط غير منفصم من الأراضي البريطانية ، ظهر مشروع وصل الاطلنطى بالبحر الأحمر في خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمبرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها إنجلترا بالطول . كما أن ليوبولد قام أيضاً في تلك السنة بمباحثات في لندن وباريس ، يهدف من ورائها إعطائه كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا بصفة إيجاز . ولكنه لم ينجح

في هذه المباحثات ونظر إلى نشاطه باستخفاف . .

وعلى العموم كانت بريطانيا في أوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لإعطاء فرنسا أو بلجيكا أو غيرها أية امتيازات حقيقية في أعالي النيل . وكان هدفها تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم . فلقد انقلب الموقف السياسي ، وزاده تعقيداً انهزام الإيطاليين أمام الأحباش في عدوة في مارس سنة ١٨٩٦ .

وعلى أثر هذه الهزيمة اتخذت إنجلترا فوراً قرارها بالتقدم لاسترداد السودان عن طريق وادي حلفا والنيل . ويعمل بعض الكتاب مثل ونستون تشرشل اتخاذ هذا القرار بأن الرأي العام البريطاني ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الأخذ بثأرجوردون . ويقول البعض الآخر إن الذي أزعج الإنجليز حقاً هو النشاط الذي استأنفه اللواویش في شرق السودان ، وأنه كان هناك تفاهم بينهم وبين إمبراطور الحبشة . والحقيقة أنه بهزيمة الإيطاليين - أصدقاء الإنجليز - في عدوة ، تحطم السد الذي حاول الإنجليز إقامته في وجه فرنسا في الناحية الشرقية حتى لا تصل إلى أعالي النيل من هذه الناحية . ولما أدرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة أصدقائهم وانكشف جناحهم الشرقى ، أسرعوا في تنفيذ استرداد السودان لكي يصلوا بقواتهم إلى أعالي النيل قبل وصول الفرنسيين . وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشير ، وانتهت بهزيمة عبد الله المتعاشي في أم درمان في سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وكانت فرنسا لسنين عديدة تريد جلاء الإنجليز عن مصر . وعند ما فشلت في هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالي النيل ، لترغم الحكومة البريطانية على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، ولتضع حداً لحلم البريطانيين بربط مصر برأس الرجاء الصالح ، فقررت في سنة ١٨٩٦ إرسال حملة إلى أعالي النيل بقيادة الضابط مارشان . ووصل مارشان إلى فاشودة على

النيل الأبيض - ن طريق الكونغو - في مساء ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ مصحوباً بستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين ، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك . كما أن ليوبولد نظم بعثتين عظيمتين في الكونغو للتقدم تجاه النيل إلى لادو ، وذلك لمساعدة مارشان ، إن أمكن ، ضد أي هجوم من الدراويش والحماية مؤخرته . وفي الوقت نفسه اتفقت فرنسا مع إمبراطور الحبشة على إرسال حملات فرنسية من الصومال الفرنسي وأخرى حبشية لتتجه غرباً إلى النيل الأبيض لمقابلة مارشان ومساعدته . ونلاحظ أن الحبشة كانت تطمح في امتداد أراضيها في النيل ، ولذلك اشتركت مع فرنسا في هذه الحملات . وعلى العموم وصل مارشان إلى فاشودة ولم يجد هذه الحملات لفشلها في الوصول ، لأنها لم تعمل حساب المستنقعات والأنهار الكثيرة التي واجهتها في طريقها ، خصوصاً وأن وقت تقدمها كان يتفق مع بدء سقوط الأمطار في هذه المنطقة ..

ومما يجدر ذكره أنه قبل استئناف القتال ضد الخليفة عبد الله التعايشي ، كان هناك اجتماع هام لمجلس الوزراء في لندن ، حضره اللورد كرومر ، المعتمد البريطاني في مصر . وقرر في هذا الاجتماع أنه عند استراد الخرطوم ، يجب أن يحقق العلمان المصري والإنجليزي جنبا إلى جنب في السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتبّع مشورة بريطانيا في كل ما يتعلق بأمور السودان . وزيادة على ذلك تقرر إرسال أوامر لكثشنر بأن يرسل بعض القوارب الحربية في النيل الأزرق ، ويتقدم هو بقوة صغيرة في النيل الأبيض حتى فاشودة ، أو أبعد من ذلك إذا أمكن . كما أن عليه ألا يعترف بأية مطالب فرنسية أو حبشية في أي جزء من وادي النيل ، وأن يتجنب الاصطدام بقوات فيليك ، إمبراطور الحبشة ، مهما كان الأمر .

ورأى كثشنر أنه من الضروري تنفيذ هذه الأوامر في الحال بعد هزيمة الخليفة ، لأنه في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ كانت هناك باخرة نياية تابعة للمهديين ،

آتية من أعلى النيل ، وأوقفت بالقرب من الخرطوم . وعند استجواب محارثها قرروا أن باخرتهم كانت قد أرسلت إلى النيل الأبيض منذ مدة ، ولكن أطلق عليهم بعض البيض النار عند فاشودة واضطروهم للرجوع . ودعّم فحص الرصاص الذى استقر فى خشب الباخرة الحقيقة القائلة إن هناك أوروبيين فى فاشودة . ولم تبذل السلطات فى الخرطوم أى جهد لمعرفة من هم هؤلاء . إذ بعد ذلك بثلاثة أيام رحل كتشنر بخمس بواخر وقوة من السودانيين قوامها ١٨٠٠ جندي ، يساعدها عدد قليل من الجنود البريطانيين . وعند اقترابه من فاشودة فى ١٨ سبتمبر أرسل خطابا إلى مارشان ، وأجاب عليه القائد الفرنسى قائلاً إنه احتل المنطقة منذ ١٠ يولية ، ولا يمكنه تركها بدون تعليمات من حكومته . وفى اليوم التالى تقابل الرجلان . ورفض مارشان أن ينسحب ، بالرغم من احتجاجات كتشنر .

ويعصف كتشنر بمقابلته مع مارشان فى رسالة أرسلها من الخرطوم فى أواخر سبتمبر إلى السفارة البريطانية بالقاهرة قال فيها : « رجعت الآن من فاشودة ، وقد لقيت فيها المسيو مارشان وثمانية ضباط و ١٢٠ جندياً ، وكانوا قد رفعوا الراية الفرنسية على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها ، فكتبت إليه كتاباً قبل وصولي بيوم أخبره فيه أنى قادم إلى فاشودة . وفى الصباح التالى ، أى فى ١٩ سبتمبر جاءنى زورق صغير رافعاً الراية الفرنسية بجواب من مارشان يقول فيه إنه وصل إلى فاشودة فى ١٠ يولية بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى يلتقاه ببحر الجبل ، وأيضاً بلاد الشلك على الضفة اليسرى فى النيل الأبيض حتى فاشودة . وأنه عقد معاهدة مع مشايخ الشلك مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم ، وأرسل المعاهدة إلى حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال أيضاً . ثم وصف القتال الذى جرى بينه وبين الدراويش فى ٢٥ أغسطس . وقال إنه كان ينتظر هجومهم عليه هجمة أعظم من الأولى . فتداركا لذلك أرسل باخرتهم فى طلب

الملد . ولكن وصولنا منهم من إعادة الكرة عليه . فلما وصلنا إلى فاشودة جاء الميسو مارشان والميسو جرمان إلى باخرتنا . فأخبرتهما على الفور أنه وجود قوم من الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يعد تعدياً على حقوق مصر والحكومة الإنجليزية . واعترضت على احتلالهم لفاشودة ، ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديوى أشد الاعتراض . فأجابني الميسو مارشان أن الأوامر صادرت إليه صريحة باحتلال البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة . وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته ، وهو ينتظر ألا تبطل أوامرها . فسألته عما إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة ، وهو يعلم أن معى قوة أعظم من قوته . فتردد ثم قال إنه لا يستطيع المقاومة ، فرفعت الراية المصرية حيث أنه جنوبي الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة على ركن منهدم من أركان الحصون المصرية القديمة المشرفة على الطريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخلية البلاد ، لأن المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشمال . وقبل سفرى من فاشودة جنوباً سلمت إلى الميسو مارشان كتاباً اعترضت فيه اعتراضاً رسمياً بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادي النيل ، لأن ذلك يكون تعدياً على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادي النيل . وتركت في فاشودة حامية ، وهى عبارة عن أورطة سودانية ، وأربعة مدافع ، وباخرة ، تحت أمر المايجور جاكسون ، وعينته قومنداناً لمركز فاشودة . ثم سرت إلى سبت ورفعت الراية عليها ، وأقمت نقطة فيها في ٢٠ سبتمبر . ولم أر للأحباش أثراً على نهر السوياط . ولكن أنبثت أن أقرب نقطة لهم تبعد ٣٥٠ ميلاً عن ذلك النهر . ووجدت بحر الجبل غاصاً بالطحالب والأعشاب ، فأمرت مدفعية أن تسير في بحر الغزال للاستطلاع متوجهة ناحية مشرع الرق . وعدت ، فلما مررت بفاشودة في رجوعى شمالاً ، أرسلت إلى الميسو مارشان ، كتاباً

أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع ، لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية : وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون ، وأتكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا . هذا والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمؤونة ، وكل ما يرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر . ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد . ووسائل النقل في الماء عنده لا تنفي بالمراد ، وليس له أتباع في هذه البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن هزيمة الخليفة لأفنى الدراويش حملته ولم يُنَجِّها أحد من أيديهم . وأدرك الكابتن مارشان بنفسه تماماً عبث مجهوداته ، ويبدو أن رغبته في العودة كانت تعادل رغبتنا في تسهيل رحيله . ففي موقفه الراهن كان لا حول له ولا قوة ، ولكن أرجو أن تتخذ حكومة جلالة الملكة التدابير اللازمة لإبعاده بأسرع وقت ممكن ، لأن وجود قوة فرنسية وعلم فرنسي في النيل غير مرغوب فيه للغاية .

ولقد أثار النصر في أم درمان على قوات الخليفة عبد الله التعايشي سروراً عظيماً في إنجلترا ، واستولى هذا السرور على الانجليز كما قال تشرشل لدرجة أن الناس حملوا الله وحكومتهم وجنرالهم ، أي كتشتر ، وإذا حكمنا على شعورهم بما يكتب في الصحف ، نجد أن الناس قد جنوا بفرحة النصر ، ثم في مدى أسبوع أتت إشاعات بظهور الفرنسيين في أعالي النيل . وبالرغم من مجهودات كتشتر في إخفاء تحركاته ، إلا أن مراسلي الصحف في الخرطوم ، أرسلوا أخباراً مقابلته لمارشان . وقبل نهاية سبتمبر أصبحت المسألة شائعة في إنجلترا . وهنا أيضاً يصف تشرشل رد الفعل في إنجلترا فيقول : « إن حادثة فاشودة عكرت صفو الابتهاج العام ، فالشعب الإنجليزي فوجئ بأن دولة صديقة — بدون أية إشارة لها — قد حاولت أن تسلبه ثمرة انتصاراته . وأدرك الآن أنه بينما هو يكرس نفسه لأعمال حربية عظيمة في وضوح النهار وأمام العالم كله ، ويجهز مشروعاً قد وطد العزم عليه ، كانت هناك عمليات

مضلة - تجرى في الخفاء - في وسط إفريقية لغرض دنيء هو حرمانه من نتيجة أعماله . ولقد صمم على أن يقف ضد هذا السلوك » .

وشنت الصحف البريطانية باجمعها حملة على الفرنسيين . ومن حين لآخر كانت تنتقد الفرنسيين باعتدال ، جريدة حرة كالمانشستر جارديان ، ولكن كانت هناك صحف كثيرة لهجتها حادة وعبارتها قاسية ، فتصف فريق مارشان بأنه « عصابة من المغيرين » . وكانت الجرائد لا تطبق المفاوضة أو أى مناقشات معقدة . واعتبر البريطانيون بعثة مارشان مظهراً عدائياً لإنجلترا . واعتبروا مارشان دخيلاً ، ويجب طرده ، حتى ولو أدى الأمر إلى إنذار ، ثم تجهيز حملة وحرب مع فرنسا .

وكان إجماع الساسة يعادل إجماع الصحف . ووضع الأحرار والاتحاديون والمحافظون أنفسهم تحت تصرف الحكومة ، وطالبوا مجلس الوزراء باتخاذ موقف حاسم .

وقد يسأل سائل : هل كان اللورد سولسبرى ، رئيس الوزراء ، في حاجة إلى هذا التشجيع من الساسة ومن الصحف ؟ ومهما كان رأيه بالنسبة للمسألة ، فإنه منذ وقت طويل كان يرى أن الرأي العام الإنجليزي لا يرضى بسياسة منح امتيازات ما في مسألة النيل . ولقد أندر الفرنسيون مرراً بأن وزارة الخارجية البريطانية لن تبحث أية مطالب في أى جزء من وادى النيل . وبعد موقعة أم درمان أرسلت تعليمات للسير إدموند مونس ، سفير بريطانيا في باريس ، بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية بأن « كل المناطق التى كانت تابعة للخليفة ، قد انتقلت إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية » ، وأن بريطانيا غير مستعدة للمناقشة في ذلك . وفي أثناء المحادثة التى أتت بعد أخبار مقابلة كتشنر بمارشان أصر سولسبرى على رأيه ، ورفض التحدث عن المطالب الفرنسية حتى يُستدعى مارشان .

وعلينا أن نبحث الآن الموقف كما ظهر في باريس . وقبل كل شيء يجب أن نتذكر أن خريف وشتاء ١٨٩٨ - ١٨٩٩ كان من أخرج الأوقات في التاريخ الداخلي للجمهورية الثالثة قبل الحرب العالمية الأولى. فقد دخلت قضية دريفوس ، هذه القضية المشهورة التي يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٤ ، في مرحلتها الحاسمة . وكانت مسألة دريفوس مأساة ظلت مدة عشر سنوات تقيم النمرسين وتقعدهم . وتتلخص في أن « ألفرد دريفوس » أحد ضباط الجيش ، اتهم سنة ١٨٩٤ بالخيانة العظمى . إذ وجهت إليه تهمة بيع وثائق حرية لحكومة أجنبية . وعقد المجلس العسكري ، الذي كُلف النظر في قضية الضابط المشار إليه ، عدة جلسات سرية ، انتهت بإدائته والحكم عليه بالطرد من الجيش وبالسجن المؤبد . وفي سنة ١٨٩٦ ، حيث كادت هذه القضية تتوارى عن الأنظار ، ظهر على المسرح الضابط بيكار ، وكان قد عين مديراً لإدارة المخابرات ، ومن اختصاصها حفظ الأسرار الحربية ، وتبين له أن دريفوس بريء ، وأنه دُست عليه بعض المستندات ، وأنه كان ضحية مؤامرة في الجيش ، واحتج على ذلك ففصل من وظيفته . وسرعان ما انقسمت فرنسا إلى قسمين : أغلبية ضد دريفوس ، وكان قوامها حزب المحافظين ورجال الدين الكاثوليك . وأقلية تطالب بإعادة المحاكمة ، وكان قوامها لفيفاً من المصلحين المستنيرين ، اشتهر منهم الروائيان « أناتول فرانس » و« إميل زولا » . والسياسي الصحفي « جورج كلمنصو » والمهم أنه في أثناء أزمة فاشودة بلغت قضية دريفوس ذروتها ، واتخذت طابع حرب أهلية . وامتلاً شهر أكتوبر سنة ١٨٩٨ بالمنظارات والمنازعات والإشاعات من كل نوع ، وبالخوف الهائل والفرع . ولا داعي للاسترسال في موضوع قضية دريفوس ، ويكفي القول إنه قضى ببراءته في سنة ١٩٠٦ وأعيد إلى الجيش .

ويمكن أن نتصور أنه وسط هذه الحالة التي خلقتها قضية دريفوس ، لم يبق للفرنسي العادي ، الذي لم يكن لديه اهتمام كبير بشئون المستعمرات ، أى مجال للتفكير فى مصر والسودان ، وأما دعاة التوسع والاستعمار النشيطين ، فبطبيعة الحال ، كانوا يتبعون سير الحوادث باهتمام بالغ . ويبدو أن هذه اللوائح اعتقدت أن استرداد الخرطوم وإثارة مشكلة للسودان عامة ، سوف تنتهى باستئناف المباحثات بين إنجلترا وفرنسا بشأن مصر .

والاتجاه الملائم الذى كان يجب على الحكومة الفرنسية الأخذ به فى ذلك الوقت هو الاتجاه الودى ، ففرنسا كانت فى أزمة داخلية عنيفة ، وغير مستعدة تماماً لأن تخوض عمار الحرب ، وموقف مارشان كان محفوفاً بالأخطار ، كما أن الإنجليز رفضوا باستمرار تحديد مطالبهم أو بحث مطالب غيرهم . فمن البداية قال سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، إن رأى العام البريطانى لا يحتمل أى عرض بمنح أية دولة امتيازات فى أعالي النيل ، ونتيجة لعدم رغبة الإنجليز هذه فى مناقشة المسألة ، ولتعصب الصحافة البريطانية ، لم يسلم دلكاسيه ، وزير الخارجية الفرنسية ، وأوضح رأيه قائلاً إنه لا يمكن سحب مارشان ما لم توافق الحكومة الإنجليزية على المفاوضة . ورداً على ذلك رفض سولسبرى رفضاً باتاً أى بحث حتى يجلو الفرنسيون من مركزهم .

ومن الممل جداً أن نذكر بالتفصيل الحجج والمناقشات ، التى قدمت فى الأسابيع التالية لإثبات أو عدم إثبات حق الفرنسيين فى وجودهم فى فاشودة ، إذ أنه منذ حرب القرم لم يُصب نزاع دولى يمثل هذه المناقشات البيزنطية المتناقضة . وذكر ولفرد بلنت فى مذكراته أن كلا من الجانبين كان مخطئاً . ولاحظ مسيو كوشرى ، وهو من أقلد من كتبوا فى الموضوع ، أن حجج الفرنسيين والبريطانيين كانت فى الأصل واحدة ، وإنما المتعب

أن الحجة نفسها لم تكن تقدم من كل من الجانبين في وقت واحد . لقد أخلى المصريون السودان تحت ضغط الإنجليز وأوامرهم ، فما مركزه بعد ذلك من ناحية القانون الدولي ؟ . كان رأى أعظم المشرعين الفرنسيين مثل دسبانيه وبونفيس . هو أن حقوق السلطان العثماني وخديوى مصر ما زالت قائمة ، وأن السودان لا يعد مشاعاً أو بلا صاحب . ومن ناحية أخرى كان من رأى بعض الناس أمثال سير سامويل بيكر ، وسير فردريك لوجارد أن المنطقة قد أخليت وأنها سوف تتبع أول دولة تستطيع أخذها من المهديين . ولقد ضمت الحكومة البريطانية أجزاء كانت تابعة لمصر على البحر الأحمر وفي أوغندة وأونيورو . كما ساعدت الإيطاليين في الحصول على أجزاء أخرى على البحر الأحمر ، وأجرت مناطق لملك البلجيكي ، وفي اتفاقها مع ألمانيا سنة ١٨٩٠ طالبت بجزء كبير من المنطقة الاستوائية ليكون تحت نفوذ بريطانيا .

وكان للحرية التي تمتع بها الإنجليز في ضم أجزاء كانت تابعة لمصر أثر في أن هانوتو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في سنتي ١٨٩٤ و ١٨٩٥ ، أصر على رفضه نظرية أن السودان مشاع ، وأكد حقوق الخديوى والسلطان . وبالرغم من هذا الموقف فإن هانوتو بارك بعثة مارشان ، وكان هم السياسة الفرنسية في السنين التي تلت ١٨٩٥ هو الحصول على جزء من الغنائم . وعند ما قامت أزمة فاشودة في سنة ١٨٩٨ انعكست الآية ، وتغير موقف الدولتين المتنافستين ، فيقول الفرنسيون إن السودان مشاع وإن لهم الحق هناك كما للإيطاليين على البحر الأحمر ، أو للإنجليز في أوغندة ، أو للبلجيكيين في لادو ، وقالوا إنه بالرغم من صغر قوة مارشان فإنه احتل منطقة بحر الغزال احتلالاً تاماً . وجواباً على هذا قال البريطانيون إن بريطانيا تعمل من أجل مصر . وعند ما لم يقتنع الفرنسيون بهذه الحجة ضرب الإنجليز على نغمة أخرى : لنفرض أن المنطقة ضاعت بالنسبة لمصر تماماً ، وأنها تبعت

للتراويز ، فإنها الآن استردت منهم وتبع البريطانيين والمصريين . . والحقيقة أنه لا فرنسا ولا إنجلترا كان لها أى حق فى التحكم فى مصر أو السودان ، أو أى جزء من وادى النيل ، فإذا جردت مناقشتهم من الدبلوماسية والدعاية الصحفية ، فهى لا تنطوى على شىء إلا على روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

ومن الواضح أن حجج الإنجليز والفرنسيين ومناقشتهم كانت لا تدخل لها فى الوضع النهائى للمسألة . وكما ذكرت كان سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، مصمماً على عدم الرضوخ ، أو بحث أية امتيازات للفرنسيين ، وإزاء هذه الحالة أصبحت المسألة مسألة قوة .

وكان فى الإمكان أن تسحق قوات كتشنر البالغ عددها أربعون ألفاً قوات مارشان ، ولكن ذلك معناه حرب بين إنجلترا وفرنسا . وكانت لندن تدرك هذا جيداً . ولكن الحكومة لم تكن تخشى مثل هذا العمل .

عند ما انتهت أزمة فاشودة تقريباً ، كتبت جريدة التيمس تقول إنه فى سنة ١٨٧٨ كان البريطانيون يغنون بحماسة « لدينا الرجال ، لدينا السفن ، ولدينا المال أيضاً » . أما فى سنة ١٨٩٨ ، قالت هذه الجريدة الكبيرة إنه لم يكن هناك أى غناء ، فإن البريطانيين لم يكونوا فى حاجة إلى تقوية الرأى العام ، إذ كانت هذه هى المرة الأولى التى تواجه إنجلترا فيها أزمة كبيرة دون أدنى خوف .

وكانت هذه الثقة العامة لها ما يبررها . فالسنوات الأخيرة شاهدة بناء كبيراً للسفن وزيادة عامة فى الأسطول جعل سيادة بريطانيا فى البحر أمراً مؤكداً ، فكان لدى إنجلترا من السفن الحربية التى عمرها أقل من عشر سنوات وسرعتها ١٦ عقدة على الأقل ، ٣٤ سفينة ؛ فى مقابل ١٣ لفرنسا و ١٧ لروسيا . وكانت إنجلترا أقل من هاتين الدولتين فى الطرادات والنسافات فقط . وقيل فى أحلك أوقات الأزمة ، إن سفن الأسطول البريطانى الحربية

تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة ، وإن السفن الحربية البريطانية متجانسة ومتشابهة ، ولذلك فهي أكثر انسجاماً . وعبر ناقله فرنسي عن رأيه قائلاً إنه لو تركنا جانباً مسألة إحصاء للسفن وعددها ، فإن الأسطول البريطاني كان يعادل في القوة أربعة أمثال الأسطول الفرنسي ، وأقوى من كل أساطيل أوروبا مجتمعة .

وكانت الاستعدادات للبحرية البريطانية على قدم وساق طوال شهر أكتوبر . ففي بورتسموث أعيدت كل المهمات حتى تتمكن القوات الثقيلة من أن تبحر فوراً وقت اللزوم . ولم تعرف التفاصيل للتكتم الشديد على هذه العمليات ، ومع ذلك يبدو أن فرق بحر المانش ذهبت تجاه الساحل الفرنسي استعداداً لحصار السفن الحربية الفرنسية عند برست Brest ، وراقبت قوة أخرى مضيق جبل طارق لمنع الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط من الخروج منه . أما في البحر المتوسط نفسه فوضعت قوة كبيرة بين مالطة وجبل طارق ، وكانت على استعداد لحصار طولون ، أو النزول عند بنزرت . وأرسلت قوة أخرى إلى الإسكندرية لحراسة قناة السويس .

وشعر الإنجليز بأنهم مستعدون لكل الاحتمالات . أما من الناحية الأخرى ؛ فقد استولى على الفرنسيين ذعر عام . وكان إجماع العالم على أن الأسطول الفرنسي ثاني أسطول في العالم بعد الأسطول الإنجليزي . ولكن السلطات البحرية الفرنسية كانت مشغولة إلى حد ما لمدة طويلة نتيجة للنزاع المتواصل بين أفرادها . وكان للساسة أيضاً دخل كبير في اضمحلال الاستعدادات البحرية الفرنسية . وعلى أي حال ، كان يبدو أن الحالة في سنة ١٨٩٨ تدعو تماماً للشفقة . فالأسطول الفرنسي في بحر المانش كان مكوناً من سفن حربية صنعت قبل سنة ١٨٨٥ وغير متجانسة وتصميماتها مختلفة . وكانت الموانئ البحرية في فرنسا نفسها وفي المستعمرات تقاسي نقصاً كبيراً في الرجال ، بينما كانت الورش غير مجهزة تجهيزاً كافياً . ففي برست وشربورج وطولون كان يمكن تشغيل ثلث المدفعية فقط لنقص الرجال وقلة الذخائر .

وشعرت الحكومة الفرنسية في آنحر لحظة بخطورة الموقف . فبغية أن
أشعلت النار في برميل فاشودة المملوء بالبارود ، هب الفرنسيون فزعين ،
متلهشين وعاجزين . وكانت نعمة المصحف البريطانية تم عن الروح الحربية .
وكان هناك اتجاه عام في إنجلترا بأن الوقت قد حان لتصفية المسائل مع فرنسا .
وفي كل الدوائر البريطانية كانت فكرة الحرب رائجة حتى بين أعضاء الوزارة
أنفسهم .

وصلت تقارير بكل ذلك إلى باريس طوال شهر أكتوبر سنة ١٨٩٨ .
وفي وزارة البحرية الفرنسية كان هناك اتفاق عام في الرأي على أن الإنجليز قد
يثيرون حرباً ليتخلصوا من الأسطول الفرنسي قبل أن يقوى الأسطول
الألماني الحديث العهد . وكان الضباط الفرنسيون يرون أن فرنسا غير قادرة
على الحرب في البحر . كما أن وزير البحرية الفرنسية كان مقتنعاً بأن الحرب
ضرب من اليأس ، واتفق معه في الرأي رئيس الوزراء بريسون ورئيس
الجمهورية فوريه .

وكانت سياسية دلكاسيه . وزير الخارجية الفرنسية ، اكتساب الوقت
حتى تتمكن فرنسا من عمل شيئين : أولهما إتمام الاستعدادات البحرية الهامة ،
وثانيهما محاولة ضم روسيا إلى مساعدتها . ولذا طلب من الإنجليز إمهاله بعض
الوقت حتى يأتيه تقرير من مارشان ، وحتى يشرح له الكابتن براتيهيه
الذي استدعى إلى باريس لحل الموقف . وفي الوقت نفسه أخذت فرنسا في
تحصين سواحلها حتى تكون في حالة دفاع على الأقل . فأرسلت الذخيرة
والجند على وجه السرعة إلى برست وشربورج ، وأعدت السفن بسرعة
للعمل . وفي طولون كان العمل يجري ليل نهار في مراسي السفن ، وألغيت
كل الأجازات . وأعيد كل الأسطول الموجود في البحر المتوسط . ووضع
تحت إمرة الأميرال فورنييه ، وهو من أقدر الضباط البحريين . وفي النهاية
استطاع رئيس الجمهورية فوريه أن يقنع رئيسي اللجنتين الماليتين في مجلس

الشيوخ والنواب باعتماد مصرف نحو مائة مليون فرنك بدون موافقة البرلمان ،
وبدئ في عملية إصلاح واسعة في الأسطول . . .

وبينما كانت الأزمة في أوجها أتى وزير خارجية روسيا إلى باريس في
١٥ أكتوبر ، وتبعه بعد أيام قلائل وزير الحرب الروسي الجنرال كورباتكين .
ولم يُعرف إلى الآن ما دار في المحادثات التي امتدت أياماً عديدة ، ولو أنه
ليس من الصعب أن نضمن . فالعلاقات الفرنسية الروسية لم تكن على خير
ما يرام في ذلك الوقت . وكانت الجماعات السياسية في فرنسا ، اليمينية منها
واليسارية ، تشعر بخيبة أمل بالنسبة للتحالف مع روسيا ، وهو تحالف لم يبد
أكثر من كونه ترتيباً للاحتفاظ بالوضع الراهن في أوروبا ولاستدراج
فرنسا إلى حظيرة السياسة الألمانية . وفي أغسطس سنة ١٨٩٨ أصدر القيصر
الروسي بغير سابق اتفاق مع فرنسا منشوره الشهير للسلام . وأيقن الفرنسيون
أن الروس لا يرغبون في مساعدتهم ، ويتلخص رد الفعل العام في الدوائر
السياسية الفرنسية في العبارة الآتية : تخلّوا عنا .

أما من ناحية الجانب الروسي فكان عدم الرضا أيضاً ظاهراً : ما فائدة
حليف مشلول بمرض حاد كسألة دريفوس ؟ ماذا يستطيع أن يفعل الإنسان
بوزارة متطرفة في السياسة مثل وزارة بريسون التي يعصدها رجال أمثال
كليمنصو وجوريه ورائك وآخرون ممن يُعرفون بعدائهم للتحالف الروسي
الفرنسي ؟

وأعلنت الصحافة الروسية كراهيتها للحكومة الفرنسية وعزمها على عدم
مساعدتها . « عند ما يشعر الرجل بأن أمراته لم تعد خيلة يبدأ في الاعتقاد بأن
مهرها كان ضئيلاً » ، كتب هذا مراسل جريدة التيمس البريطانية في باريس
في ١٤ أكتوبر مبيناً أنه لم يكن هناك في الجهتين الروسية والفرنسية إلا السخط
والتراشق بالتم . وعلى العموم فإن وزير الخارجية الروسية أكد لذلكاسيه
وزير الخارجية الفرنسية أن روسيا ستحترم التزاماتها ، ولكن تعبثها العسكرية
ستستغرق وقتاً طويلاً ، وأسطولها لا يستطيع ترك موانئه في الشتاء لتجمد .

المياه . ولذلك فهو ينصح قرتسا بأنه من الخير لها أن تسلم بمطالب إنجلترا ، وخاصة لأن مستنقعات فاشودة ليست مسألة حيوية لفرنسا ، وبعد ذلك يمكن لروسيا أن تساعد فرنسا في إثارة المسألة المصرية جميعها مرة أخرى .

ومن الصعب أن نترك كيف يغيب عن بال أى شخص أن يفهم حقيقة الموقف بين روسيا وفرنسا بعد قراءة المقالات في الصحف الفرنسية . فمثلا كتبت جريدة الشمس Soleil الفرنسية في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ تقول : « لقد أرسلنا بحارتنا إلى كييل بمناسبة افتتاح قناة البلطيق ، وذلك لرضى روسيا . ووافقنا بعد الحرب اليابانية الصينية على أن نستخرج الكستناء من النار لروسيا ، وبذلك استطاعت روسيا أن تكسب منشوريا وتحصل على مركز ممتاز في بحار الصين بدون إنفاق روبل واحد (والروبل هو ريال روسي ويعادل عشرة قروش) ؛ وبدون المخاطرة بأى قوزاق ، (والقوزاق هو الفارس من جنوب روسيا) ، كما أعطينا روسيا مليارات عديدة من الفرنكات من احتياطنا الذي كان من الممكن أن ننتفع به في الداخل . وفي مسألة فاشودة لم ترفع روسيا أصبعاً للدفاع عنا . وهي من غير شك تعتبر أنها ردت الخدمات التي أديناها لها ببعض البرقيات التي أرضت غرور مسيو فيلكس فوريه وبيعض النياشين التي أرضت مسيو هانوتو » .

والمهم أن الحالة في فرنسا وقتذاك كانت تدل على الحيرة والعجز التام . ففي وسط الاضطراب الداخلي وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكرياً وبدون المساعدة التامة من حليفتها . وكان الإنجليز عازمين على السير إلى نهاية الشوط . ولذلك لم يكن هناك أى حل للفرنسين غير التسليم . وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بدأت الصحافة الفرنسية تتكلم عن القرار المنتظر . وناقش مجلس الوزراء الفرنسي الموضوع في ٣ نوفمبر . وفي مساء اليوم التالي أذاعت شركة هافاس الفرنسية البلاغ الرسمي الآتي : « قررت الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة . وقد اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار بعد دراسة عميقة للمسألة » . وبذلك عرف العالم أن فرنسا قررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

وكان مارشان قد ترك قواته في فاشودة وذهب إلى القاهرة عن طريق النيل ، بدون تصريح من باريس ، فأمر بأن يعود ثانية إلى فاشودة لينظم رحيل قواته . وكان عليه أن يترك المكان المتنازع عليه ويسافر عن طريق السويط إلى الحبشة ومنها إلى الممتلكات الفرنسية على البحر الأحمر . وفي ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ أنزل العلم الفرنسي نهائياً . ورحل مارشان ورجاله ، وبعد مشقة وصلوا إلى العاصمة الحبشية ، وفي الربيع كانوا في باريس .

وبعد قرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة ، ألقى تشمبرلين ، وكان نوق الامبرياليزم الاقتصادي والاستغلالي ، خطبة في مانشستر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، قال فيها إنه يأمل أن يكون الفرنسيون في سجنهم مارشان قد اقتنعوا بالمبدأ الذي كانت بريطانيا تقاومهم من أجله وبوجاهة موقف الإنجليز . ثم انتقل تشمبرلين إلى أن مسألة فاشودة ما هي إلا رمز ، وأن المهم ليس المدينة نفسها وإنما السيطرة على وادي النيل . وذكر كلاماً كثيراً عن مصر ، وأن بريطانيا ضحت تضحيات عظيمة حتى وصلت مصر إلى درجة من الرفاهية وأن كل التضحيات التي بذلت تصبح عبثاً إذا وقعت منابع النيل في يد دولة معادية ، أو دولة يحتمل في أي ظرف من الظروف أن تتحول إلى دولة غير صديقة ، ثم يوجه تشمبرلين الكلام للسياسيين الفرنسيين فيقول إن على الساسة الفرنسيين أن يقلعوا عن خططهم التي نهجوا عليها سنوات طويلة ، والتي لا غرض لها إلا عرقلة السياسة البريطانية في كل جزء من أجزاء العالم .

ويؤخذ على هذه الخطبة الإشارة إلى التضحيات البريطانية من أجل مصر ، ويجوز أن يهضمها المستمع الإنجليزي ، ولكن هذه النغمة كان في الإمكان أن نسمعها من أية دولة استعمارية أخرى . ففرنسا أو إيطاليا بلا شك كانت ترحب بمثل تضحيات الإنجليز أو أكثر منها نظير السيطرة على كل وادي النيل . والواقع أن بريطانيا تفرغت بهذه الحجج في تلك الأثناء ، لأن هذا

كان في مصلحتها ، إذ جنبها عدم الانسحاب من مصر من جهة ، ومن جهة أخرى أفادها في إبعاد الفرنسيين والبلجيكيين والأحباش وغيرهم عن منطقة أعالي النيل . وقد كان لحادثة فاشودة وقع شديد في نفوس المصريين وأثر بالغ في مصير المسألة المصرية وفي الحركة الوطنية في مصر .

تبين لنا مما تقدم أن الأزمة السياسية اشتدت بين إنجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح باب المسألة المصرية وتضطر إنجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة . وقد استيقن المصريون أن آمالهم في الجلاء ستتحقق ، إذ كانوا يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدي لانجلترا إلا وهي مصرة على المضي في سياستها إلى النهاية ، وكاد الخلاف بين الدولتين يصل إلى حرب طاحنة بينهما كما رأينا ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية ، وقويت آمال المصريين في الاستقلال ؛ ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب إذ لم تتقدم حليفها روسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر إنجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه عنها يوم ١١ سبتمبر ١٨٩٨ . فكان هذا التسليم أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية في مصر ، لأنه دلّ على أن فرنسا لاتنوى معارضة إنجلترا في احتلال وادي النيل والتصرف فيه كما تشاء ، ودل على نية الإنجليز في دوام احتلالهم لمصر والسودان ، فزلزل هذا الحادث أمل المصريين في الاستقلال وجنح بعض رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال البريطاني واكتساب رضاه ، إذ رأوا في حادثة فاشودة برهاناً جلياً على رسوخ أقدامه في البلاد .

كتب مصطفى كامل إلى أخيه علي ، وكان وقتئذ من ضباط حملة السودان كتاباً قال فيه : « . . . إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة ، وقد أظهر بعض الكبراء الجبن ، وكادوا يخونون بلاداً أحسنت إليهم بما

لا يحلم به غيرهم ، ولكنى ثابت على خطى حتى الممات ، لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام ، وأنا إذ لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا ، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا .

ولقد صدقت نبوءة مصطفى كامل ، إذ استطاعت مصر ، بعد كفاح طويل مرير ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ أن تطرد المستعمرين الباغين ، وأن تتحرر من كل ألوان التسلط والاستغلال وأن تنبأ مكانتها اللاتقة بين دول العالم .

كتبت مدام جوليت آدم كثيراً عن حادثة فاشودة ، ومنه قولها فى مقالة لها فى فبراير سنة ١٩٠٤ عن أخطاء السياسة الفرنسية : « فاشودة ! إنها الضربة القاضية ! فقد قلت فى رسائل قبل أن غير واحد من ساسة فرنسا قد أفهم الحديوى والوطنيين المصريين أن فرنسا ستتدخل لصالح مصر سريعاً وبصفة حاسمة ، وأبانوا لهم أن بعثة مارشان هى الحاملة لراية استقلال مصر . فصاروا جميعاً يعتقدون أن تحرير وطنهم سيأتى من السودان . ولكن حادثة فاشودة قضت على آمال الوطنيين المصريين » .

إن لموضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة ، ومن ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادى النيل . وأصبح اسم فاشودة ، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض ، علماً بين وقائع التاريخ العالمى المعاصر ، ورمزاً لمنتهى ما وصلت إليه المنافسة الاستعمارية بين إنجلترا وفرنسا ، ودليلاً على ما كانت تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم فى الأمور والأزمات الدولية ، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذى وقفته فرنسا بإزاء الاحتلال البريطانى لمصر . ولذا فموضوع فاشودة لهم من حيث التاريخ الدولى العالمى ، ولكنه بهم أبناء وادى النيل بصفة خاصة لما كان له من أثر فى تقوية دعائم النفوذ الإنجليزى فى هذا الوادى .

ولقد ظلت دراسة ذلك الموضوع من الناحية السياسية إلى السنوات القليلة الماضية قائمة على ما كتبه المعاصرون ، وما خلفه الذين اشتركوا في مغامرة فاشودة من أمثال مارشان وكتشنر . ولذا كانت دراسة ذلك الموضوع من الناحية التاريخية العلمية دراسة مشوهة ناقصة ؛ يظهر فيها روح التحيز القومى وتمجيد الوطن ؛ سواء أكانت هذه الدراسة إنجليزية أم فرنسية ، فهي دائماً تميل ناحية معينة ، وإن كانت كلها لا تستطيع إخفاء النهاية التي انتهت إليها حادثة فاشودة بانتصار السياسة الإنجليزية وإذلال فرنسا .

على إبراهيم عبده

ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس

نجح دى لسبس في التأثير على محمد سعيد والى مصر فاستصدر منه عقد امتياز نص فيه على الترخيص لى لسبس في إنشاء شركة تقوم بحفر قناة السويس واستغلالها لمدة ٩٩ عاماً تبدأ من تاريخ فتحها للملاحة البحرية الكبرى . وقد دلت الملاحظات التي تمت فيها الموافقة على المشروع على أن سعيداً لم يكن يقلّر مصالح مصر تمام التقدير وأنه كانت تعوزه حصافة الرجل السياسي وبعد نظره .

كان العقل والمنطق يقضيان بأن يدرس المشروع أولاً من نواحيه الهندسية والمالية والسياسية ثم يصدر عقد الامتياز ولكن الذي حدث هو العكس تماماً فصدر العقد أولاً ، ثم بدأت بعد ذلك الدراسات الفنية ومعرفة تكاليفه ، وسرعان ما توالى المشكلات السياسية التي تمثلت أول ما تمثلت في معارضة إنجلترا لمشروع القناة .

والملاحظة الثانية التي نسجلها هنا وكان لها أثرها في ما تكلفته مصر في إنشاء القناة . هذه الملاحظة هي الصداقة الوثيقة التي كانت تربط بين الرجلين . وقد برزت هذه الصداقة شكلاً وموضوعاً في العقد . إذ تكرر لفظ الصداقة في العقد أكثر من مرة :

« لما كان صديقنا المسيو فردينان دى لسبس قد وجه نظرنا إلى الفائدة التي سوف تعود على مصر من إيصال البحر المتوسط بالبحر الأحمر.... »

« إلى صديقي المخلص الكريم المحتد الرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس »
فالعنصر الشخصي كان مسيطراً على الموقف تمام السيطرة وكانت هذه السيطرة هي مكن الخطورة ، فظهر عقد الامتياز حافلاً بامتيازات خطيرة مجحفة بحقوق مصر . نذكر منها على سبيل المثال منح الشركة أراض شاسعة في منطقة القناة وعلى ضفتي ترعة الماء العذب التي تحفرها الشركة من القاهرة

إلى بور سعيد والسويس ، أى أن الشركة تصبح مالكة لأراض مترامية الأطراف فى مديرتى القليوبية والشرقية ومنطقة القناة من شمالها إلى جنوبها . وما هى العلاقة بين إنشاء قناة السويس وبين تملك أراض شاسعة فى منطقة لها أهميتها العسكرية فى إقليم مصر وتسيطر على الطريق بين الشرق والغرب لتقوم الشركة باستغلالها واستعمارها ، إذ تستطيع أن تستقدم جاليات فرنسية وتمتع الشركة ، بفضل نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً فى مصر فى ذلك الوقت ، باستقلال فى التشريع والقضاء والإدارة وغير ذلك مما يتيح لها بسهولة وسرعة وبتأييد من باريس أن تبسط سلطانها على هذه المساحات الشاسعة وهو أمر يودى فى النهاية إلى قيام حكومة داخل الحكومة المصرية . ولا يعزب عن البال أن الإمبراطورية البريطانية فى الهند قد قامت على أكتاف التجار ولم تقم على أكتاف العسكريين . فقد نزل الإنجليز فى الهند أول الأمر تجاراً ثم اكتسبوا امتيازات تجارية وتطور موقفهم فامتلكوا الأراضى وأشرفوا على الإيرادات وانتهى بهم الأمر إلى أن غدوا سادة حكاماً . وهذا الدور حاولت شركة القناة القيام به فعلاً إذ استقدمت أميراً عربياً موالياً لفرنسا وحاولت تنصيبه أميراً على الأراضى التى تمتلكها . ولولا المعارضة العنيفة التى قامت فى ذلك الوقت لوقع الخطب ولكانت الحكومة المصرية أمام الأمر الواقع .

ومن الامتيازات العجيبة التى وردت فى العقد أن منحها سعيد باشا حق بيع ماء النيل للفلاحين الذين يملكون أراض زراعية ويرغبون فى ربحها مستقبلاً من ترعة الماء العذب التى تعزم الشركة حفرها . كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع الأدوات والمهمات التى تستوردها من الخارج بقصد استغلال الامتياز الممنوح لها ، وللشركة أيضاً أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التى ستكون تابعة لها من المحاجر والمناجم الأميرية .

وقد علق روسى Rossetti قنصل توسكانا في مصر على الامتيازات التي وردت في هذا العقد فقال في تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسا بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤ « ولم يحدث مطلقاً يا صاحب المعالي أن ظفرت شركة بمثل هذه الامتيازات العظيمة وبمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت ». أما كرابيتس Crabites فقال في شيء من التهكم المرير : « من الغريب أن سعيداً لم يطالب صديقه بأي ثمن مقابل الامتيازات التي منحها إياه بل باع إرث الفراعنة لرجل فرنسي وقبض الثمن ابتسامة زائلة » .

ولم تكد تمر ثلاثة أسابيع على صدور عقد الامتياز حتى كانت الأموال المصرية تنساب في يسر وسرعة وسخاء لخدمة المشروع ورجال المشروع ومن لاذ بالمشروع . فقد طلب دى لسبس إلى سعيد ، بعد أن ظفر بالعقد ، أن تنظم له الحكومة رحلة يرتاد فيها منطقة البرزخ لدراسة مشروع القناة على الطبيعة ، واستجاب سعيد ، وشاء الكرم الشرق أن تتكفل الحكومة المصرية بجميع نفقات الرحلة . وقد رافق دى لسبس في هذه الرحلة لينان بلش وموجل بك كبيراً مهندسى الحكومة المصرية وعدد من المهندسين والرسامين والكتابة والأدلاء ومن إليهم . وكان عدد الجمال التي خصصت لنقل ماء الشرب فقط خمسين جملاً . واستغرقت الرحلة ثلاثة أسابيع . وكانت هذه الرحلة أول إسهام فعلى من الحكومة المصرية على عهد محمد سعيد في سبيل إنشاء القناة . هذا إذا تجاوزنا عن نفقات استضافة دى لسبس في الإسكندرية عند وصوله إليها من فرنسا بحجة تهته سعيد على توليه الحكم ، وقد خصص لإقامته قصر المحمودية .

ولما انتهت الرحلة في ١٥ يناير ١٨٥٥ ترك دى لسبس كبرى المهندسين بعدان تقريرهما وأبحر من الإسكندرية في ٢٧ يناير ١٨٥٥ إلى القسطنطينية يلتمس تصديق السلطان عبد المجيد على عقد الامتياز . ولكنه لم ينجح بسبب المعارضة الإنجليزية لمشروع القناة ، وقد حمل لواءها في القسطنطينية السير

سترادفورد دى ردكليف Sir Stradford de Redcliffe سفير إنجلترا
هناك فعاد إلى مصر .

واتفق دى لسبس مع سعيد على تكوين لجنة علمية دولية تتكون من
أساطين الهندسة في دول أوربا للدراسة تقرير لبنان بك وموجل بك . وأقلع
إلى فرنسا يلتمس تأييد الإمبراطور وحكومته ثم ذهب إلى إنجلترا محاولاً
التغلب على معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة . وانهز فرصة وجوده
في أوربا فكون اللجنة العلمية الدولية من أعضاء يمثلون سبع دول .

وجاء خمسة من أعضاء اللجنة إلى مصر بحجة دراسة المشروع على الطبيعة
ومن الغريب أن دى لسبس دعا كثيراً من أصدقائه ومعارفه في فرنسا إلى
السفر إلى مصر مع أعضاء اللجنة حتى ضاقت بهم السفينة أزوريس Osiris
التي أقلتهم إلى مصر . ويقول لبنان بك إنه لو استجاب جميع الذين وجهت
إليهم الدعوة لتطلب الأمر استئجار عدة سفن يبحرون عليها إلى مصر
ولازدحمت بهم جميع فنادق مصر ! ولا بد أن نشير إلى هذه الحقيقة : وهي
أن دى لسبس لم يكن من رجال الأعمال حتى يستطيع استضافة العدد الضخم
من المدعوين من ناحية وحتى يستطيع هو شخصياً التنقل بكثرة بين مصر
وتركيا وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا وغيرها من ناحية ثانية . لقد كان
موظفاً في وزارة الخارجية الفرنسية ثم أحيل إلى الاستبداد لأمر نسبت إليه ،
ولم يكن معاشه أو راتبه ليكفيه مؤنة العيش ، فلجأ إلى حماة مدام دى لامال
Mme de la Malle يعيش معها في الريف الفرنسي حيث كانت تمتلك
قطعة أرض أشرف على استغلالها . ولكن دى لسبس كان يعلم أن مدعويه
سينزلون في رحاب الوالى ، وأن مصر هي التي تتحمل نفقات هذه النزهة ،
فخزانة الوالى هي خزانة الحكومة المصرية . وفعلاً فتح لهم سعيد اعتماداً قدره
١٢ ألف جنيه للإنفاق عليهم ، وأضفى عليهم الكثير من مظاهر التكريم
ودعاهم إلى النزهة التقليدية لزيارة آثار مصر في الوجه القبلي ولقضاء شطر

من الشتاء في صعيد مصر . وانتقد لينان بك هذا التصرف وتساءل عن الفائدة التي عادت على مصر من هذه الزهرة وقد رافقهم فيها وقال عنها « إن الموائد التي قدمت للضيوف طوال الرحلة قد حوت أطيب أنواع الخمور وأشهى المأكولات بكميات وفيرة » .

وبعد مضي أكثر من شهر على قدومهم بدأوا في المهمة التي من أجلها قدموا ، فزاروا منطقة القناة زيارة عابرة من السويس واتجهوا شمالاً إلى البحر المتوسط ثم استقلوا الباخرة المصرية « النيل » إلى الاسكندرية فبلغوها في أول يناير ١٨٥٦ وفي اليوم التالي قدموا إلى سعيد تقريراً موجزاً قرروا فيه أن حفر القناة سهل ونجاحها مؤكد وأن تكاليف المشروع من كافة نواحيه لا تتجاوز ٢٠٠ مليون فرنك على ما ذهب إليه كبيراً مهندسي الحكومة المصرية في تقريرهما .

ولم تمض ثلاثة أيام حتى أصدر سعيد باشا في ٥ يناير ١٨٥٦ وثيقتين هامتين هما عقد الامتياز الثاني وقانون الشركة الأساسي مما يدل دلالة قاطعة على أن هاتين الوثيقتين كانتا معدتين لتوقيع سعيد باشا عليهما قبل أن تقدم اللجنة تقريرها الموجز إليه . إذ لا يعقل أن يوضع عقد الامتياز الثاني متضمناً ٢٣ مادة وقانون الشركة الأساسي حاوياً ٧٨ مادة في خلال يومين . فالأمر لم يكن سوى تمثيلية أعدها دي لسبس مع أعضاء اللجنة للتمويه على سعيد ، وأن النية كانت مبيتة على اغتيال حقوق مصر وأموالها وجهود شبابها والاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية والصحراوية لأغراض استعمارية .

جاء عقد الامتياز الثاني على غرار العقد الأول حافلاً بالامتيازات التي أغدقت على الشركة إغداقاً ، بل إن الامتيازات التي وردت في العقد الثاني فاقت ما جاء في العقد الأول كما وكيفاً .

وتوالى المساعدات المصرية للمشروع فاتفق دي لسبس مع سعيد على

أن تنفق الحكومة المصرية على جريدة يصدرها باسم *L'Isthme de Suez* يرزخ السويس للدعاية للمشروع في أوربا . وكانت تصدر نصف شهرية ، وظهر العدد الأول منها في ٢٥ يونيو ١٨٥٦ ثم اتفق معه على إصدار طبعة منها باللغة الإيطالية .

وما لبث أن استصدر دى لسبس من سعيد في ٢٠ يوليو ١٨٥٦ لائحة عرفت باسم (لائحة استخدام العمال الوطنيين في حفر قناة السويس) وتطبيقاً لهذه اللائحة سيق المصريون إلى ساحات الحفر زمراً لشق القناة وفق نظام السخرة . وكان تدخل الحكومة لجمع العمال أمراً مألوفاً في ذلك الوقت وكثيراً ما جرى عليه العمل في مصر مع فارق واحد هو أن الحكومة كانت تجمع العمال لتنفيذ مشروعات تقوم هي بها من أجل المصلحة العامة كحفر الترع أو مد الخطوط الحديدية أو إصلاح جسور النيل درءاً لأخطار فيضان عال . فالسخرة يمكن اعتبارها من هذه الناحية نوعاً من الضرائب ، لأن الضرائب قد تؤدي نقداً أو عيناً أو عملاً . والحالة الاقتصادية السائدة في أي بلد هي التي تحدد الأسلوب الذي تؤدي به الضرائب .

وقد أراد دى لسبس أن تتدخل الحكومة لجمع مئات الألوف من العمال المصريين وإكراههم على العمل في حفر القناة . وهذا هو وجه الخطأ . لأن مشروع القناة يخضع للقانون العام ، ويترتب على ذلك أن تكون الشركة هي المكلفة بالقيام بنفسها بتدبير وسائل تنفيذ المشروع ، فتحصل على جميع العمال الذين تتطلبهم عمليات الحفر وفق الطريقة الحرة التي تقوم على عرض من مندوب الشركة وقبول من ناحية العامل بعد الاتفاق على الأجر وساعات العمل وما إلى ذلك . وأراد دى لسبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل حفر القناة في وثيقة رسمية تأميناً لمصالح الشركة فاستصدر من سعيد لائحة العمال . وهكذا غدا سعيد باشا أداة طيعة لينة في يد صديقه دى لسبس الذي ظفر بالوثيقة الرسمية الرابعة في أقل من عامين بعد صدور عقد الامتياز الأول ثم الثاني ثم قانون الشركة الأساسي .

وأظهر دى لسبس براءة في صياغة مواد هذه اللائحة إذ تجنب أن يضمها لفظ السخرة إطلاقاً وإن كانت بعض موادها تفيض بها معنى وروحاً. وهكذا كانت براءة دى لسبس لا تبرز إلا في مجال الخداع والتدليس والتلاعب بالألفاظ ليخفي وراءها ما يبيته من تسخير الشعب المصري في حفر القناة. وقد قرر ثلاثة من أقطاب القانون في فرنسا^(١) في نوفمبر ١٨٦٣ أن الإبقاء على هذه اللائحة إنما هو إبقاء للسخرة لأن اللائحة والسخرة مرتبطتان بعضهما ببعض بعروة وثقى لا انفصام لها.

ويكفي أن نذكر هنا - نظراً لضيق المقام - المادة الأولى من هذه اللائحة ، فقد نصت على أن « تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعاً للطلبات التي يتقدم بها كبير مهندسي الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل ». كانت هذه أخطر مادة على الإطلاق في اللائحة. وظهر فيها الغبن الذي وقع على الشعب المصري : إذ كانت مادة مرنة ناقصة . لم تحدد عدد العمال ، ولم تعين حداً أقصى لعددهم لا يجوز تجاوزه بأية حال من الأحوال ، ولم توزع حشد العمال على مواسم الزراعة بنسبة معينة ، بل جعلت تقديم العمال المصريين إلى الشركة منوطاً برغبة كبير مهندسها وهو مستخدم فرنسي كان يؤثر مصلحة الشركة على مصالح الشعب . وقد قرر أنه كان يحصل على العمال بمجرد طلب بسيط يقدمه إلى مديري الأقاليم . وهكذا أخضع سعيد مديري المديرية ووزارة الداخلية لسلطة مستخدم فرنسي في شركة القناة . ولم يكن دى لسبس ليقتنع بعشرين ألف عامل بل كان يسأل الحكومة إلخافاً أن ترسل إلى ساحات الحفر أربعين ألفاً . ويقول كلفن Colvin إن سعيد باشا قد جلب الشقاء على الفلاحين بل كان من أكبر العاملين على إتعابهم بسبب امتياز قناة السويس الذي فرض عليهم للسخرة في أشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة .

(1) Note consultative pour Son Altesse Ismaïl Pacha. Vice Roi d'Egypte, délibérée par Mtes. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

وضع سعيد في خدمة الشركة وسائل النقل الحكومية من سكك حديدية ومفن نيلية . فعلى الرغم من أن لائحة العمال قد نصت على أن يتكفل الشركة بنفقات سفر العمال إلى ساحات الحفر إلا أن سعيد باشا رضى أن تتحمل الحكومة عن الشركة هذه النفقات . وكانت هذه حلقة جديدة في سلسلة الخدمات التي أسدتها مصر إلى الشركة .

ووضع ضباط البوليس أيضاً في خدمة الشركة فكانوا يرافقون أفواج العمال في سفرهم من بلادهم إلى الزقازيق - نهاية الخط الحديدى في ذلك الوقت . وقد اتخذت الزقازيق مركزاً لتجمع العمال . وهناك يتسلمهم مندوب الشركة من ضابط البوليس بعد أن يوقع إقراراً بعدد أفراد النواج . وفى الزقازيق يربط المصريون بالحبال في أيديهم ، بعضهم إلى بعض ليستأنفوا السفر سيراً على الأقدام إلى منطقة القناة تحت الحاسة الشديدة من بوليس الهجانة . وكانوا يقطعون المسافة الأخيرة في أربعة أيام . ويقول سائح فرنسى إنه شاهد صباح أحد الأيام في شهر ديسمبر ١٨٦٢ جموعاً كثيفة من العمال يجتازون الصحراء ولاحظ أن طلائعهم الأولى قد اختفت عن الأنظار بينما كانت صفوف متراصة منهم لا تزال في صف طويل متجهة شطر منطقة القناة .

وسخرت الحكومة جنود الجيش في حفر القناة ونار الجند وأعلنوا العصيان ووقعت حوادث دموية بينهم وبين الفرنسيين من رؤساء ساحات الحفر . وخفض سعيد عدد القوات المسلحة المصرية بحجة التخفيف عن كاهل الميزانية ، وأرسل الجنود المسرحين والشبان المقترعين إلى صحراء البرزخ لحفر القناة وهكذا كانت القناة سبباً في اضمحلال الجيش المصرى في ذلك الوقت .

ولم تقف عمليات الحفر خلال أشهر رمضان ، فكان العمال ينامون نهاراً ويحفرون القناة ليلاً على أضواء المشاعل .

ومات الآلاف من المصريين عطشاً في ساحات الحفر إذ فشلت الشركة

في توفير ماء الشرب خلال السنوات الأربع الأولى ، لأنها بدأت في حفر قناة السويس قبل أن تشرع في حفر ترعة الماء العذب كما كان مقرراً . واعتمدت على وسيلة بدائية هي ماء الآبار تنقلها الجمال إلى العمال ، ويقول أحد الفرنسيين المعاصرين : « كانت قوافل الجمال التي تحمل الماء تصل متأخرة نتيجة أوامر أسىء إعطاؤها أو أسىء فهمها أو أسىء تنفيذها » وهكذا شهد شاهد من أهلها . كان الموت يدرك العمال قبل أن يدرّكهم ماء الآبار . مما جعل هذه السنوات الأربع من أحلك الفصول سواداً في تاريخ الشركة .

وانتشرت الأوبئة بين العمال المصريين وفتكت بهم فتكاً ذريعاً . وكان في مقدمتها التيفود والتيفوس والكوليرا والحمى الراجعة والجذري . ونستقي هذه المعلومات من مصادر الشركة نفسها إذ كان كبير أطباء الشركة يضع تقريراً في نهاية كل عام يستعرض فيه الحالة الصحية بين العمال . وقد قرر في أحد تقاريره أن زمام الموقف كاد يفلت من الشركة وأنه مرت بها فترة عصيبة إذ عجزت عن أن تجد رجالاً يحملون جثث الموتى فأمرت عدداً من مستخدميها في قسم الحسابات برفع جثثهم :

تسربت أنباء تلك المآسى إلى الخارج حتى أصبح تسخير المصريين في حفر القناة فضيحة عامة *a public scandal* كما قال بحق مؤرخ مصر الحديثة إدوارد ديسي *Edward Dacey* وقد ذكر أيضاً أنه كثيراً ما أسىء استخدام السخرة في مصر حتى غدا سوء استخدامها أمراً عادياً في هذه البلاد ولكن لم يحدث مطلقاً أن أسىء تطبيقها كما حدث في حفر قناة السويس . وأكد أنه لو استمر حفر القناة يسير سنوات أخرى على هذا الأسلوب لنقص عدد سكان مصر نقصاناً خطيراً . إنها جزية فرضتها شركة القناة على البلاد ، وكانت استغلالاً لشعب بأسره من أجل خدمة مصالحها . ويقول جول فافر *Jules Favre* أحد وزراء فرنسا السابقين تعليقاً على هذا التجنيذ : إن الولاة من أسرة محمد على يحكمون مصر طبقاً لفرمان سنة ١٨٤١ ولكنهم

لا يمتلكون المصريين كما يمتلك الإنسان قطعاً من الغنم أو عقاراً تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر .

حدثت هذه البعثة المدنية التي فرضت على الشعب المصري من أجل إنشاء القناة في وقت لاحق فيه للاقتصاد المصري فرصة ذهبية نادرة . فقد قامت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) وتعذر تصدير القطن الأمريكي إلى إنجلترا وأوقف العمل في عدد من مصانع الغزل والنسيج في إنجلترا ، ووقعت فيها أزمة اقتصادية خانقة أطلق عليها « المجاعة القطنية » وبلغ عدد العمال الإنجليز المتعطلين في مصانع الغزل والنسيج ٦٦٤,٣٣٠ عاملاً وطالب الرأي العام الإنجليزي حكومته باستيراد القطن من جهات أخرى . فأوفدت الحكومة الإنجليزية ، بالاشتراك مع جمعية استيراد القطن في مانشستر بعثة اقتصادية إلى مصر . وقدّمت البعثة عروضاً مغرية للتوسع في زراعة القطن وأبدت استعدادها لشراء جميع الأقطان التي تزرعها مصر بأسعار مجزية للغاية . ولكن سعيد باشا عالج الموقف على وجه معكوس . كان المفروض أن يمسك يده ولو قليلاً عن الشركة ويستبقى جانباً من عمال السخرة في الحقول يزرعون القطن الذي ارتفعت أسعاره ارتفاعاً جنونياً . ولكن زاد التدفق الآدمي على ساحات الحفر بعد وصول البعثة حتى وصل إلى ذروته في السنوات التالية وارتفع عدد العمال إلى ٢٢ ألفاً كل شهر . وقد جاء في تقرير رئيس البعثة الاقتصادية الإنجليزية أنه لاحظ في كل جهة من الجهات التي زارها في مصر وجود مساحات كبيرة من الأرض دون استغلال .

وفي الواقع كانت في مصر في ذلك الوقت أراضٍ غير ذات زرع بسبب نقص الأيدي العاملة الزراعية ، واعترف سعيد بهذه الحقيقة في مذكرة أرسلها إلى الحكومة التركية . وحاول إسماعيل في مستهل حكمه معالجة مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية باستقدام عمال من الصين والهند يقيمون في الأراضي الزراعية ويتولون استغلالها . وهكذا أعاق أعباء السخرة في حفر القناة

إلى حد كبير إنتاج القطن كما أنها حُجبت عن البلاد نعمة الانتفاع بارتفاع أسعار القطن . وقد تعرض لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الموضوع في جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ بمجلس العموم البريطاني فقال : « إن عدداً من الرجال يتراوح عددهم بين سبعين ألفاً وثمانين ألفاً قد انتزعوا من أعمالهم التي يؤدونها في قراهم ليساعدوا في إنشاء قناة السويس . إن هذه الخطة لا بد أن تؤدي إلى بوؤس عظيم . وتتعارض بشكل جدي وخطير مع الأعمال الأخرى التي تدر أرباحاً كثيرة مثل إنتاج القطن ... وقد قلدر نوبار ما خسرت مصر كل سنة بسبب ذلك بأربعين مليون فرنك أي ما يقرب من مليون وستمائة ألف جنيه . وقالت بحق جريدة التيمس Times في هذا الصدد « إن رخاء مصر قد أفسده نزع الفلاحين قهراً من حقولهم ونقلهم إلى البرزخ بطريقة ظالمة غير قانونية »

* * *

وإذا انتقلنا من هذه المعاونة الآدمية الهائلة التي كلفت مصر عدة ملايين من الجنيهات خسرها الاقتصاد المصري في تلك السنوات ، نجد الأموال المصرية قد أنفقت في سخاء وسذاجة على تنفيذ المشروع وتدعيم مركز الشركة المالي المتداعى في ذلك الوقت . فقد عجز دي لسبس عن أن يبيع جميع أسهم الشركة حين طرحها للاكتتاب العام وبقى لديه أكثر من ربع مجموع عدد الأسهم على الرغم من أنه خصص لمصر باديء ذي بدء ٦٤ ألف سهم ثمنها ٣٢ مليون فرنك . ولكنه عول على إخفاء الفشل الذي منى به وأعلن كذباً وزوراً وبهتاناً أن رأس مال الشركة قد غطى بأكمله وأن الشركة تبعاً لذلك قد استكملت عناصر وجودها وألفت الشركة نهائياً في ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ . وانتك في هذه الخطوة قانون الشركة الأساسي انتهاكاً صارخاً إذ نصت المادة الرابعة على أن تأليف الشركة لا يتم إلا بعد تغطية رأس المال بأكمله . وما لبثت أن استفاضت البشائعات في أوروبا بهذه الحقيقة وهي أنه قد

بقى في حوزة الشركة عدد كبير من الأسهم دون بيع بسبب امتناع انجلترا والنمسا بوجه خاص عن الاكتتاب في أسهم الشركة . وقد أشاعت هذه الأنباء الاضطراب في نفوس مساهمي الشركة فاضطر دى لسبس إلى أن يكشف عن حقيقة الموقف محاولاً أن يرجعه إلى أسباب عسكرية حربية وهو تبرير واه ضعيف . فقد أعلن في الاجتماع الأول للجمعية العامة لمساهمي الشركة والذي عقد في ١٥ مايو ١٨٦٠ أنه بسبب اندلاع الحرب في أوروبا في مستهل عام ١٨٥٩ أن نشأت حالة قهرية اضطربت فيها العلاقات المالية مع كثير من أصحاب المصارف الذين توقفوا عن الدفع ، ثم قال : « ولهذا اتفقنا مع الوالى كى يأخذ لحسابه نهائياً الأسهم المخصصة لأصحاب المصارف الأجنبية والذين حالت الظروف القهرية عن الوفاء بالتزاماتهم » . وكان هدف دى لسبس من هذا التصريح غير الصحيح هو بث الطمأنينة في نفوس المساهمين من ناحية ووضع سعيد باشا أمام الأمر الواقع من ناحية ثانية . ولذلك ما كاد ينتهى اجتماع المساهمين حتى حضر إلى مصر وعرض على سعيد ابتياع الأسهم المتبقية لدى الشركة فرفض سعيد أول الأمر ولكنه عاد بعد ذلك بيومين فاستجاب إلى ملتمس صديقه وقبل الأسهم المعروضة وأصبح مجموع الأسهم التى فرضت على مصر ١٧٧٦٤٢ سهماً قيمتها الإسمية وقت الاكتتاب ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك أى مايقرب من ٣,٥٥٢,٨٤٠ جنياً وكان عدد الأسهم يوازى ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة وأصبحت مصر ثانياً بلده في العالم بعد فرنسا من حيث ملكيتها لعدد الأسهم . واستمر ضغط دى لسبس على سعيد حتى استطاع أن يستصدر منه اتفاقاً رسمياً بهذه الصفقة بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠ وكان هذا الاتفاق هو بلبه التزامات مصر المالية نحو شركة القناة . ويقول مؤرخ قصة الخديوية في مصر إنه لولا المساعدات المالية التى ظفرت بها شركة القناة على حساب مصر لاستحال على الشركة أن تستكمل مقوماتها ودعاماتها وقرر أن الدعاة الفرنسيين لم يقبلوا الاعتراف

بهذه الحقيقة . ولكن شارل روفرنسوا أحد مؤرخى القناة المناصرين لدى لسبس اعترف بجانب من هذه الحقيقة فى سنة ١٩٣٦ إذ قال : « إلى سعيد باشا وإلى مصر يعود فضل أكبر خاتمة أسداها لشركة القناة حين سد الثغرات التى حدثت فى عملية الاكتتاب » .

ومع ذلك فإن مصر لم تنعم بهذه الأسهم : فقد تفاقت الأزمات المالية بالحكومة المصرية على عهد اسماعيل تفاقمأ أدى به إلى التفكير فى بيعها . وقام تسابق بين إنجلترا وفرنسا على الفوز بهذه الأسهم واستطاع دزرائيل رئيس الوزارة البريطانية أن يكسب الجولة فاشتراها فى سرعة خاطفة من اسماعيل فى نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ إجمالى قدره أربعة ملايين من الجنيهات .

ووضع مجلس العموم البريطانى أمام الأمر الواقع . وكان لهذه الصفقة طابعها السياسى بجانب طابعها المالى . واتضح بعد إبرام الصفقة أن مصر لم تكن تمتلك كل الأسهم التى اكتتب بها أول الأمر وأنها تصرفت فى ١٠٤٠ سهماً فخضم ثمنها من الصفقة وهبط المبلغ إلى ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيهاً . ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية قد استردت من الحكومة المصرية الجزء الأكبر من هذا المبلغ بطريقة ماكرة خادعة ، إذ كان اسماعيل قد تنازل لشركة القناة طبقاً لاتفاقية ٢٣ أبريل ١٨٦٩ عن فوائد أسهم مصر لمدة خمسة وعشرين عاماً تنتهى فى ١٨٩٤ . فلما باعت مصر أسهمها لإنجلترا طلبت الأخيرة أن تدفع لها مصر فوائد بنسبة ٥ ٪ من قيمة الثمن مقابل حرمان الحكومة الإنجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة .

وأذعنت الحكومة المصرية لهذا الطلب وأخذت تدفع لإنجلترا الفوائد المطلوبة سنوياً . وقدر البعض أن مجموع الفوائد التى تسلمتها إنجلترا من مصر منذ أن تم عقد الصفقة حتى ١٨٩٤ قد بلغ ٣,٨٣٣,٤٨٤ جنيهاً فكأن مصر قد باعت أسهمها لإنجلترا بمبلغ ١٤٣,٠٩٨ جنيهاً !! ومنذ ذلك التاريخ إلى أن

أُمت شركة القناة في ٢٦ يونيو ١٩٥٦ انساب أكثر من مائة مليون جنيه في خزانة الحكومة الانجليزية قيمة أرباح أسهم مصر .

• • •

وقد سبقت مأساة بيع الأسهم لانجلترا عدة مآسى مالية جسيمة أخرى تحملتها مصر . وكان من بينها التعويض المالى الضخم الذى حكم به نابليون الثالث إمبراطور فرنسا بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ على أثر النزاع الذى قام بين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل وبين الشركة . فقد تطور هذا النزاع تطوراً أدى إلى أن طلب اسماعيل تحكيم الإمبراطور . وقد جانب إسماعيل التوفيق في هذه الخطوة لأن نابليون الثالث كان قد احتضن مشروع القناة منذ أن ظفر دى لسبس بعقد الامتياز الأول إذ لم تكد تمر ثلاثة أسابيع على صدور هذا العقد حتى منح سعيداً وسام الشرف تقديرًا منه لسعيد . ورأى الإمبراطور أن قناة السويس مشروع قومى فرنسى يعلى من شأن فرنسا في ربوع الشرق وإنها فكرة نابليونية انحدرت إليه من عمه الإمبراطور نابليون بونابرت . وكان عدد من الصحف الفرنسية يطالب السلطات العليا في فرنسا في ذلك الوقت بوجوب رعاية مصالح الفرنسيين الذين اكتتبوا بنصيب موفور في أسهم الشركة . يضاف إلى ذلك أن دى لسبس كان يفرع إلى الإمبراطور كلما تعرضت الشركة لأزمة سياسية مستحكمة يلتمس تدخله لنصرة أصحاب رموس الأموال الفرنسية التى أسهمت في المشروع .

وانتهز دى لسبس فرصة تحكيم الإمبراطور وطالب بتعويضات خيالية بلغت ١٠٧ مليون فرنك أى أكثر من نصف رأس مال الشركة وأن تتنازل الحكومة المصرية لها عن نصيبها المقرر في الأرباح وقلده ١٥ من صافي أرباح الشركة . ولذلك لم يكن عجيباً أن يصدر الإمبراطور حكماً جائراً بأن تدفع مصر للشركة تعويضاً قلده أربعة وثمانون مليون فرنك أى ما يساوى ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه في مقابل إلغاء السخرة في حفر

القناة واسترداد جزء من الأراضي وترعة الماء العذب التي حفرتها الشركة من القصاصين إلى مدينة السويس في حين أن المصريين هم الذين سخروا في حفرها وقد بلغ عددهم طبقاً لإحصاءات الشركة ١٥٥,٨٩٣ مصرياً . وقد ذكر روشتين Rochstein أن هذا الحكم لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أذعنت فيها مصر لأوروبا المستنيرة الفاضلة . وقد علق رئيس لجنة التحكيم على ضخامة هذا التعويض الذي اقترحه وأخذ به الإمبراطور - علق تعليقاً غريباً إذ قال إن باشوات مصر وسراتها ينتفرون كل عام على مسراتهم وعلى أمور غير مجدية مبالغ أكثر من هذا التعويض .

ويجدر بنا أن نصحح هنا خطأ شائعاً وقع فيه المؤرخون والكتاب فقد قرروا أن التعويض الذي تقرر على مصر في مقابل إلغاء السخرة هو ٣٨ مليون فرنك . والواقع أن لجنة التحكيم قررت هذا التعويض بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك وأقر الإمبراطور هذا التقدير . وقد وجدت اللجنة أن على الشركة أجوراً متأخرة للعمال المصريين بلغت في تقدير اللجنة أربعة ملايين ونصف مليون فرنك ورأت أن تخصم هذه الأجور المتأخرة من مبلغ التعويض الذي تقرر عن إلغاء السخرة فأصبح صافي المبلغ المتعين دفعه هو ٣٨ مليون فرنك . وقد استخدم رجال القانون من أعضاء اللجنة الدهاء في صياغة الحكم لإخفاء حقيقة المبلغ الذي تقرر تعويضاً عن إلغاء السخرة فهو يبدو للقارى العادى لمنطوق الحكم أو للباحث المتعجل أنه ٣٨ مليون فرنك والحقيقة أنه ٤٢,٥ مليون فرنك .

وإلى جانب هذه التعويضات الضخمة تضاف نفقات أخرى باهظة دفعها مصر وتمثل في أربع نواحى : الناحية الأولى هي الرشا التي قدمت إلى السلطان عبد العزيز وإلى والدته ، وقدم لها نوبار باسم اسماعيل قلادة ماسية ثمنها عشرة آلاف جنيه استرليني ، وإلى رجال البلاط والوزراء . وقد صدر بشأنهم أمر من اسماعيل إلى نوبار بالأى يراعى الاقتصاد في ثمن الهدايا

التي تقدم لهم . وخص فؤاد باشا الصدر الأعظم ثلاثون ألف قطعة ذهبية من العملة المجددية لم يقبلها إلا بعد أن أذن له السلطان في قبولها . وكذلك الرشا التي قدمها نوبار إلى موظف في السفارة البريطانية في القسطنطينية هو ستيفنس Stephens السكرتير الخاص للسفير ، وإلى موظف في السفارة الفرنسية هو أوترى Outrey المترجم الأول بها . وكان كل منهما يطلع نوبار على بريد السفارة . وقد قدمت هذه الرشا أثناء مفاوضات قناة السويس التي دارت في القسطنطينية في شهرى يونيو ويوليو ١٨٦٣ وأسفرت عن المذكرة التي أرسلها الباب العالي إلى مصر بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٣ خاصة بموضوع للقناة .

وتتمثل الناحية الثانية في الرشا التي قدمها نوبار في باريس إلى الدوق دى مورنى de Morny أخ الإمبراطور نابليون الثالث ورئيس الهيئة التشريعية في فرنسا كي يساند الحكومة المصرية في موقفها أثناء نزاعها مع الشركة خلال سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٤ . ولم يشأ اسماعيل أن يطلق على هذه المبالغ اسم الرشوة ولكن سماها « نقود المهمة » .

أما الناحية الثالثة التي أنفقت فيها الأموال المصرية بسخاء عجيب فكانت الحملة الصحفية التي نظمها نوبار في باريس ضد شركة القناة ونعى عليها افتقارها إلى وجود قانونى *existence légale* لأن السلطان لم يكن قد أصدر تصديقه على عقد الامتياز ، كما نعى عليها ضعف مركزها المالى واعتمادها على السخرة وقد نعتها بأنها وسيلة متبربرة تنفر منها الشعوب المتمدينة . واستمرت تلك الحملة فترة طويلة أوقعت الارتباك في دوائر الشركة ونشرت الاضطراب بين المساهمين واشتركت في هذه الحملة خمس جرائد وكانت الجريدة تتقاضى ستين جنياً عن نشر المقال الواحد . وكان دى لسبس يتساءل عن الخزانة للعجبية التي تمول هذه الحملة الصحفية وقد أطلق عليها اسم الحرب الصليبية باسم الإنسانية .

وكانت الناحية الرابعة هي الاستشارات القانونية التي كان يصدرها
أعلام القمانون في فرنسا في ذلك الوقت وبعض أعضاء مجلس النواب الفرنسي
موثقة وجهة نظر الحكومة المصرية في نزاعها مع الشركة . وكان نوبار
يطبع أعداد وفيرة من هذه الاستشارات ويوزعها بالهجان على مختلف هيئات
باريس وجمعياتها وأنديةها ودور النشر . وكانت الصحف في باريس تنشر
هذه الاستشارات بعد أن تتقاضى خمسة فرنكات عن كل سطر . أما الصحف
المالية والمشاركة في الحملة الصحفية المصرية فكانت تصدر أعداداً خاصة
أحياناً وملاحق أحياناً أخرى لنشر الاستشارات التي كان يزيد من قيمتها
أنها صادرة عن أئمة التشريع في فرنسا . ويقول المستشار كرايبتس Crabites
إنه لم يكن في فرنسا أحد في ذلك الوقت يداني أولئك المشرعين علواً في
كفائتهم .

* * *

واستطاعت الشركة أن تبرز من الخزانة المصرية أموالاً في صورة
صفقات كانت تعقدتها مع الحكومة ثم تردها إليها بعد ذلك بعد أن ترفع
أثمانها أضعافاً مضاعفة . اشترت الشركة من الحكومة المصرية تفتيش الوادي
بمبلغ يقل عن مليونين من الفرنكات ثم باعتها إياها بعد ذلك بعشرة ملايين
من الفرنكات . وتنطبق على هذه الحالة ثكنات الجيش المصري في دمياط
ومباني مدرسة الهندسة في القاهرة فقد اشترتها بثمن بخس باعتها فدي لسبس
ثم تنازلت للحكومة عنها وعن المستشفيات المقامة في البرزخ وعن حق الإعفاء
الجمركي لقاء ٣٠ مليون فرنك . ثم عادت فاستردت الامتياز الأخير في
اتفاق أول فبراير ١٩٠٢ على عهد الاحتلال البريطاني الذي وجدت فيه
الشركة نصيراً مويلاً .

* * *

وقد أخذت مصر على عاتقها — طبقاً للاتفاق الذي عقفته الحكومة

المصرية مع الشركة بتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٣ - انشاء ترعة الماء العذب من مدينة القاهرة حتى قرية القصاصين لتتصل بالترعة التي حفرتها الشركة من تلك القرية حتى نفيشة ثم مدتها جنوباً إلى السويس . وقد أطلق على هاتين الترعتين معاً فيما بعد ترعة الإسماعيلية . وكانت مصلحة الشركة في عقد هذا الاتفاق واضحة فإن عقد الامتياز الثاني كان قد فرض على الشركة القيام بهذا العمل ، وكان هذا عبئاً مالياً ثقيلاً عليها لم تكن في استطاعتها - ومواردها المالية محدودة ضئيلة في ذلك الوقت - أن تقوم بحفرها . وكان التقرير الذي وضعه لبنان بك وموجل بك كبيراً مهندسى الحكومة المصرية بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ والذي عرف باسم « المشروع الابتدائى لشق برزخ السويس » .

L'avant projet pour le percement de l' Isthme de Suez قد أكد ضرورة البدء بحفر التربة الحلوة قبل الشروع في شق قناة السويس حتى يجد العمال المصريون مورداً مائياً ثابتاً يضمنون إليه عند شروعاتهم في إنشاء قناة السويس في صحراء البرزخ . ثم جاء تقرير اللجنة العلمية الدولية في ديسمبر ١٨٥٦ فأكد هذه الحقيقة مرة ثانية . ومع ذلك فإن الشركة أرجأت حفر ترعة الماء العذب على الرغم من أهميتها الحيوية القصوى للمشروع كله حتى وضعت هذا العبء على عاتق الحكومة المصرية . وكان حفر هذه التربة يتطلب نزع ملكية أراض زراعية ودفع أثمانها لأصحابها . وكانت هذه الأراضي تقع ابتداء من شبرا - حيث مأخذ التربة - ثم مديرتى القليوبية والشرقية . وقد أشار اتفاق ١٨ مارس ١٨٦٣ صراحة إلى تلك الصعاب التى تخلصت منها الشركة إذ جاء في مقدمته : « وقد اعترف سمو الوالى ومسيو فردينان دى لسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من القناة ، بمعرفة الشركة وبأموال من طرفها - خصوصاً فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضي المملوكة للأفراد ، والاستيلاء عليها ، قد يثير مشكلات إدارية داخلية كثيرة التعقيد عظيمة الخطورة وأن الحكومة المصرية راغبة في حل هذه المشكلات طبقاً لقوانين البلاد وعاداتها

وقد وضعت الحكومة المصرية مواردها المالية والفنية والتمويلية وعمال
السخرة بل وجنود جيشها في حفر تلك الترع وبلغت تكاليف حفرها واحد
وعشرين مليون ونصف مليون فرنك ، أى ما يقرب من ثمانمائة وستين ألف
جنيه .

* * *

وقد أنفق اسماعيل على حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمائة ألف جنيه
وبرر أنصاره إنفاقه هذا المبلغ الضخم بأنه أراد أن يظهر مصر أمام أوروبا
دولة غنية متحضرة ثم ينتهز الفرصة ويعلن أمام حكام أوروبا - أباطرة وملوكاً
وأمرأء - استقلال مصر التام عن تركيا . وهو تبرير غير معقول لأنه لم
لم يحدث . كما أنه لم تخف على المدعوين لحفلات افتتاح القناة حالة البؤس
التي كان يئن منها الشعب المصرى على عهده . بل ندد بعضهم فيما بعد بهذا
السفه . ويكفى أن نذكر أن أحد ضيوفه ذكر أنه غادر قصر عابدين في
منتصف إحدى ليالى شهر ديسمبر ١٨٦٩ على إثر انتهاء إحدى الحفلات
الساهرة التي أقامها إسماعيل ابتهاجاً بافتتاح القناة . وفي طريقه إلى الفندق
الذى كان ينزل فيه وجد أشخاصاً نائمين على أرصفة الشوارع في زمهرير
الشتاء وأخذ يسائل نفسه هل هؤلاء البؤساء هم رعايا الحاكم الذى كنت في
ضيافته منذ دقائق معدودة وكانت أطيب أنواع الخمور وأغلاها تسكب
أمام الضيوف بكثرة وكأنها تتدفق من صنادير الماء ! ! ؟

تم حفر القناة وافتتحت للملاحة البحرية في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ بعد أن
أنفقت مصر في إنشائها المال الوفير في سذاجة وسخاء . وظل لمصر مصلران
دسمان هما الأسهم التي كانت قد ابتاعها وعددها ١٧٧٦٤٢ سهماً ثم نصيبها
في أرباح الشركة وكان هذا النصيب مقررأ في عقدى الامتياز بمقدار ١٥ ٪
من صافى أرباح الشركة . وكان هذان المصلران ثروة لا ينضب معينها
تجدد كل عام . ولكن لم تكد تمر ست سنوات على افتتاح القناة حتى باع

إسماعيل أسهم مصر إلى إنجلترا . وقد سبق أن شرحنا الملابس التي تمت فيها هذه الصفقة الخاسرة بالنسبة لمصر ، ومع ذلك فلم تمر خمس سنوات بعد ذلك حتى باعت الحكومة المصرية في سنة ١٨٨٠ على عهد توفيق المصدر الثاني وهو حصة مصر المقررة في أرباح الشركة .

كانت هذه الحصة مرهونة لدى نقابة من الماليين في باريس وعجزت الحكومة المصرية عن الوفاء بالدين . وعقد مجلس الوزراء المصرى جلسة غير اعتادية في ١٤ يناير ١٨٨٠ برئاسة رياض باشا وحضرها السير ايفلان بارنج Baring المراقب المالى الإنجليزى . أما المراقب الفرنسى فقد كان متغيباً في باريس فحضرها نيابة عنه Liron d'Airoles . وخصصت هذه الجلسة لمناقشة بيع الحصة وانتهت بموافقة مجلس الوزراء على بيعها إلى البنك العقارى الفرنسى بمبلغ تافه للغاية هو ٢٢ مليون فرنك أى ٨٥٠ ألف جنيه ومع ذلك فإن هذا المبلغ لم تأخذه مصر بل دفع لأصحاب الديون الأجانب ضمن أقساط ديونهم وفوائدها . بقى أن نعرف أن مجلس الوزراء كان يضم عدا رئيسه رياض كلاً من عثمان رفقى ناظر الجهادية والبحرية ومصطفى فهمى ناظر الخارجية والبارودى ناظر الأوقاف وعلى مبارك ناظر الأشغال وحسين فخري ناظر الحقانية وعلى إبراهيم ناظر المعارف .

أما البنك العقارى الفرنسى فقد أسس شركة باسم « الشركة المدنية لاستيفاء نسبة الـ ١٥ ٪ من أرباح قناة السويس المخولة للحكومة المصرية » وكانت تنحصر وظيفتها في تحصيل قيمة هذه الحصة من شركة القناة وتوزيعها على مسهمى الشركة المدنية . وكانت هذه الحصة تدر ربحاً سنوياً يزيد على مليون جنيه مع أن رأس مال الشركة المدنية كان أقل من مليون جنيه . وهكذا فقدت مصر في عهد الأب وابنه — إسماعيل وتوفيق — هذين المصدرين الدسمين .

* * *

لقد بلغت تكاليف انشاء القناة — اعتماداً على المصادر العلمية الوثيقة

المعاصرة ، ٤٢٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنكا أى ما يقرب من ١٧ مليون جنيه (١٧,٣١٢,٣١٥ جنياً) وبلغت ما دفعته مصر فى إنشاء القناة حسب البيان الرسمى الذى قدمته الحكومة المصرية لمجلس شورى النواب ، سنة ١٨٧٦ (١٦,٠٧٥,١١٩) جنياً وهو نفس الرقم الذى جاء فى تقرير لجنة كيف Cave هذا عدا آلاف المواطنين الذين ماتوا نتيجة العطش أو الجوع أو الإعياء أو الأوبئة فى ساحات الحفر .

ثم كان ما هو أفدح خسارة من ملايين الجنيهات التى أنفقت وآلاف الأرواح التى أزهقت ونعى به الاحتلال البريطانى فقد كانت القناة من أهم الأسباب التى دفعت انجلترا إلى احتلال مصر وظل كابوس الاحتلال جاثماً على الصدور طيلة ٧٣ عاماً يمتص دماء المصريين ويعرقل تقدم البلاد حتى إذا تم جلاء الإنجليز عن مصر فى يونيو ١٩٥٦ تلت ذلك الجلاء الخطوة الطبيعية وهى تأمين شركة القناة فى ٢٦ يوليو من نفس ذلك العام .

عبد العزيز محمد السناوى

نصوص تاريخية

قراءتان في كتابات المؤرخين في مناهجهم وأهدافهم

أقدم تحت هذا العنوان قراءتين :

الأولى : في كتاب من سنيوبوس إلى فردينان لوط .

الثانية : في فصل نشره أرنولد توينبي بمناسبة انتهائه من كتاب له بعنوان « ماذا حاولت أن أصنع ؟ »

أولاً : كتاب سنيوبوس إلى فردينان لوط

(وهذا أهديه للدكتور ثابت الفندى أستاذ الفلسفة
في كلية الآداب بجامعة الاسكندرية)

سنيوبوس مؤرخ أستاذ ، مدرس قبل كل شيء ، أهم ما نشر له ، كتابه في التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة ، وله كتاب آخر « التاريخ النزيه للأمة الفرنسية » وعنايته بالتدريس أهم صفاته ، وقد ألف لخدمة الطلاب مشتركاً مع لانجلوا « مقدمة للدراسات التاريخية » ، نُشر لأول مرة سنة ١٨٩٨ . وله كتاب آخر في المنهج التاريخي أقل شهرة في جامعاتنا على الرغم من أهميته ، هو كتاب « المنهج التاريخي مطبقاً على العلوم الاجتماعية » .

والخطاب الذي سأعرض له ، وجهه سنيوبوس من عزله في إقليم بريتانى إلى صديقه فردينان لوط المؤرخ المشهور لغارات القبائل المتبربرة ونهاية العالم القديم . وتاريخ الكتاب ١٠ إلى ٢٩ يونية في ١٩٤١ أى كتبه في فترة الهزيمة والاحتلال الألماني . والكتاب كتاب مؤرخ ، لا يحفل بالزائل احتفاله بالباقي ، ليس ذلك لأن نكبة فرنسا كانت شيئاً ضئيلاً ، لا ، إنما هي نكبة ولكنها تزول . فلا ينبغي لها أن تملك عليه لبه ، فكتب من عزله في الريف لصديقه وزميله كتاباً طويلاً في التاريخ ودراسة التاريخ ومنهج التاريخ . كان ذلك - كما قلت - في ١٩٤١ ، وتوفي سنيوبوس في العام التالي (٢ مايو

(١٩٤٢) . وبقى الكتاب في أوراق لوط ، ولما مات هذا الأخير سلمت أرملته الكتاب إلى تلميذه فافتييه فنشره ، في المجلد العاشر بعد المائتين من المجلة التاريخية الفرنسية (عدد يولييه - سبتمبر ١٩٥٣) واستغرق من تلك المجلة اثنتى عشرة صفحة . وهو مهم لأنه ثمرة خبرة طويلة وتفكير عميق من جانب مؤرخ كبير . قال إن التاريخ - قطعاً - علم ، ذلك لأننا نسمى علماً أية حصيلة من المعلومات نحصل عليها بتطبيق منهج محقق على دراسة طائفة من الحقائق أو الوقائع من نوع واحد . ووثائق المادة التاريخية تتعلق ببنى الإنسان منتظمين في جماعات ، وهي وقائع حدثت في أزمنة متعاقبة ماضية .

والتاريخ من العلوم الوصفية . أى ليس من العلوم العمومية ، وهذه (ومن أمثلتها - الفيزيكا أو البيولوجيا) تعمل لاكتشاف قوانين . أما العلوم الوصفية فمادتها حقائق أو وقائع مفردة . وتهتم العلوم الوصفية بتوزيع تلك الأفراد في المكان (النبات مثلاً) أو في المكان والزمان (الحيولوجيا مثلاً) . والتاريخ يختلف عن سائر العلوم الوصفية في أن من أفراد مادته ما هو حسي (كعمل من أعمال الإنسان مثلاً) ومنها ما هو نفسي (عاطفة من العواطف الإنسانية مثلاً) .

وانتقل سنيوبوس من هذا إلى عمل المؤرخ في الآثار الحسية والشهادات الشفوية والمكتوبة ، مبيناً بالتفصيل الطرق والآفات التي تعيب عمل المؤرخ والتاريخ كله وعرض في أثناء ذلك لكل ما يشغل بال الذين تحدثوا في قضايا المنهج التاريخي . وخصوصاً قضية اليقين .

وإذا شاء السادة الفلاسفة المشتغلون بتلك القضايا وصفاً دقيقاً لعمل المؤرخ فأمامهم هذا النص المهم من انشاء مؤرخ ثقة بعد خبرة نصف قرن من الزمان .

ثانياً : أرنولد توينبي يتحدث عما حاول أن يصنع

قال توينبي في فصل نشرته مجلة International Affairs (المجلد الحادى والثلاثون . العدد الأول : فبراير ١٩٥٥) .

قال : منذ سنة ١٩٢٧ وأنا أعمل في كتابي هذا « دراسة التاريخ » وكان قد مضى علىّ إذ ذاك ثلاث سنوات وأنا أعمل في الدراسات السنوية التي كان ينشرها المعهد الملكي للشئون الدولية . والعملان - دراستي للتاريخ ودراساتي السنوية لشئون العالم المعاصر - سارا جنباً إلى جنب ونخدم كل منهما الآخر . فكيف يستطيع إنسان أن يتكلم عن أحداث زمانه دون أن يربطها على وجه ما بتاريخ الإنسانية ، وكيف يستطيع أن يفهم ماضي الإنسانية دون أن يستخدم للوصول إلى ذلك ما تعلمه من دراسة معاصريه عن الإنسانية التي مضت . ولا بد - مثلاً - لمن يريد أن يبعث حمورابي واختاتون وهاموس والبودا من أن يدرس معاصريه من أمثال غاندي ولينين وروزفلت ، مثلاً .

هذا إلى أن الحقبة من الزمان التي عشتها كانت فترة انقلاب تلم في أحوال الإنسان وخصيصاً ذلك الانقلاب الذي أصاب مركز « الغرب » في العالم فجعله شيئاً آخر غير الذي كان . وكل من عاش في هذه الحقبة وتتبع أمورها يسهل عليه أن يفهم الكثير من أمور الماضي . نضيف إلى ذلك ما كشفت عنه جهود الأثريين في مختلف أقطار العالم من أحوال وأطوار لم تكن شيئاً مذكوراً . وهذا ما أثار في نفسي الرغبة في أن أقف وفي أن أنظر وفي أن أكون لنفسي صورة من ذلك الماضي الإنساني . فكتابي كان لشفاء ما في نفسي . وقد أحس غيرة بنفس الرغبة . فكانت لذلك الغير محاولات . وسيكون لمن سيأتي بعدنا محاولات ، وسيتناول غيرنا ما عملناه بالتعديل والتصحيح والمراجعة . وستحل كتب محل كتب .

وبعد ، فإن الحقبة التي نعيش فيها تختم عهداً من التاريخ الحديث يصح أن نطلق عليه اسم « العصر الحديث المتأخر » ومدته قرنان ونصف قرن من الزمان ، مبدؤه حوالى سنة ١٧٠٠ وهو عصر السيطرة الأوروبية على العالم وعصر « سيطرة الطبقة الوسطى » على أوروبا ، ومن ثم على شعوب العالم .

ومن هذا العصر الحديث المتأخر عدل المفكرون ، وبصفة خاصة

مفكر و القرن الثامن عشر ، النظرية العامة للتاريخ العام . وهى نظرية الأديان السماوية وقوامها حصر ذلك التاريخ بين بداية هى خلق الله العالم ، ونهاية هى قيام الساعة .

وتجد أشهر تعبير عن تلك النظرية فى المقال الحليل عن تاريخ العالم للحبر الخطير بوسيه Bossuet . قلت إن فلاسفة القرن الثامن عشر عدلوا تلك الصورة . حاولوا أن يحدفوا منها الخلق والساعة . وأوجدوا للتاريخ العام صورة أخرى - صوروه حركة تجرى فى خط مستقيم نحو كمال تبلغه فرنسا أو اسبانيا أو انجلترا أو الأمة التى ينتسب إليها الكاتب . وهى صورة لا يستطيع أن يدبر أصحابها مكاناً لهند أو لصين أو حتى لروسيا أو لأمريكا . ولا تجد فيها مكاناً لبعض حضارات الماضى ، فى أمريكا الوسطى أو فى الأناضول .

والواقع إننا لا نستطيع أن نقبل حركة تاريخية تجرى فى خط واحد ، إننا لا يمكن أن نتصور التاريخ إلا شجرة كثيرة الفروع ، فى التاريخ تتعاصر الحضارات ، أما فعلاً وإما فلسفياً ، فى تفكير المؤرخ . هذا والعلوم الإنسانية الآن (نظرية المعرفة ، علم النفس ، الانثروبولوجيا ، الاجتماع . الاقتصاد) تتبادل المعلومات وتستخدمها فى عرض الظواهر الاجتماعية عرضاً معقولاً مفهوماً . ولا بد من أن يأتى اليوم الذى ندخل فيه التاريخ فى نطاق تلك الدراسات الاجتماعية فيفيد ونفيد . وقد حاولت أن أطبق ذلك المنهج العلمى فى دراستى وأن أسير به بقدر ما يستطيع من السير .

أقول هذا عامداً ، فللسير بالمنهج العلمى حدود . فإنى أو من مثلاً بأن اصطداماً يقع بين شخصيتين إنسانيتين لا يمكن أبداً التنبؤ بما يسفر عنه من نتائج ، فهو لا يخضع لقانون معروف . كذلك ما تنفجر عنه النفس الإنسانية شعراً أو إلهام أنبياء لا يخضع أيضاً لأى قانون : فهى ظواهر تنبعث عن قدرات الخالق وتعود بنا إلى الصورة التى رسمتها الكتب السماوية للتاريخ الإنسانى .

وفى أثناء عملى فى هذا الكتاب - منذ سنة ١٩٢٧ . تغيرت نظرتى للأشياء فأصبح « للدين » المكانة الأولى فى تصويرى للتاريخ العالمى . وليس هذا الدين هو الدين المسيحى الذى نُشئت عليه . بل أصبحت أعتقد أن لادين بعينه يمكن أن يدعى لنفسه أنه وحده الدين الحق ، وأصبحت أرى أن ديانات الهند سوف يكون لها أثرها فى المكانة التى أتصورها للدين فى المستقبل ، على أنى أعتقد أن أيسر سبيل لفهم العالم هو ما يهيئه لكل إنسان دين آباءه وأجداده ، وهذا بشرط ألا ينفى عن الأديان الأخرى ما يمكن أن تسديه لخير الإنسانية .

انتهى الكتاب ، ولكن الموضوع لا يمكن أن ينتهى ، فالأثرى يحفر ويكشف والعالم النفسانى يغوص ويتعمق فى باطن النفس ، وما دام لدى طالب التاريخ شىء من فهم وذكاء ولب فلن يعوزه العمل .

محمد شفيق غربال

نقد الكتب

عرض وتحليل لكتاب عن حياة الجنرال ونجت

حاكم عموم السودان وسردار الجيش المصرى

عنوان الكتاب :

Wingate of the Sudan
The Life and Times of General Sir Reginald Wingate maker
of the Anglo Egyptian Sudan.
By Sir Ronald Wingate.

وهو من تأليف ابنه ، وقد نشر الكتاب لأول مرة فى سنة ١٩٥٥ فى مدينة لندن
ويحتوى على ٢٨٣ صفحة وخريطتان وعدد من الصور .

ولد ونجت فى سنة ١٨٦١ وعمر إلى ١٩٥٣ . فمات فى سنته الثانية والتسعين :
عمل فى مصر ستة وثلاثين سنة ، قضى سبع عشرة منها حاكماً عاماً للسودان
وسرداراً للجيش المصرى ، وثلاث سنوات منها مندوباً سامياً فى القاهرة ،
وانقطعت صلته الرسمية بمصر فى ١٩١٩ .

ورفض ونجت أن ينشر شيئاً عن نفسه أثناء حياته ، ولكنه رتب
أوراقه وسلمها لابنه استعداداً لنشر شىء بعد موته . وإذا عرفنا أن ونجت
أتقن فن إدارة المخابرات العسكرية إتقاناً مشهوداً ، أدركنا أن المادة التى جمعها
لنفسه وتركها لابنه لابد أن تكون على قدر عظيم من الضخامة والقيمة .
ولابد أيضاً من أن تكون كثيرة التنوع .

فقد كان ونجت يجيد العربية (وخصوصاً العربية المداوجة فى مصر
والسودان) والفرنسية والألمانية ، ودرس التركية — ومن أسباب دراسته —
فما يقول — رغبته فى الاتصال الشخصى الوثيق بصديقه الغازى مختار باشا ،

القومسيير العثماني في مصر حتى انقطاع الصلة بين مصر والسلطة العثمانية .
والأصح أن نقول إن « المخابرات » على عهد ونجت اتسع نطاقها فامتدت
إلى كل ما له صلة - أو يمكن أن يكون له صلة - بالقاعدة البريطانية للسياسة
في مصر والسودان ، كما سنشرح بعد قليل .

وبعد فماذا صنع ابن ونجت بالمادة التي خلفها له أبوه ؟ نقول إنه استخدمها
لنشر كتاب للقارئ العام ، وإنه لم يطمع في أكثر من بيان القدر الذي كان
لأبيه في أحداث تلك الحقبة ، وأنه لازم الاعتدال حتى في كلامه عن استدعاء
الحكومة البريطانية لأبيه في سنة ١٩١٩ شبه معزول . وإنها لم تكافئه فيما بعد
كما كافأت كرومر وكتشتر بالمنح المالية السخية وألقاب التشريف وما إلى ذلك .
وفي هذا ما يستحق النظر . فقد يقع على عمال الإمبراطورية البريطانية من
النقل أو الغزل أو التوبيخ ما يقع ، ويتحمل العامل ما يقع عليه من ذلك
وقد يسكت مع إنه يستطيع أن يقول شيئاً في الدفاع عن مسلكه . ويسكت
لأن الكلام - ولو أنه على حق فيه - قد يضر بمصلحة الإمبراطورية . وهذا
ونجت بالذات استدعته حكومته لأنه استقبل سعد زغلول وزميليه في نوفمبر
وكان ما كان من احتقال سعد ونفيه واضطراب مصر . فلم يقل ونجت كلمة
ليبان أن رأيه في معاملة القادة المصريين كان أصوب من رأى رؤسائه . ثم جاءت
لجنة ملر لمصر فعابت على ونجت في تقريرها أنه كان يجب عليه أن يكون
أكثر تصميماً وأشد إلحاحاً بإزاء حكومته في موقفها من مفاوضة القادة المصريين .
ولم يقل ونجت شيئاً أيضاً في الرد على ذلك . وجاء ابنه في سنة ١٩٥٥ ، وبعد
أن جرى كل ما جرى - ولم يقل شيئاً كثيراً في نقد الحكومة التي عاملت أباه
تلك المعاملة وقطعت حياته السياسية وهو لم يبلغ بعد الستين .

أعتقد أن هذا يستحق منا النظر .

على أن بالكتاب معلومات وآراء جديدة بالتأمل ، ومن الخير أن نعرضها

منتقلين بين فصول الكتاب فصلاً فصلاً .

يبدأ الكتاب بالمقدمة ، وموضوعها مصر إلى سنة ١٨٦٣ . وعرض في المقدمة لبحث أصل ارتباط مصر بالسودان في الزمن الحديث ، وذكر ما قيل من أن الذي بعث محمد علي على إنشاء ذلك الارتباط كانت رغبته ، في نظر البعض ، الحصول على ما تدره تجارة الرقيق من أرباح ، أو رغبته — في نظر فريق آخر — التخلص من جنده ، أو ، أخيراً ، رغبته في الحصول على الذهب والزمرد من السودان . وقال ونجت المؤلف أن لا صحة في هذه الآراء كلها . فأما تجارة الرقيق فلم تكن مصريوماً من الأيام أهم طرقها . كان أهم من طريق مصر الطريقان أو الطرق عبر الصحراء الكبرى إلى طرابلس الغرب أو إلى المغرب الأقصى أو عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية . وأما التخلص من الجند فلا نعرف عن حاكم يتخلص من جنده ، وكان الأسهل أن يعيدهم إلى بلادهم . وأما الذهب والزمرد فلم يكن لها من الشأن إذ ذاك وفي أي وقت ما يغري أحداً . الأصدق من هذا كله أن بلداً أخذت شتونه تكتسب خصائص الدولة الحديثة لا يصبر على بقاء حدوده معرضة للاضطراب وحينئذ كان لابد له من تأمين تلك الحدود .

ثم قال إن الحكام في السودان على ذلك العهد كانوا قساة . ولكن كان منهم من كانت له حسنات ، ذكر من هؤلاء خورشيد وأبو ودان ، ثم طالب المؤلف الكتاب بما طالبنا به منذ زمن طويل أن تقارن الأشياء بما يعاصرها . فإن زعم لاحق أنه أفضل من سابق ، قلنا في هذا ما يجب أن يكون .

وتحدث المؤلف في الفصل الأول عن الحديو اسماعيل والتدخل البريطاني في مصر ومن آرائه في هذا الفصل لفته النظر إلى أن الخلط السائد إذ ذاك بين الوالى والدولة مسئول عن كثير من العيوب .

وتكلم في الفصل الثانى عن نشأة المترجم له . وفي الفصل الثالث عن موت جوردون واخلاء السودان (١٨٨٣-١٨٨٥) وفي هذا الفصل أشياء تستحق التأمل . ذكر تصميم الحكومة البريطانية على ألا تستخدم الحكومة

المصرية جيشها الحديد في الحركات العسكرية ضد المهدي . وخصوصاً في السودان الشرقى ، وإن لم يمنعها ذلك من أن تضع مدافع ذلك الجيش وخبوله وجماله تحت تصرف السير جيرالد جراهام في تلك الأقطار . وقد أثار ذلك استياء حتى في صفوف البريطانيين في الجيش المصري ، وكان فيهم ونجت .

ونقل المؤلف في ذلك الفصل مقتطفات نقلها من مذكرات البارون مالورتي وقد أودعها مالورتي لدى ونجت . ومالورتي هذا نبيل نمسوى ، خدم في السلك الدبلوماسي النمسوى ورافق الأمير مكسمليان للمكسيك في ذلك المشروع النحس الذي كان قد فكر فيه نابليون ثالث للمناداة بمكسمليان إمبراطوراً على تلك البلاد ، وقد أخفق المشروع وقبض المكسيكيون على مكسمليان هذا وأعدموه وترك مالورتي خدمة حكومته ولحق بخدمة الحكومة المصرية وكان رجلاً طليعة ، له معارف في كل الدوائر ، وفي المذكرة التي سلمها لونجت آراء لرياض ونوبار وتوفيق في مسألة إخلاء السودان وفي العلاقة بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية ، وهذه الآراء لا تخرج في مجموعها عما نعرف .

وينقد المؤلف سياسة « الإخلاء » ، أو « التخلي » أو « الترك » ويقول في نقده إن « الإخلاء » لا يجلو الحقائق . حقائق ستين عاماً من الارتباط المصري السوداني ، أقيمت في خلالها مدن ، وفتحت مدارس ، ونشأت تجارة ، وتكون مجتمع ، ونظام .

ثم عرض لجوردون ولأسباب إخفاقه . عرض لكونه لا يقرأ العربية ولا يكتبها ، وإنه كان يتحدث بها بصعوبة وفي موضوعات محدودة . وعرض لكونه لم يفهم السودان ولم يفهم المهدي والمهدية ، لأنه كان لا يفهم الإسلام ، ولأنه كان مسيحياً متعصباً .

ولا نزال في حيرة ولا نزال في تساؤل ، لم عين الحديو اسماعيل جوردون في مناصب عليا بالسودان !

وموضوع الفصل الرابع من الكتاب : السودان تحت حكم الخليفة عبد الله

وإعادة بناء مصر (١٨٨٥ - ١٨٩٥) . وفي هذا الفصل بيان عن « المخابرات جاء فيه أنها تتكون من أربعة فروع : أولها عسكري ، يختص بجمع المعلومات العسكرية عن قوات الخليفة وتوزيعها ، وثانيها سياسى اقتصادى ، يختص بجمع معلومات عن الحالة فى السودان . وثالثها يختص بعلاقات السودان بالشعوب . المحاورة كالأحباش ، ورابعها يختص بالأوروبيين المقيمين فى أسر الخليفة وفى سنة ١٨٩١ نشر ونجت ما تجمع لديه فى كتابه المشهور *Mahdism & The Egyptian Sudan* . والكتاب مادة مخابرات وهو أساس مادة كتاب شقير المشهور عن السودان . وفى سنة ١٨٩٢ نشر ونجت مقالات فى مجلة *United Service Magazine* (وهى مجلة عسكرية) عن حصار مدينة الخرطوم وسقوطها ، ومادتها استقاها من شهادات العسكريين والمدنيين ومن هؤلاء بروينى بك . من تجار الخرطوم . وقد استطاع أن يهرب منها بعد سقوطها .

وعمل ونجت فى تنظيم هروب الراهب أورفالدر والراهبتين شريكته فى الأسر . ونظم ونجت « المادة » التى استخلصها من الراهب ونشرها بالإنجليزية فى كتابه المشهور عشر سنوات فى أسر المهدي . كما نجح فى تنظيم هروب سلاطين ، وهومن الأجانب الذين عينتهم حكومة إسماعيل فى السودان ، وكان آخر مناصبه قبل أسره إدارة مديرية دارفور ، ومن مذكرات سلاطين ، نشر الكتاب المشهور « النار والسيف فى السودان » . والكتابان ، وما صحبها من معلومات لم تنشر مادة مخابرات ودعاية . وبلغت الإدارة على يد ونجت مبلغاً من حسن التنظيم يدل على قوهم إذ ذاك « لاشيء مما يجرى فى القاهرة أو فى أرجاء السودان أو مع ضفاف بحيرة تشاد يخفى على ونجت » .

وسيتسع نطاق الإدارة بعد استرداد السودان فيمتد للأقطار الإفريقية المحاورة وللجزيرة العربية وما يجاورها ، كما سنشرح لك بعد قليل .
والفصل الخامس من الكتاب يتعلق بإعادة فتح السودان (١٨٩٦ -

(١٨٩٩) ونلفت النظر إلى ما جاء عن البعثة للحبشة في سنة ١٨٩٧ التي اشترك فيها ونجت وكان على رأسها رنل رد ، السكرتير الأول بالوكالة البريطانية بالقاهرة . وأهم ما كانت ترمى إليه البعثة جمع معومات مختلفة عما يجرى في الحبشة (وهذا ما عني به ونجت بالذات ، وخاصة ما يتعلق بمرور الأسلحة والمهمات وحركات الفرنسيين) وحمل الإمبراطور منليك على التزام سياسة الحياد في الحرب القائمة ضد حكومة الخليفة ، ولما عرف رد وعرف معه ونجت أن منليك قد أبلغ الحكومات (بما فيها الحكومة البريطانية) أن نطاق ملكه يمتد للنيل غرباً عدلاً عما كان قد هما به من مفاوضات لتحديد الحدود بينه وبين السودان المصري وتجنباً الكلام في هذا كله واكتفياً بالتزام منليك سياسة الحياد .

في هذا الفصل أيضاً رواية لفاشودة . نقتطف منها أن ونجت هو الذي حمل كتشنر على أن يؤكده في مفاوضاته للضابط مارشان حقوق مصر فقط ، ومن ذلك ألا يرفع في فاشودة إلا العلم المصري وحده وأن يلبس كتشنر الطربوش وما إلى ذلك .

وقد خلف ونجت كتشنر حاكماً عاماً للسودان وسر داراً للجيش المصري (١٨٩٩ - ١٩١٦) وخصص المؤلف الفصل السادس لهذا الموضوع .

واستخلص من هذا الفصل ما ورد فيه (في الصفحات ١٧٢ - ١٧٣) عن العلاقات التي أنشأها ونجت عن طريق الضابط الكولونيل مايلو تالبوت بالسيد إدريس السنوسي في يولييه ١٩١٦ ، وقد أدت تلك العلاقات إلى وقوف السيد إدريس من الحكومتين الإيطالية والبريطانية موقفاً يخالف موقف السيد أحمد السنوسي ، الذي اختار مواصلة الحرب ضد إيطاليا وحلفائها متحداً بالدولة العثمانية .

ويكمل الفصل السابع حديث الحرب العالمية الأولى الذي بدأ في الفصل السابق - ويتناول اخضاع دارفور والثورة العربية ، وربما كان هذا الفصل أهم فصول الكتاب كله من حيث ما قدّم للمؤرخ من مادة جديدة .

والحديد في هذا كله أن السودان قد أصبح في ذاته قاعدة من قواعد العمل السياسي العسكري للحكومة البريطانية .

خذ مثلاً ما يقصه الكتاب في صفحة ١٨٩ عن إرسال ونجت في سنة ١٩٠٧ لأحد رجال مخبراته لدراسة السكة الحديدية الحجازية من مبدئها في دمشق إلى حيث انتهت، وقال هذا المنسوب إن القبائل البدوية لا تستطيع أن تفعل شيئاً لقطع تلك السكة وذلك لضعفها وعجزها عن التغلب على قلاع الحراسة التي أقامها الترك على طول الخط . وأن تلك القبائل لا تستطيع أن تفعل شيئاً أكثر من الإخلال الضئيل بحركة النقل على الخط .

ففي سنة ١٩٠٧ كانت هناك دراسة لاحتمال قطع السكة الحديدية الحجازية يوماً من الأيام !

والواقع أن السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت سنوات عمل في تلك المناطق – وخصوصاً في سيناء والأردن :

إلا أن الحديد في هذا الفصل هو العمل من السودان ، ويدلك على ذلك تعيين ونجت وهو في الخرطوم قائداً عاماً في الحجاز . ولهذا أسبابه :

أولاً : أن السودان بالذات « حساس » لمصير الحجاز .

ثانياً : أن ثغور السودان على البحر الأحمر ، قواعد بحرية بريطانية .

ثالثاً : إن أكثر الجيش المصري في السودان تحت سلطان ونجت .

رابعاً : أن العمل في السودان تنفرد به الحكومة البريطانية فلا رقباء من حلفاء أو من الحكومة المصرية التي تخضع ولكن على مضض وتدعن ولكنها تملل ،

واعتقد أن رأي ونجت ، كما يصفه هذا الفصل ، يمثل الموقف البريطاني من الثورة العربية خير تمثيل – فالأساس في هذا الموقف هو :

أولاً : إجلاء الترك عن الجزيرة العربية وبخاصة عن الحجاز .

وثانياً : الموافقة على نقل النفوذ في إمارات وشياخات عربية في مختلف أنحاء الجزيرة للحكومة البريطانية وحدها .

ثالثاً : عدم الوقوف موقف محدد من الحركات العربية خارج الجزيرة ، بل هو موقف يتكيف تبع الظروف . وونجت بالذات لم يهتم به كثيراً . ولم يعتبره من شأنه . بل الذى يهيمه هو ما يجرى فى الحجاز فقط .
ومما يلفت النظر فى هذا الفصل (فى ص ١٩٧) أن المؤلف سأل أباه عن رأيه فى العلاقات بين لورنس والأمير فيصل . وكان من رأى ونجت أن فيصل هو الذى يستخدم لورنس لا العكس !
والفصلان الثامن والتاسع يتعلقان بالفترة التى قضاهما ونجت مندوباً سامياً ويتعلق كذلك بثورة سنة ١٩١٩ .

ولم أر فى الفصلين من جديد إلا سعى اللورد إدوارد سيسيل (وكان المستشار الثانى للحكومة المصرية) فى تنظيم التبعية المصرية للحكومة البريطانية وتألفت لذلك لجنة رأسها بلفور ومن أعضائها كرزون وملنر وكان سكرتيرها رونالد ستورس (السكرتير الشرقى بالوكالة بالقاهرة) ويحضرها ملن شيتهم (المستشار بالوكالة) ولم تصل اللجنة لشيء مكتوب (ص ٢٠٩)

ولم أر فى الفصلين من جديد إلا توضيح أن ما جرى من رفض المفاوضات مع القادة المصريين واعتقالهم ونفيهم إلى آخره يرجع فى الأغلب إلى أن الحكومة البريطانية تركت الموضوع لكرزون وكان يعمل وزيراً للخارجية فى أثناء غياب بلفور فى مؤتمر الصلح فى باريس .

ومن طرائف هذين الفصلين (ص ٢٢٥) زيارة الصهيونيين برياسة حاييم وايزمان للقاهرة . وقول ونجت إنهم أناس « خام » لا يعرفون شيئاً عن البلاد العربية . وإنه نصحهم بحسن معاملة العرب الذين يعيشون بينهم .
وياويل العرب من أولئك السذج « الخام » ! إنهم قد لا يعرفون العرب . ولكنهم يعرفون ماذا يريدون !

محمد شفيق غربال

نقد لكتاب : إنجلترا والشرق الأوسط

المؤلف إيلي خدوري

من المعلوم أن كتب السياسة والتاريخ تتضمن كثيراً من الأوهام والخداع ، ذلك أن كتاب التاريخ لا يلتزمون المنهج العلمي الحق في ما يمس ماضي أممهم من وقائع وأحداث ، وإنما يلجأون غالباً إلى صبغ تلك الوقائع والأحداث بصبغة تتمشى مع غرورهم الوطني والقومي لتظهر أممهم بالمظهر اللائق ولتستر مثالها ومعايبها . ويتوسل كتاب التاريخ والسياسة لتحقيق غرضهم هذا بالتصرف والانتقاء في سرد الأحداث وتفسيرها . ولا يصادفون في سبيلهم عقبات جديّة ومصاعب تمنعهم من الوصول إلى غايتهم . فالوقائع التاريخية من الكثرة والإعصال بدرجة يتمكن معها المؤرخ أن يدونها بأشكال مختلفة وذلك عن طريق إهمال ذكر بعض الحوادث أو الإسهاب في ذكر بعضها الآخر ، أو ترك جانب من وقائع في الظل لئلا تلفت الانتباه أو ما إلى ذلك عن طريق انتخاب الوقائع ومزجها بشكل أو بآخر . وأكثر ما يبدو ذلك في كتب التاريخ القومي وبخاصة في القضايا التي تتصل بحياة الشعب الذي ينتسب إليه أولئك المؤرخون من جهة ، وبحياة الشعوب التي يعتبرونها مناوئة أو منافسة لهم من جهة أخرى . ويتوهمون النجاح فيما يعرضون من وجهات نظر تنفق ونزعاتهم وعواطفهم القومية ، حتى إذا استقصيت « المصادر الأصلية » التي تتعلق بالقضية موضوع الخلاف ، وحققت جميع الروايات ومحضت بانّت الحقيقة التاريخية جلية للعيان وظهر تباعد الكاتب عن مناحي البحث الحيادي والدقة العلمية . ويمكن القول أن معظم ما كتب الغرب عن تاريخ العرب الحديث يتجه اتجاهاً مغرضاً في كتابته .

وبين أيدينا الآن كتاب : England and the Middle East, by

Elie Kedourie, London, Bowes & Bowes, 1956, 136 pages

Sources, appendices, index, 305.

مؤلف الكتاب يهودى بغدادى المنشأ ، كتب بحثه خلال دراسته فى كلية سان أنطونى بأوكسفورد .

بدأ المؤلف فى الفصل الأول يشرح أسس السياسة الإنكليزية فى الشرق الأوسط ما بين ١٨٣٠ - ١٩١٤ عند ما كان يتزعم هذه السياسة بالمرستون وبونسونى وستراتفورد كاننج ، وبسط تمسك بريطانيا بمراعاة مبدأ تمامية أراضي الدولة العثمانية صيانة لمواصلاتها بين البحر الأبيض المتوسط وبين الهند ، وإبعاداً لروسيا وفرنسا عن مجالها ، كما بسط موقف تلك السياسة من مسألة الإصلاح فى الدولة العثمانية . وتطرق إلى وقوف سالسبورى وغيره فى وجه سياسة بريطانيا التقليدية ، وإلى الانقلاب الذى طرأ عليها بعد دخول بريطانيا فى الوفاق الثلاثى سنة ١٩٠٧ بحيث تؤيد تقسيم الدولة العثمانية سنة ١٩١٥

وفى الفصل الثانى يبسط المؤلف بإيجاز ظروف إخراج اتفاقية سايكس بيكو السرية ، ويشير إلى التزامات بريطانيا نحو العرب بموجب مراسلات مكماهون لحسين ، ويرى المؤلف أن الشريف حسيناً كان قد أعلمه وكيله - فى القاهرة شريف الفاروقى ، بشروط الاتفاقات الفرنسية البريطانية بصدد الأراضي العربية فى آسيا : وبالتالي فالهسين لم يندع من قبل الحكومة البريطانية ولم يكن نشر الاتفاقية على يد البلاشفة الروس ضربة مفاجئة للشريف وصحبه !

وفى الفصل الثالث يتكلم المؤلف عن مارك سايكس من خلال كتبه وخطبه ، وكيف أن مبدع اتفاقية سايكس بيكو كان سياسياً رومانتيكياً خيالياً . وكيف أنه بينما كان من أكبر مؤيدى الدولة العثمانية ، يزدري الأرمن ويحتقر اليهود ، ويعاكس الأمانى القومية لرعايا السلطان ، إذا به يصبح أثناء الحرب بطل قضية الصهيونية والقومية العربية والدولة الأرمنية ...

وقد أفرد المؤلف للورنس فصلاً خاصاً انتقده فيه بشدة وقال عن كتابه

« أعمدة الحكمة السبعة » إنه كتاب يهدف لورانس من ورائه إلى تبرير أعماله الخاصة لا تبرير الحركة العربية .

ويبسط المؤلف في الفصل الخامس خطوات السياسة البريطانية في سبيل إبطال مفعول اتفاقية سايكس بيكو بين ١٩١٨ و ١٩١٩ .

وفي الفصيلين الأخيرين السادس والسابع يتناول المؤلف أحداث سوريا والعراق بين ١٩١٩ - ١٩٢١ ويوضح موقف السياسة البريطانية منها بحيث كانت تتأثر بها وتؤثر فيها ..

ولسنا بصدد الكلام على الفصل الأول فهو مفيد وجيد ، ولا عن الفصيلين اللذين عقدهما لسايكس ولورانس فهما لا يخرجان عن المعروف ولا يضيفان شيئاً مذكوراً إلى معلوماتنا . وإنما يهمننا الفصل الثاني الذي شرح فيه المؤلف إبرام اتفاقية سايكس بيكو ، فقد زعم فيه أن الشريف حسين كان على علم سابق بالاتفاقية المشؤومة !! !

قال المؤلف كدورى (أنظر صفحة ٣٧ - ٤١ من كتابه) إن الشريف ومعاونيه كانوا يعلمون مطالب إنجلترا وفرنسا في آسيا العربية ومع ذلك فقد اختاروا أن يقذفوا بمصيرهم في صف هاتين الدولتين . وبعبارة أخرى إن نشر البولشفيك لنص اتفاقية سايكس بيكو في نهاية ١٩١٧ لم يكن ضربة قوية مفاجئة للشريف أو لقادة الثورة الآخرين !! !

إن هذا القول لا يستند إلى أساس صحيح .

حقاً إن الشريف وصحبه كانوا على علم - مع العرب كافة - بأطماع دولتي الوفاق قبل الحرب العالمية الأولى ولكن لا يجوز القول بأن نياً اتفاقية سايكس بيكو وصل إلى علمهم على وجه التأكيد ، فمن المعلوم أن الاتفاقية المذكورة كانت سرية ، وأنه بينما كانت المفاوضات جارية بشأنها مع روسيا كانت بريطانيا تفاوض العرب لتحديد منطقة الاستقلال العربي التي يقبل العرب بموجبها أن يثوروا ضد الترك ؛ ولما بلغ الحسين نياً الاتفاقية رسمياً باجر

توّاً بإرسال هرّيس القرك للصلح مع العرب إلى الإنجليز في القاهرة وطلب منهم تفسيراً كاملاً محدداً للموضوع برمته ، ولو فرضنا جدلاً بأن الحسين كان يعلم بوجود هذه الاتفاقية من قبل ، وكان الإنجليز يعلمون بذلك ، فلماذا اضطربت وزارة الخارجية البريطانية هذا الاضطراب عندما طلب منها الحسين تفسيراً للاتفاقية ؟ ولماذا ردت عليه ذلك الرد الملتوى فألغت الاتفاقية ثوباً كاذباً في حقيقته ومداه ؟ ولماذا أشارت على الحسين بأن يعتبر نسخة الاتفاقية التي أرسلها له جمال باشا مثلاً جليداً للدسائس التركية ؟ هل كان ثمة حاجة لكل ذلك ؟ !

ويستند المؤلف كدورى في دعم الزعم السابق إلى وكيل الملك حسين في القاهرة محمد شريف العمرى الفاروقى ، الضابط العربى الموصلى الذى فر من جهة غاليبولى والتحق بالخطوط الإنكليزية حيث أرسل إلى القاهرة . قال المؤلف : « إن السلطات الانكليزية كشفت للفاروقى عن مدى المطالب الفرنسية وطلبت منه إبداء الرأى » ، ويستطرد المؤلف : « أعلم الفاروقى الشريف حسيناً بأنه أخبرهم أن المطالب الأساسية للجمعيات السرية العربية التى تشتمل على رقعة الأرض الممتدة من البصرة إلى مرسين لا يمكن تعديلها ولكن يمكن منع فرنسا وإنجلترا الامتيازات الاقتصادية وحق الإرشاد الإدارى فى المناطق التى تطلبها .

ويلوح أن هذا لم يكن كلامه الأخير ، فى محادثة له مع مكماهون أرسل بها هذا إلى جرائى ، أوضح أن احتلال فرنسا للمقاطعات العربية الحرف ، حلب وخماة حمص ودمشق ، سوف يقاومة العرب بالقوة ، وبهذا هو الاستثناء ... فسوف يقبلون بعض التعديل فى الحدود الشمالية العربية المقترحة من الشريف حسين . وقال الفاروقى لمارك سايكس فى نفس الوقت إن العرب يوافقون على أن تكون البصرة ومنطقتها المزروعة إلى الجنوب أرضاً بريطانية . هذه الآراء والشروط التى قدمها الفاروقى تؤلف أساس اتفاقية سايكس بيكو التى

بدأت مفاوضات التفصيلية في ديسمبر ١٩١٥ أي بعد أن تم تعهد مكماهون للحسين، وإن مكماهون عند ما كان يكتب للحسين كان يستعمل نفس الجمل التي كان يستعملها الفاروقي ... »

إن تفنيد حجج المؤلف يقتضي منا الرجوع إلى المصادر الأصلية للمسألة، ومنها كتاب مقلرات العراق السياسية للعمري. وفيه نجد نص الرسالة التي بعث بها الفاروقي إلى شريف مكة الملك حسين. والرسالة صريحة في رد دعوى المؤلف.

لقد ذكر الفاروقي للحسين أن الإنكليز بعد أن أطلعوه على جوابهم للشريف بشأن استثناء غرب خط الشام حصصاً حلب مرسين إسكندرونة معتبرين بأن لفرنسا حليفهم مصالح لا يسعهم لأجلها أن يغضبوها. واستطرد يقول في رسالته : « بعد أن أطلعوني على هذه المواد وطلبوا مني رأيي الشخصي أجبتهم بصفة شخصية حسب معرفتي السابقة ، والمحاورات التي دارت بيني وبين ياسين بك (الهاشمي) وبعض الإخوان ، أنه لا يمكن بوجه عام من الوجوه التنازل عن شبر أرض في سوريا ، وإني لست أعرف في غرب خط الشام وحلب بلد غير عربية كما يدعون، وقلت لهم لا بد من الاعتراف بذلك ووضع معاهدة تحالف وأن لا يبرم صلح إلا باشتراك سيادتكم وأن يعترف بهذا الاستقلال جميع الدول المتفقة مع أمريكا وهو يشمل سوريا والعراق ، وأن يملونا بالأموال والذخائر الحربية ، ويمكن الاعتراف للإنكليز بالمنافع الاقتصادية في العراق وللفرنسيين في سوريا وجلب المفتشين منهم . جرت هذه المذاكرة مع أصحاب السلطة هنا وقد تكلمت أيضاً في هذا الموضوع مع أحد نوابهم المختص من قبل دولتهم وهو سير مارك سايكس وهذه المذاكرة الشخصية تعددت وتكررت مراراً ، وأظنهم قنعوا بها وفهموا أننا نفعهم أزيد من نفعهم لنا ، ومصالحهم فيها أكثر من مصالحنا ، ولما ورد خطاب سيادتكم إليهم أخبروني أنه جاء مشتملاً على ما ذكرته ، وقد أرسلوا جوابهم مع رسولكم الشيخ عريفان »

(نص الرسالة في مقدمات العراق السياسية ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣) :
 وجاء رد الملك حسين على رسالة وكيله الفاروقى يثنى عليه ويرى ضرورة
 إقامته في مصر لما له من ثمرة لا سيما بعد ما « أبدته قريحتك الفطرية من المباحث
 والاقتناعات في مسائل الحدود... » العمرى مقدمات نفس الجزء ص ٢٢٤ :
 ومعلوم أن رسالة الشريف إلى مكماهون المؤرخة في ٥ نوفمبر ١٩١٥
 تضمنت شروط الحسين الأخيرة للثورة العربية كما تضمنت أقصى ما يمكن
 التنازل عنه من الأراضي ، ولم يتزحزح الحسين عن هذه الشروط فيما بعد
 أبداً كما تدل المراسلات التالية مع مكماهون :

ذكر الحسين لمكماهون في ٥ نوفمبر ١٩١٥ :

١ - « رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخدمة الإسلام ، واجتناب ما من
 شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتماداً على صفات بريطانيا العظمى ومواقفها
 الحميدة ، فإننا نتنازل عن إصرارنا في ضم مرسين وأدنة إلى المملكة العربية .
 أما قضية حلب وبيروت ، وسواحلها فهي عربية صرفاً ، وليس هناك
 فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي فكلاهما من نسل واحد »

٢ - لما كان العراق قسماً من المملكة العربية وكان مركز حكوماتها في عهد
 على بن أبي طالب والخلفاء الذين تبعوه فلذلك أعتقد أنه ليس في المستطاع
 إقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر . إنما رغبة منا في تسهيل الاتفاق
 واعتماداً على عهودكم ... وحفظاً لمصالحنا المشتركة في هذا القطر ، فقد نوافق
 أن نترك الآن لمدة قصيرة الأراضي التي تحتلها الجيوش الإنكليزية تحت
 إدارة انكلترا ، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك
 المنطقة ...

وفي رسالة الشريف المؤرخة في أول يناير ١٩١٦ أكد تمسكه بفحوى
 رسالة ٥ نوفمبر ١٩١٥ :

« إن ما يتعلق بقضية العراق ، وقضية التعويض الذي اقترحنه

لقاء احتلاله فإننى رغبة فى تقوية ثقة بريطانيا بنوايانا وغايتنا فى القول والعمل ،
أدع أمر تقدير المبلغ إلى حكمتها وعدالتها .

أما ما يتعلق بالأقسام الشمالية ومرافقتها فقد أبدينا لكم فى كتابنا السابق
أقصى ما يمكن أن نوافق عليه من تعديلات . «

من كل ذلك يظهر تهافت الأسانيد التى استخدمها المؤلف فى دعم زعمه ،
فالفاروقى فى حديثه مع مارك سايكس لم يذكر له أن العرب يوافقون على
ترك العراق الجنوبى لبريطانيا .

والشريف حسين لم يقبل أبداً استثناء حلب وبيروت وسواخلهما من
المملكة العربية لأنها «عربية صرف» ، فإذا صدقنا تقرير مكماهون إلى جراى الذى
تضمن قول الفاروقى لمكماهون بأن احتلال فرنسا للمقاطعات العربية الصرف
حلب وحماة وحمص ودمشق سوف يقاومه العرب بالقوة ، وبهذا الاستثناء
فسوف يقبلون بعض الإنجليز فى الحامود الشمالية العربية المقترحة من الشريف
حسين »

أقول إن صدقنا هذا التقرير فعناه أن الفاروقى تسرع وتجاوز حدود
مهمته وتكلم بما لا يحق له الكلام عليه . والمعول عليه هنا لا الفاروقى ولا آراؤه
الشخصية ، وإنما المعول عليه هو الشريف حسين فهو المرجع الأخير والأول
فى هذا الشأن ، وقد جاء رده على طلب الانكليز استثناء المناطق الواقعة
غربى المدن الأربع دمشق حمص حماة حلب ، بالرفض البات ، ورضى فقط
أن يستثنى مرسين وأضنة على ما بينا آنفاً .

ولدى المؤلف كلورى دليل آخر على زعمه بأن الحسين وصحبه كانوا
يعرفون سابقاً مضمون وفحوى اتفاقية سايكس بيكو ، وهو أن السيد محمد
رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، كتب عام ١٩٢٢ ما يلى : (الجزء ٢٢
ص ٤٥٢) :

« جاء إلى القاهرة فى إبريل - مايو ١٩١٧ أحد القواد الذين كانوا مع

الأمير فيصل فألفيناه معتقداً بأن الملك (حسين) وافق الانكليز والفرنسيين على ما قرروا بشأن سوريا والعراق . ثم سمعت هذا الخبر بعينه بعد شهر من مسلم آخر كان مشغولاً بهذا العمل مع اللجان (الجمعيات) . ثم أخبرنا بعض من كانوا مع الأمير فيصل أنهم رأوا كتاباً من والده له يذكر عين ذلك . ويعلله بأن فرنسا تحفظ له سواحل سوريا من التعدي عليها إلى أن يصير للدولة العربية أسطول يحميها به على أنها تدفع مبلغاً معيناً للدولة العربية في كل عام ما دامت محتلة في تلك السواحل ... »

إن الشطر الأول من رواية السيد محمد رشيد رضا مما لا يقره العقل والمنطق ، ولا تسوغه الحقائق التالية ، ولئن صح الشطر الثاني من الرواية فهو لا يمكن أن يخرج في مضمونه ومداه عن المباحثات التي جرت بين الحسين وبين سايكس بيكو في جدة (مايو ١٩١٧) ؛ فمن المعلوم أن الحسين في هذه المباحثات تحفظ في إجراء تسوية لمسألة لبنان على نسق التسوية التي سبق الاتفاق عليها مع انكلتره بشأن جنوب العراق ؛ أي إيجاد تعاون بين فرنسا والحكومة العربية في لبنان يحدد بزمان معين تقوم خلاله فرنسا بمساعدة الحكومة العربية المذكورة بإعانة مالية تقدمها وتعمل على ترويج مصالحها ضمن نطاق السيادة العربية .

ولكن الحسين لم يتعهد بشيء ولم يرتبط بشيء ، وإنما كان أقصى ما أمكنه عمله هو أنه وعد سايكس بيكو بأنه سيبحث مع زعماء الحركة العربية ويسعى لإقناعهم بإجراء تسوية لموضوع لبنان ... ومع أن المحادثات بين الحسين وبين سايكس بيكو لم تدع ، إلا أن الحسين صرح بعدئذ أن محادثات جولة دارت بالدوحة الأولى حول قبول العرب بالاعتراف لفرنسا بمنطقة نفوذ في سواحل سوريا الشمالية أي في لبنان . إن الكولونيل بريمون رئيس البعثة الفرنسية في الحجاز يذكر في كتابه الحجاز في الحرب العالمية (ص ١٤٣) إن مارك سايكس زار جدة واجتمع بالحسين قبل أن يرافق جورج بيكو إلى

جدة ويجتمع ثانية بالحسين ، وأن سايكس ذكر في التقرير الذي رفعه لرئاسة البعثة الفرنسية في الحجاز أنه حاول تهيئة ذهن الشريف حسين لقبول شروط اتفاقية سايكس بيكو ، ولم يقل سايكس ولا بريمون إن الشريف حسيناً قبل وسلم بشروط الاتفاقية جملة أو تفصيلاً .

وهذا القول من جانب بريمون وسايكس يدل دلالة واضحة على أن الحسين لم يكن يعلم أبداً بوجود الاتفاقية ولا بفحواها فكيف نسوغ لأنفسنا تصديق رواية السيد رشيد رضا وغيره . إن ما تلا من أحداث لا يمكن تفسيرها إلا إذا اعتقدنا اعتقاداً جازماً بأن الحسين لم يكن يعلم أبداً بوجود اتفاقية سايكس بيكو قبل نشرها من طرف البلاشفة أواخر عام ١٩١٧ . إن السيد رشيد رضا يذكر أن سايكس بعد عودته من جدة ذكر لأحد معاصته أن ملك الحجاز وافق على أن تكون سواحل سوريا لفرنسا (المخرج ٢٢ ص ٥٧) .

فيجوز أن هذا النبأ قد وصل إلى العرب عن هذا الطريق فألبس الموثورون^(١) هذه الرواية ثوب الحقيقة والتصديق ، واعتبروا أن حديث سايكس صحيح ، وأن حديث حسين مع سايكس وبيكو في جدة كان قبولاً نهائياً بتسليم سواحل سوريا الشمالية إلى فرنسا ، وهو قول يعوزه الدليل . ولم تجزئ فرنسا ولا انكلترا على هذا الزعم رسمياً فلو كان قد صح وقوعه لما توانت اللولتان وبخاصة فرنسا عن إبراز حجتها في المطالبة بالاستيلاء على سوريا أثناء انعقاد مؤتمر الصلح . أو لتبرير احتلالها البلاد فيما بعد .

ويذكر المؤلف في صفحة ٥٦ من كتابه أن من يتأمل في مراسلات مكماهون لحسين يرى بأن رقعة الأرض الموعودة للشريف وللأرخب هي نفس رقعة الأرض التي طالب بها الفاروقي في محادثاته مع مكماهون، ونفس

(١) من المرجح أن السيد رشيد رضا كان موثقاً من الحسين ، فقد منع من زيارة دار الوكالة العربية بالقاهرة ومن الاجتماع بالمندوب العربي فيها بموجب برقية من الخارجية العربية في مكة بتاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٣٥ (العمري ٢ : ١٥٠) ، ولعله أصبح مغاضباً لعدم تلبية رغبته في منصب مشيخة الإسلام الذي طالما تطلع إليه ورغب إلى الملك حسين عبثاً أن يعظم عليه به ، كما أصبح فيما بعد سائطاً على الملك فيصل ...

الرقعة التي تركت للعرب في اتفاقية سايكس بيكو — مقاطعات دمشق حمص حماة حلب . أى أنه لا يوجد تناقض بين اتفاقية بيكو وبين وعود مكماهون للحسين .

ولا حاجة إلى القول بأن هذه دعوى كان جورج أنطونيوس في كتابه يقظة العرب قد فندها ، كما فندتها الأحداث والوقائع التالية التي أعقبت نشر الاتفاقية المشنومة .

ويرى المؤلف أن من جملة الأدلة على معرفة الحسين لفحوى اتفاقية سايكس بيكو قبل نشرها ، هو أنه كان يوصي دوماً مندوبه في القاهرة بأن لا يبدى أى اهتمام بمسألة سوريا وأن يدع الأمور تأخذ مجراها الطبيعي (ص ٤٠) ولكن هذا القول لا يدل إلا على أن الحسين أراد أن يجنب مندوبه التورط بتصريح أو تشبث من شأنه أن يسىء إلى القضية السورية ، وذلك لعلمه بوجود تحريكات فرنسية بين صفوف بعض المسيحيين اللبنانيين الذين استمالتهم فرنسا وخوفهم من الخلافة الهاشمية ومن حكومة « البدو » ، ويظهر هذا جلياً في برقيات الفاروقى إلى الحسين الذى خشى أن يؤدى تدخل مندوبه في المسألة السورية إلى إثارة مشاكل قد يتوسل بها الأعداء لإثارة أمور لم يحن أو ان يحثها ومناقشتها بعد .

ويذكر المؤلف في صفحة ٤٠ أن السوريين في القاهرة عند ما أرسلوا يطلبون من شريف مكة ومن نجله فيصل أن يحتجا على تصريح بلفور بعد إصداره في نوفمبر ١٩١٧ « أفهموا من قبل وكيل ملك الحجاز في القاهرة أن الشريف قد سلم تماماً ببرنامج البريطانيين بشأن اليهود في فلسطين ، كما سلم للفرنسيين بالاستيلاء على سوريا ... » واستند كلورى في هذا الزعم الباطل

على تقرير كتبه وليام ييل — Yale's Report of Dec. 10, 1917

ونحن نقول لو صح زعم « ييل » لوصلنا شيء من أنباء ثورة النفوس في القاهرة على تصريح الحسين ووكيله ، ولكن لم يصل إلينا أية إشارة عن هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد ، لا من أعداء الثورة العربية

ولا من الموتورين الساخطين على الحسين الذين يأخذون عليه عناده وعدم تقبله للنصيحة ولا من المخلصين الملتفين حوله ولا من بعض السوريين الناقدين لسياسته !!

وجملة القول إن مانعلم من طبيعة الشريف حسين العنيدة ، وتشبثه الحرفي بعهود بريطانيا له ، وتبرمه بولده فيصل عند ما اعتقد أنه تساهل قليلا مع الفرنسيين في موضوع سوريا والإيعاز إليه بالعودة من باريس حالا . وجفاء الحسين مع لورانس من أجل قضية فلسطين ، وما تبع ذلك من وقائع وأحداث حرمانه من عرشه ونفيه إلى قبرص . مما يدل على تمسكه الشديد بفحوى مذكرته لمكاهرن في تحديد منطقة الاستقلال العربي ، كل ذلك يجعلنا نرى أن قول المؤلف اليهودي في حق الحسين والحركة العربية قول ظالم ، ويجعلنا نرى في المؤلف عدواً من أعداء الحركة العربية الذين كانوا قد اتخذوا من واقع بدء الثورة العربية في الحجاز وسيلة للحط من شأنها فظلوا ينعتونها - كما فعل المؤلف - تارة باسم الثورة الحجازية وطوراً باسم الثورة الشريفة . ولا يخفى علينا لماذا تحاشى المؤلف التطرق إلى وعد بلفور والظروف التي رافقت إخراجهم مع أنه من صميم موضوع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة ، ففي حين تناول ظروف إخراج اتفاقية سايكس بيكو بشيء من التفصيل ، اكتفى بالإشارة إلى وعد بلفور إشارة عابرة !!

وعلى أية حال فالكتاب في مجمله يلقي بعض الضوء على تاريخ العلاقات البريطانية بالشرق الأوسط العربي في الفترة ما بين ١٩١٤-١٩٢١ ، وكنا نرجو لو أن المؤلف وقف قليلا عند بعض المصادر ومحصها ، وإذن لانتفت عنه صفة التحيز ، ولاقرب من البحث العلمي الحيادي المطلوب في دراسته التاريخ .

أحمد طريحي

مساعد في معهد الدراسات العربية العالية

أنباء ومؤتمرات

مؤتمر الآثار الثاني في البلاد العربية

المنعقد ببغداد

في المدة الواقعة بين ١٨ - ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧

اجتمع مؤتمر الآثار الثاني في صباح يوم الخميس ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) بكامل هيئته المؤلفة من وفود الدول العربية وهيئاتها وأقر التوصيات الآتية :

١ - بما أن آثار البلاد العربية تراث مشترك خاص بالأمة العربية جمعاء فإن المؤتمر يوصي الدول العربية أن تتخذ كل التدابير التشريعية والتنفيذية لحمايتها وصيانتها والاحتفاظ بها سليمة للأجيال الصاعدة .

٢ - يوصي المؤتمر أن تعمل دوائر الآثار في مختلف الدول العربية على أن لا تستعمل المباني الأثرية الدينية ما دامت تحت تصرف الأشخاص والهيئات ، مملوكة أو موقوفة ، في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها ؛

٣ - يوصي المؤتمر جامعة الدول العربية بالعمل على وضع قانون آثار موحد لجميع البلاد العربية وتنفيذا لهذه الغاية تؤلف لجنة من رجال الآثار والقانون تقوم بدراسة مقارنة لقوانين الآثار المعمول بها في البلاد العربية ودراسة القوانين الأخرى والاتفاقات الدولية لموضع مشروع ذلك القانون الموحد .

٤ - رغبة في ضمان التعاون الأثري بين الدول العربية وفي تنفيذ مقررات مؤتمرات الآثار يوصي المؤتمر جامعة الدول العربية بما يلي :

بإحداث مكتب دائم للآثار مستقل في إدارته تابع للأمانة العامة للجامعة الدول العربية يرأسه مدير دائم اختصاصي في الآثار ويقوم بجانبه مجلس

استشارى يتألف من المديرين العاملين للآثار في الدول العربية أو من ينوب عنهم يجتمع بناء على دعوة المدير الدائم مرة على الأقل في كل سنة أو بناء على طلب ثلث الاعضاء . ويحدد نظام المكتب الدائم ومقره وطريقة تمويله من قبل المجلس الاستشارى المنصوص عنه في الفقرة السابقة والذي سيجتمع للمرة الأولى بناء على دعوة أمانة جامعة الدول العربية كما سينتخب هذا المجلس في اجتماعه الأول المدير الدائم .

٥ - يوصى المؤتمر أن تتخذ الدول العربية في علاقاتها مع بعثات التنقيب الأجنبية موقفاً موحداً في قضايا الحفريات والتنقيبات وأن يكون هذا الموقف متفقاً مع أحكام المبادئ العامة لنظام الحفريات الدولي الذي أقرته الجمعية العامة لليونسكو في مؤتمرها التاسع في مدينة نيودلهي في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٥٦ .

٦ - يوصى المؤتمر بالعمل على إيجاد تعاون وثيق بين دوائر الآثار ودوائر السياحة والدعاية وغيرها في كل دولة عربية وبين الدول العربية بعضها مع بعض لكي يعطى للآثار الدور السياحي المهم اللائق بمكانتها ويعرف الوجه الحقيقي للبلاد العربية في ماضيها وحاضرها ويوصى المؤتمر أيضاً بعقد مؤتمر سياحي أثري مشترك بين الدول العربية .

٧ - يوصى المؤتمر بتشجيع تأليف الجمعيات الأهلية ممن يعنون بشؤون الآثار والتاريخ وإعطاء هذه الجمعيات التسهيلات العلمية والإدارية الممكنة من جانب الجهات المسؤولة في الحكومات العربية وذلك لبث الثقافة الأثرية والتعاون مع دوائر الآثار في تأدية مهمتها للمحافظة على التراث التاريخي وتحبيب الآثار إلى الجمهور .

٨ - يوصى المؤتمر بأن تعمل دوائر الآثار في الدول العربية على بحث بلديات المدن التي تحتوي على آثار بأن تخصص نسبة معينة من مواردها تنفق على صيانة الأبنية الأثرية وإنشاء المتاحف المحلية في كل من تلك المدن

كما توصى بأن يكون هنالك اتفاق بين دوائر الآثار في البلاد العربية وبين البلديات على نصب نماذج ونسخ من الآثار في الأماكن العامة من المدينة .

٩ - يوصى المؤتمر دول الجامعة العربية أن تضمن قوانينها حماية المباني الأثرية القائمة بمفردها أو مجموعات هذه المباني التي ترى أن تحفظها للأجيال القادمة وذلك عن طريق تحديد مناطق كافية لحمايتها لا يسمح بإنشاء الأبنية الجديدة فيها إلا بشروط خاصة تنظم ارتفاعات هذه الأبنية وطرزها وحجومها حسب ما تراه دوائر الآثار .

١٠ - يوصى المؤتمر جامعة الدول العربية أن تعمل على وضع معجم مصور للمصطلحات الأثرية المختلفة ويسمى « المعجم الأثرى » يشمل المصطلحات الفنية المتعلقة بكل فروع الآثار على أن يكون ترتيب هذه المصطلحات حسب ترتيب « معجم إنكليزي - عربي » وحسب ترتيب « معجم عربي - إنكليزي » وتذكر في كليهما أيضاً ما يقابل المصطلحات باللغتين الفرنسية والألمانية .

وتنفيذا لهذا العمل تؤلف لجنة فنية دائمة يعهد إليها بذلك ويخصص لها الاعتماد اللازم للتأليف والنشر .

١١ - يوصى المؤتمر بإنشاء متاحف وطنية في عواصم الأقطار العربية ومدنها الرئيسية تخصص فيها أجنحة أو قاعات رئيسية تعرض فيها معالم المدن في مختلف الأقطار العربية وتجمع المعروضات لهذه الأجنحة أو القاعات من قطع أثرية ونماذج ومخططات وصور عن طريق التبادل أو تبرأضي الدول المعنية بالأمر . وتكون هذه المتاحف بمثابة مراكز ثقافية تساعد على دراسة تطور الحضارة في جميع الأقطار العربية .

١٢ - يوصى المؤتمر بأن تعمل السلطات الأثرية على إنشاء متاحف محلية في مختلف المدن ويراعى في ذلك أن يحفظ فيها ما يتعلق بتاريخ

المنطقة التي تقع فيها المدينة أو بعض ما يكتشف فيها من آثار أو ما يتبقى من مخلفات عمائرها الأثرية .

١٣ - يوصى المؤتمر دول الجامعة العربية التي لا يوجد فيها متاحف أو مؤسسات أثرية أن تبادر إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات لصيانة تراثها الأثرى وإنشاء مثل هذه المتاحف لتحفظ فيها تلك البلاد كنوزها الأثرية .

١٤ - يوصى المؤتمر دول الجامعة العربية بإنشاء متاحف شعبية يقام في كل منها قسم خاص بالأزياء والأدوات والمواد التي تتعلق بحياتها الشعبية لارتباط هذه المتاحف ارتباطاً وثيقاً بالتراث الحضاري لتلك البلاد .

١٥ - يوصى المؤتمر مديريات الآثار في البلاد العربية بأن تعمل على أن يكون لكل متحف من متاحفها أو منطقة أثرية فيها دليل مصور لأهم الآثار .

١٦ - يوصى المؤتمر بأن تتوسط الجامعة العربية لدى أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء الجزيرة العربية للحصول على موافقتهم على السماح ببعثة أثرية عربية تنتدب المؤسسات الأثرية والعلمية في البلاد العربية أعضائها للقيام بالدراسات والتنقيبات الأثرية في أنحاء الجزيرة العربية .

١٧ - يوصى المؤتمر دول الجامعة العربية بأن تعمل على تحقيق الانسجام بين طرز البناء في كل قطر عربي وتأمين التجدد الذي لا بد منه للعمارة وذلك عن طريق جمع لجان فنية تتألف من بعض علماء الآثار ومن المهندسين المعماريين اللامعين للبحث في هذا الموضوع ووضع الخطوط العامة لتطور المدينة العربية في المستقبل بما يجمع بين الإبداع والاقتباس من القديم .

١٨ - بما أن ترميم الأبنية الأثرية هو أمر فني فلا يجوز أن تتم عملياته عن طريق المناقصات العامة ولهذا يوصى المؤتمر الدول العربية أن تفسح المجال لدوائر الآثار لتقوم بترميم الأبنية الأثرية مباشرة وأن يكون في وسعها الاستعانة بالصناع الفنيين الماهرين .

١٩ - يوصى المؤتمر دوائر الآثار في البلاد العربية بتأسيس مختبرات

(معامل كيمائية) فنية للمتاحف لمعالجة الآثار وإذا تعذر إيجاد مختبر في كل متحف فيؤسس مختبر واحد عام لكل قطر من الأقطار العربية .

٢٠ - يوصى المؤتمر الدول العربية بقبول مبدأ التعاون الأثرى فيما بينها ويشمل هذا التعاون ما يأتى :

- (أ) تبادل القطع الأثرية بصورة مؤقتة أو دائمة
- (ب) تبادل النشرات والكتب الفنية والتاريخية والأثرية
- (ج) تبادل الصور الفوتوغرافية والنماذج والرسوم المعمارية لأهم الآثار والمباني التاريخية .
- (د) تبادل الرقوق (الأفلام) السينمائية وغيرها التى تعرض الآثار أو مناظر المواقع الأثرية والحفريات .
- (هـ) تبادل الفنانين والاختصاصيين العرب والسماح لهم بإجراء الدراسات الأثرية أو الاطلاع على المكتشفات الحديثة :

مقترحات

١ - أخذ المؤتمر علماً بملاحظة اللجنة الفنية المتعلقة بإنشاء موسوعة تصويرية لأهم المباني والآثار الموجودة في البلاد العربية ورأى تكليف الوفود بدراسة هذا الموضوع وعرضه على المؤتمر القادم .

٢ - كما أخذ المؤتمر علماً بملاحظة اللجنة القانونية وهذا نصها « تود اللجنة أن تلفت نظر المؤتمر إلى وجود مشكلة تتطلب الدرس والحل ألا وهى صيانة المباني الأثرية التى فى حيازة دوائر الأوقاف أو الهيئات الدينية أو الجمعيات أو الأشخاص وتوصى اللجنة أن تدرس الوفود هذه المشكلة وإيجاد الحلول الملائمة لها لتعرض على المؤتمر القادم » .

٣ - يقترح المؤتمر على جامعة الدول العربية أن يكون انعقاد مؤتمر الآثار للبلاد العربية دورياً مرة كل سنتين وأن يكون انعقاده المقبل فى عام ١٩٥٩ .

التسجيل الحديث للآثار المصرية القديمة

[مثل الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في مؤتمر الآثار الثاني للدول العربية ، الدكتور محمد جمال الدين مختار المدرس بكلية المطبين بالقاهرة وألقى سيادته على المؤتمرين هذا البحث]

استرعى نظري بين قرارات المؤتمر الأول للآثار الذي عقدته الإدارة الثقافية للجامعة العربية في دمشق في سبتمبر سنة ١٩٤٧ الفقرة رقم ١٢ ومنطوقها « أن تُتبادل المطبوعات في الآثار والصور ونماذج التحف والخرايط وغير ذلك بين الدول العربية .

هذه الفقرة تشعرنا باهتمام دول الشرق العربي العريقة الحضارة بتاريخ وآثار بعضها البعض . ولكن في الوقت نفسه كان يجب أن يسبق أو يزامن هذه الفقرة ، فقرة أخرى تنص على الاهتمام بتسجيل تلك الآثار ووضعها في وثائق ومستندات يسهل تداولها بعد طبعها . والواقع أن المؤتمر الأول للآثار لم يتعرض لموضوع تسجيل الآثار في قراراته رغم الأهمية الكبرى للتسجيل الآن في النواحي العلمية والفنية بل القومية كذلك .

ولما كانت مصر قد بدأت فعلا في تسجيل آثارها على نطاق واسع وبطريقة علمية حديثة ، واختارت الآثار الفرعونية كخطوة أولى يليها خطوات أخرى تناول تسجيل آثار العصور الحضارية التالية فقد عنى أن أتحدث عن تسجيل الآثار الفرعونية في مصر وما بذل من جهد في هذا السبيل .

وليس تسجيل الآثار الفرعونية بالأمر الجديد على مصر فقد استصحب نابوليون معه أثناء حملته على مصر بعض علماء الآثار الذين عكفوا على تسجيل الآثار المصرية . وقد ظهر هذا التسجيل في أجزاء من كتاب « وصف

مصر « Description del' Egypte » الذى طبع فى باريس بعد ذلك
ببضع سنوات .

وقد نشطت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حركة جديدة
لتسجيل النقوش والرسوم ووصف الآثار تتمثل فى نشاط بعثة « روزليني
Rosellini » الإيطالية وبعثة « ليبسيوس Lepsius » البروسية .
ثم توالى بعد ذلك البعثات العلمية التى أعطيت حق التنقيب فى مصر
فسجلت معظم ما كشفت عنه من آثار فى مطبوعاتها وتقاريرها .



ولكن إزاء الحالة السيئة التى آلت إليها بعض المعابد والآثار الأخرى
نتيجة لفعل العوامل الطبيعية كالزلازل والمؤثرات الجوية ، وخاصة بعد
أن أزيلت الرمال التى كانت تحمى تلك الآثار ، أو نتيجة لفعل الإنسان
كالتخريب والسرقة والتهديب والحروب أو لتعميم نظام الرى الدائم وارتفاع
درجة الرطوبة فى المناطق الأثرية أو بسبب تنفيذ بعض مشروعات الرى
التي تغمر الآثار بالمياه - نتج عن كل هذه العوامل منفردة أو مجتمعة أن
شوهت أو ضاعت بعض معالم تلك الآثار وتآكل الكثير من نقوشها
وصورها ، فرأت الحكومة المصرية أنها إن لم تستطع أن تنقذ بعض هذه
الآثار فلا أقل من أن تسرع فى تسجيلها بالتصوير والرفع الهندسى . . . الخ
ويكون هذا التسجيل مرجعاً وسجلاً لكل باحث .



وقد عقد فى إبريل سنة ١٩٥٥ اتفاق بين الحكومة المصرية وهيئة
اليونسكو ، التى تهتم بحماية الآثار والتراث الإنسانى الثقافى ، على التعاون
فى تسجيل الآثار المصرية وما عليها من نصوص ونقوش ثم رصده . فى
سجلات خاصة وذلك عن طريق إنشاء مركز خاص لتسجيل الآثار ودراسة

الحضارة المصرية ، يتخصص في هذا العمل ويعمل على المحافظة على هذه الوثائق والاستمرار في جمعها وتبادلها مع الهيئات العلمية في البلاد الأخرى .

وقد نص في المادة الأولى من هذا الاتفاق على تعهد الحكومة المصرية بإنشاء هذا المركز ، ونص في مادته الثانية على أغراض إنشائه وهي قيامه بالتسجيل الفوتوغرافي والكتابي لتاريخ الفن والمدنية المصرية القديمة ومساعدة العلماء المصريين والأجانب للذين يرغبون في الدراسة . ونصت المادتان الثالثة والرابعة على طريقة إدارة المركز وذلك بإنشاء مجلس لإدارته محدد تشكيله واختصاصاته بمقتضى لائحة تضعها الحكومة المصرية . وتتعهد هيئة اليونسكو بمقتضى المادة الخامسة من المشروع بتقديم الأجهزة والأدوات اللازمة للمركز كما تمده بالخبراء والمستشارين وحددت الاعتمادات اللازمة لذلك .

وبذلك ظهر للوجود مركز تسجيل ودراسة تاريخ الفن والحضارة المصرية القديمة Centre de Docamantation et d'Etudes sur l'Histoire de l'Art et de la Civilization de l'Egypte Ancienne ويشرف على هذا المركز الدكتور أحمد بلوى مدير جامعة عين شمس ويضم الأقسام الآتية :

١ - القسم العلمى ويعمل به عدد من الأثريين قد يكون قليلا للآن ولكنه سوف يستكمل مع الزمن ، كما أنه يستعين بجهود الخبراء من جميع الدول وكذا بالإخصائيين في وقت فراغهم .

٢ - القسم الهندسى ويعمل به مهندسون متخصصون .

٣ - أقسام التصوير والرسم والنماذج ويعمل بها مصورون ورسامون وفنانون متخصصون .

٤ - القسم الإدارى ويقوم بالأعمال الإدارية والتجارية والكتابية .

وقد رأى المجلس الأعلى للآثار في ٢٣/١١/١٩٥٤ أمام عزم الحكومة على تنفيذ مشروع السد العالي ، وما سترتب على ذلك من غرق معابد وآثار بلاد النوبة البدء فوراً في تسجيل آثار النوبة ، وقد بدأ المركز في تسجيل آثار تلك المنطقة قبل آثار طيبة التي كان مزماً البدء بها . وقد أوفدت البعثات إلى النوبة في أربع مواسم قضتها في تسجيل معابد أبو سنبل - كلابشة - دابود .

وقد تقدم التسجيل ووسائل نقل النقوش بعد أن حسنت الاختراعات الحديثة أساليبه وزادت من إمكانياته . ويقوم مركز تسجيل الآثار الآن بأنواع من التسجيلات معتمداً على الآثار القائمة ومستعينا بالوثائق القديمة ، نذكر من هذه التسجيلات :

- ١ - التسجيل الفوتوغرافي العادي والملون .
- ٢ - التسجيل الفوتوجراممري أى أخذ صور الأثر بحيث يمكن عرضه مجسماً مع إظهار مدى البروز والانخفاض في السطوح . وهي طريقة دقيقة للغاية ، كانت قاصرة على الحرائط الطبيعية والطبوغرافية وتستخدم الآن لأول مرة في تسجيل الآثار المصرية . ويستخدم في هذا النوع من التسجيل جهاز التقاط للصور (كاميرا) لها عدستان وذات بعدين Two Dimensions وهي تلتقط الصور من أبعاد معينة وتخرج صوراً مزدوجة Double يمكن رسم خطوط كتورية عليها بواسطة جهاز خاص .
- وهذه الصور من الدقة بحيث يمكن الاستفادة بها في رسم المسطحات والتفاصيل المعمارية كما يمكن الاعتماد عليها في أى وقت لعمل نماذج مجسمة دقيقة بآلة خاصة . هذا علاوة على أنها تفيد في عرض الأثر مجسماً كما هو في الطبيعة . وهي فوق هذا تعين الاختصاصيين على التعمق في دراسة وسائل البناء التي اتبعها البناء القديم ووسائل نحت التماثيل وخاصة فيما يتعلق بتشكيل ملامح الوجه .

وسوف يرسل مركز تسجيل الآثار هذا التمام بعثة للتخصص في التصوير
الفتوغرامترى حتى يمكن الاعتماد على المصريين في هذه العملية كما تهتم
كليات الهندسة بالجامعات المصرية بهذا النوع من التصوير :

٣- نسخ النصوص الهيروغليفية وبخها :

٤- شف بعض الرسوم والمناظر المنقوشة والمرسومة :

٥- رفع المعابد ورسم قطاعها ومساقطها :

٦- عمل نماذج مجسمة لأهم المناظر والنقوش بالجبس أو غيره

من المواد .

٧- عمل نماذج مصنورة (ماكينات) للمعابد الهامة والأبنية المعمارية .

٨- رسم الخرائط التوضيحية للمواقع والأماكن :

٩- تنسيق هذه التسجيلات ودراستها ثم نشرها .

١٠- وعلاوة على هذه التسجيلات المختلفة يعنى المركز بإصدار

كتيبات للثقافة العامة وقد أصدر منها فعلا كتبين عن (فيلة) و (أبو سنبل)

باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية حتى يمكن للناطقين بالعربية والأجانب

الاستفادة منها كمصدر مبسط ولكنه دقيق يمكن الاعتماد عليه :

وسيعنى المركز في المستقبل القريب بعمل لوحات تعليمية وأفلام ثقافية

وشرائح زجاجية Slides لموضوعات معينة يمكن الاستفادة بها في التدريس

وفي المحاضرات العامة .

وعندما تتم للمركز تسجيلات كافية سيعمد إلى تسجيلها على أفلام

صغيرة بطريقة الميكروفيلم لحفظها كوثيقة يرجع إليها عند الحاجة وعلى

سبيل الاحتياط ، وقد أخذ بهذه الطريقة في مصر سنة ١٩٥٠ حينما صورت

مخطوطات دير سانت كاترين بشبه جزيرة سيناء ، وهو المشروع الذى تم

إنجازه بتعاون جامعة كاليفورنيا مع جامعة الإسكندرية .

وهذه التسجيلات والوثائق بأنواعها المختلفة سوف تكون مرجعا

للمختصين والدارسين وخير عون للأساتذة في بحثهم وفي شرحهم . كذلك سيكون تسجيل الآثار وسيلة من وسائل التعليم الثقافي لأبناء البلاد ومصدراً لتزودهم بتاريخ الحضارة المصرية ووسيلة لتزكية الروح الفنية ، وهو في نفس الوقت إعلان عن عظمة مصر وضمان لتقدم دراسة تاريخ الفن والمدنية المصرية القديمة .

هكذا يتضح لنا مدى أهمية وفائدة تسجيل الآثار مما يحتم على الدول العربية الاهتمام بتسجيل Registration وتوثيق Documentation آثارها الخالدة ثم تبادل هذه التسجيلات والوثائق .

محمد جمال الدين مختار